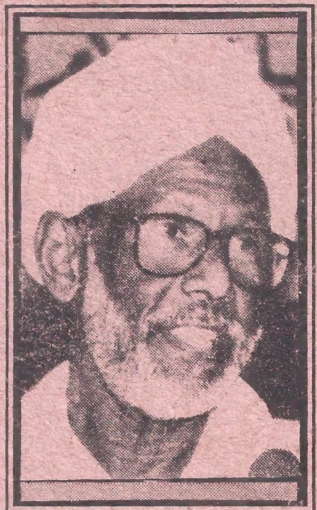


محمد طه محمد احمد

نهاية التعددية الحزبية !

آدم السودانى كيف يعود الى الجنة؟





DAWAYA
SUDANESE BOOKS



□ جـار النـبي □



□ حـسن البـنا □



□ الخميني □

إهداء

* الى روح الامام الشهيد حسن البنا الذي آمن بعبقرية الجماعة فأعاد مجداً فكانت الحركة الاسلامية الحديثة طليعة التغيير في كل مكان.

* الى روح الشهيد الامام سيد قطب صاحب الظلال الذي طابق بين الاقوال والافعال ورفض ان يخط سطر استرحام لطاغية فعاشت كلماته لانها اقتاتت قلب انسان حي.

* الى روح الامام آية الله الخميني قائد اعظم ثورة في عصرنا الذي بشر في لحظات اليأس والاحباط بأن انصار الدين ينطلقون من رحم الماضي والحاضر والمستقبل فتصدي للباطل لتنال حلاوة النصر.

إهداء خاص:

* الى الاخ الكريم محمد عبدالله جـار النـبي صاحب كونكورب السودانية الذي جرر بترول السودان من الاجنبي ووقف الى جانب المؤلف في محاولاته لتوثيق تاريخ السودان وكما دعم جيش عسرة المسلمين كان كريماً في دعم التوعية السياسية.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

ان حقوق الجماهير لا تحفظها الا دولة المؤسسات ولا يحاول احد سلب هذه الحقوق باى مبررات فنكرر تجربة عبدالناصر الذى رفع شعار [لا صوت يعلو على صوت المعركة] وكنتم الاصوات الحرة ولم تكسب مصر الا الهزيمة.. ان اصوات الاحرار تعلو فى ساحات المعارك تماماً كما فعل الحباب بن المنذر فى بدر الكبرى ان هذا يارسول الله ليس بمنزل ان الراى والحرب والمكيدة تقول بتغيير هذا الموقع!!

والتمسك بالنهج الاسلامى يفرض على الحكام ان يقبلوا محاسبة صارمة ورقابة دقيقة والطليعة المسلمة ظلت تتطلع الى صبر وصفاء وسماحة الرسول الخاتم ﷺ الذى تلا على البشرية قرآناً نزل من فوق سبع سماوات يعاتبه لانه عبس فى وجه اعمى!!

ان مجرد الضيق الخفيف كان كافياً لنزول الوحي لتصحيح المسار كي تتعلم الاجيال اهمية الضغط على الحاكم ويتعلم الحكام اهمية الصبر والاعتراف بحق الجماهير.

ان التمسك بالنهج الاسلامى يعنى القبض على الجمر فلا حريق بين الاصابع فالحرير هناك حينما ياذن لهم رضوان بالدخول الى الجنة

الخروج من الجنة

[انا بلونا هم كما بلونا اصحاب الجنة اذ اقسموا ليصرمنها مصبحين * ولا يستثنون * فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون * فاصبحت كالصريم * فتنادوا مصبحين * أن اغدوا على حرثكم ان كنتم صارمين * فانطلقوا وهم يتخافتون * ان لا يدخلنا اليوم عليكم مسكين * وغدوا على حرد قادرين * فلما رأوها قالوا إنا لضالون * بل نحن محرومون * قال اوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون * قالوا سبحان ربنا إنا كنا ظالمين * فأقبل بعضهم على بعض يتلأومون * قالوا يا ويلنا إنا كنا طاغين * عسى ربنا ان يبدلنا خيراً منها إنا إلى ربنا راغبون * كذلك العذاب ولعذاب الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون * إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم * أفنجعل المسلمين كالمجرمين * مالكم كيف تحكمون] صدق الله العظيم «سورة القلم»

حريق القطاطي

في ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت بريطانيا ومصر إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لأهل السودان وأجريت أول انتخابات برلمانية في نهاية العام نفسه وحصل فيها الحزب الوطني الاتحادي على ٥١ مقعداً وجبهة الجنوب ٩ مقاعد والحزب الجمهوري الاشتراكي ٣ مقاعد ونال المستقلون ١١ مقعداً. كانت هذه الانتخابات هي الدليل على أن جنة التعددية في السودان لا يمكن أن تحقق الخلد والمجد والسعادة لأي من القوى السياسية وسرعان ما بدأ الشيطان يوسوس لإخراج الجميع من الجنة فحاء الأنصار بحرابهم في مارس ١٩٥٤ ليسقط أكثر من هايل ويسيل دمه على الأرض وافتتح البرلمان على بساط دموي أحمر!! وانفجر الجنوب السوداني في عام ١٩٥٥ واشتعلت نيران التمرد لتحرق أشجار الغابة والصحراء. إذاً فإن صندوق الاقتراع لم يكن كافياً لحسم الخيارات ديمقراطياً في بلد متخلف تتحرك شعوبه وقبائله بإشارة السادة ، بأوامر الزعامات ويشند ارتباط قيادته المثقفة بالأجنبي. وحينما استطاع إسماعيل الأزهري أن يتجاوز أحداث مارس بالحكمة والصبر فإن إبليس قد سارع هذه المرة إلى داخل الصف الاتحادي وبدأت الصراعات فسقطت حكومة الأزهري ثم عادت بعد يومين ولكن الانقسام فعل فعله وسط الصف الاتحادي حينما رفض الأزهري أن يقبل تبعية مطلقة لعلي الميرغني واختار أن يشق طريقه لوحده تماماً كما فعل جده إسماعيل الولي الذي استفاد من الطريقة الختمية في البداية وأسس الطريقة الإسماعيلية في غرب السودان في النهاية كطريقة مستقلة. وبعد أن كون الختمية حزبهم الخاص بهم تم تشكيل حكومة إئتلافية هي حكومة السيدين في ١٩٥٦ بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والتي استمرت حتى قام رئيسها عبد الله خليل بتسليم السلطة إلى عساكر ١٧ . وبعد ست سنوات قضاهما الفريق عبود انتهت بثورة أكتوبر الشعبية تجددت لعبة الكراسي الموسيقية وفشل شعار "لازعمة للقدامى" المرفوع. عاد القدامى الذين لم ينسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً واستمر الصراع وكانوا يغيظون بعضهم بعضاً "الфанوس حرق القطية" ولا أحد يهتم بإنارة البقاع المظلمة وإشعال الشموع في القطاطي البائسة، وإنما الكل أحرص على إحراقها! أجريت الانتخابات بعد سقوط حكومة أكتوبر الأولى والثانية في شمال السودان دون جنوبه وقاطعها حزب الشعب الديمقراطي وجبهة الجنوب وتكونت حكومة إئتلافية من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة. ثم انشق حزب الأمة إلى جناحين. وتحالف جناح الصادق المهدي مع الأزهري لتشكيل حكومة جديدة انهارت في عام ١٩٦٧ لتحل محلها حكومة أخرى من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة جناح الإمام الهادي. ثم حل الأزهري الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٦٨ وأجريت انتخابات جديدة في مايو ١٩٦٨ وعاد إئتلاف الأزهري الهادي

المحجوب للحكم وانتهت بالإنقلاب المايوي في عام ١٩٦٩ ووصل النميري إلى الحكم بتحالف يساري يضم القوميين العرب والشيوعيين السودانيين وكان النظام الجديد يحلم بتحقيق جنة المحرومين في الأرض بسيف الجماهير "الحراني في الشمال والجوعى في الشرق والعطشى في الغرب والعراة في الجنوب". هكذا كان يخطب الرئيس النميري. وتقاتل الرفاق قبل أن تنعم الجماهير بجنة الاشتراكية ثم انفرد النميري بالحكم وعم الفساد والاستبداد في دولة فردية لا تؤمن بالرأي الآخر حتى حينما رفعت شعار الإسلام. وبعد ستة عشرة عاماً من الحكم المايوي عادت الأحزاب للحكم ورجعت حليلة لعادتها القديمة وأصبح الزعيم في كل حزب مثل النميري في الاتحاد الاشتراكي. إن الفردية هي التي أضاعت الشعب السوداني وإن الشيطان يستطيع الانتصار بسهولة على الفرد ولو كان لآدم مجلس شورى لما خرج من الجنة. إن إبليس يعجز عن الوسوسة لدولة المؤسسات ويتابع من هذا الكتاب مسار السياسة السودانية بعد انتخابات عام ١٩٨٦ والتي بدأناها بالكتاب الأول (آخر أيام الصادق المهدي) ونصل حتى نهاية التعددية الحزبية الثالثة:

سنكتشف بسهولة ان التعددية وصلت للطريق المسدود واختارت نهايتها الأليمة بنفسها لأنها عجزت عن الاستفادة من تجربتها في الماضي. عادت الى عاداتها القديمة ورأينا الأحزاب تتصارع في كل شيء.

تقاتلت حول الحقائق الوزارية والحكومات الولائية ومناصب مجلس رأس الدولة والتعديلات الدستورية والموقف من التمرد وحتى المنظمات الخيرية والمؤسسات الاقتصادية لم تسلم من المكائد.

وتجاوزت الأحزاب الخط الأحمر حينما خانت برامجها الانتخابية التي رفعت فيها رايات الشريعة المقدسة وأصبح الإسلام الحنيف العوبة في يد السياسيين الذين تناسوا ان النميري قد أصبح رئيساً مخلوعاً حينما جعل الدين كقميص عثمان كلمة حق اريد بها باطل.

وتجاوزت الأحزاب الخطوط الحمراء حينما دخلت الجيش في لعبة الكراسي ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده تصيده الضرغام فيمن تصيده.. ان التعددية قد انتهت بانقلاب عسكري!!

وكان قرنق سعيداً بالصراع وقد اعد [الجيش الشعبي لتحرير السودان] ليزحف الى سنار الجديدة ويتجاوز الخرطوم ويتناول فنجان قهوة في ديار الجعليين ولم لا والذين احرقوا اسماعيل باشا يشغلهم اشغال الحريق في بيوتهم.

وقال القسيس فيليب غبوش [سنحكم السودان ونسميه علوة الافريقية] والمهم الآن ان يقرأ عهد الانقاذ كتاب التعددية الثالثة ويوفق بين هبة السلطة وكفالة الحريات.. ان مثل هذا التوفيق هو الكفيل باعادة آدم السوداني الى الجنة ولنقرأ مع عهد الانقاذ الفصول الاخيرة لعهد التعددية الحزبية الثالثة.

مسيرة أمان السودان

كانت مسيرة (أمان السودان) مسيرة مليونية بحق وحقيقة وقال عنها جوشوا دي وال رئيس التجمع السياسي الوطني النيل (إن موكب أمان السودان قد أوضح للعالم تمسك الشعب السوداني في الشمال والجنوب والشرق والغرب بالوحدة والعدالة والديمقراطية وأدانت سياسات وجرائم جون قرنق كما أكد رفضه للإيديولوجيات المفروضة من الخارج واستعداده للدفاع عن أمن الوطن وسيادته). (إن المسيرة كانت بحق إستفتاء شعبياً يحمل دلالات عميقة

وأهمها أن هذا الشعب بحسه الوطني الذي تسامى فوق كل محاولات التشبيط والارهاب ومصادرة حقه في التعبير السياسي قادر على فرض إرادته والانتظام صفاً واحداً لحماية إستقلال البلاد وكيانها القومي). (إن هذا الإستفتاء إدانة من الشعب لجون قرنق وعصاباته المارقة وإلفاته السياسيين بالداخل وتعبير عن قوة تلاحم الشعب وقواته المسلحة في اصدق تجسيد لشعار جيش واحد شعب واحد..

وإن الشعب يقف بصلابة مع قواته المسلحة وخلفها لتقوم بواجبها القومي في الدفاع عن الوطن ووحدة ترابه وكرامة بنيهِ. لقد عبرت المسيرة عن قوة العقيدة وعمق الوجدان الديني الذي تتحلى به جماهير هذه الأمة).

(لقد اتضح جلياً سقوط ادعاءات التجمع ومحاولات السيطرة على الشارع السياسي كما كشف الموكب أيضاً عن كل الشارع السياسي كما كشف الموكب أيضاً عن كل الاصوات التي دعت الجماهير لمقاطعة المسيرة بما فيها بعض قيادات الاحزاب التقليدية وقالت الجماهير كلمتها بعد أن ظنوا انها ستظل اسيرة للإشارة).

إن المسيرة كانت تشكل ضغطاً على مجلس الوزراء الإنتقالي ولذلك فقد قالت الجبهة الإسلامية بعده (أن مجلس الوزراء الإنتقالي الذي يقر التيار الغالب فيه على أنه مجلس للتجمع وليس مجلس وزراء السودان كافة والذي يرفض التعامل مع القوى الوطنية الأخرى قد سقط اليوم في امتحان الشعبية وعليه أن يقدر مدى شرعيته وما تحكم به اصول الممارسات الديمقراطية وقواعدها).

وتحدث الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الإنتقالي قائلاً (إن مسيرة أمان السودان هي تعبير عن وقفة الهيئة القومية للنقابات وجماهير الشعب مع قواته المسلحة التي تواجه موقفاً دقيقاً في جنوب البلاد).

ولكن المسيرة التي وجدت كل ذلك التجاوب الجماهيري وعملت على تقوية موقف المجلس العسكري قد جعلت التجمع يفكر في تحجيم القوى التي أعدت لها فكان مشروع قانون القصاص الشعبي!!

فقد نشرت صحيفة الصحافة في عددها الصادر صباح الاثنين ٨ محرم ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥ خبراً يقول (أن التجمع الوطني قد بدأ في دراسة قانون القصاص الشعبي تمهيداً لإجازته ورفعه لمجلس الوزراء وقد تضمن القانون نصوها خاصة لمحاكمة سدة مايو وقد خص مشروع القانون عبارة سدة مايو بأعضاء مجلس القيادة لانقلاب مايو ١٩٦٩م ورئيس وأعضاء المكتب التنفيذي والقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي المنحل وشملت العبارة رؤساء ورواد ورقباء مجلس الشعب وحكام الاقاليم وأمناء المديرية والاقسام للاتحاد الاشتراكي. وقد ارتأى مشروع القانون عزل وتجريد السدة من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات واستثنى من ذلك كل من يثبت أن له موقفاً مطلقاً معارضاً لنظام مايو الأسود).

وأول ما يلاحظ على قانون القصاص الشعبي انه لم يشمل مجلس وزراء انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ولم يتحدث عن الذين شاركوا في لجنة الميثاق المايي هؤلاء هم اصسل البلاء انهم اهل التدبير والتخطيط وهم الذين حرضوا على ارتكاب الجرائم التي راح ضحيتها الالاف في الجزيرة ابا وودنوبساوي وإن ينسى الناس ان تناسى مشروع قانون القصاص الشعبي محجوب عثمان وزير اعلام مايو ومرتمضى احمد ابراهيم وزير الري ومحيي الدين صابر وزير التربية ومحمد ابراهيم نقد وبدر الدين مدثر والخاتم مدلان وفاطمة احمد ابراهيم والرائد عائشة حسن وكلهم زعماء للحزب الشيوعي

وحزب البعث والحزب الناصري ولكن القانون بيد التجمع وهؤلاء هم التجمع..

لقد حاول التجمع الكيد للجبهة الاسلامية بسن قانون يحرم قيادتها من النشاط السياسي بدعوى انها تعاونت مع مليه ومن الغريب حقا ان يحاكم الذين اتوا بمليو وفرضوها كواقع. اسود على الناس من الغريب ان يحاكموا المتعاونين معها كواقع مفروض، ومثل مشروع قانون القصاص الشعبي حول التجمع سن بدعة قانون تنظيم الاحزاب والذي سار فيه على طريق انور السادات حاكم مصر المعدم وكان السادات قد رفض ان يقوم اي حزب سياسي في مصر على قاعدة او اساس ديني وادعى ان السماح لمثل هذا الحزب سيقوض السلام الاجتماعي ويحرض على الفتنة الدينية!! ولكن محاولات التجمع كانت تموت في مهدها.. اذن فلم يبق غير طريق واحد هو طريق الجنب المبلع!! نعم لا بديل عن تغيير مسلح فالقوى الاسلامية تكتسب شعبية في كل يوم يمر ومواقف الاحزاب اليسارية والعنصرية والطلائعية تنال كراهية الجماهير.. وبدأ مسلسل الانقلابات!!

لقد نشرت صحيفة الراية في عددها الصادر صباح السبت ٦ يوليو ١٩٨٥ خبرا يقول (ترددت انباء حول فصل اثني عشر ضابطا من القوات المسلحة لاشتراكهم في تنظيم سياسي عقائدي.. وفيما احجم الرسمىون العسكريون عن الادلاء بأي بيانات..

قللت اذاعة القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية بلندن ان الضباط المفصولين اعضاء في خلايا شيوعية وبعثية داخل القوات المسلحة وكانت انباء غير مؤكدة قد ترددت في الايام الماضية حول كشف جهاز المخابرات العسكرية واحباطه محاولة انقلابية كانت تستهدف الاطاحة بالمجلس العسكري والوضع القائم الان وقد وزع ما يسمى بتنظيم الضباط والجنود الوطنيين بالقوات المسلحة. وهو تنظيم لم يعرف من قبل - وزع منشورا نهار الخميس الماضي يندد بالمجلس العسكري ويتعرض له بالسباب ويتهمه بانه امتداد لمايو كما هاجم المنشور الذي وزع في النظاره الجماهيرية التي طالبت بتسليم الرئيس نميري جهاز الاستخبارات العسكرية ودعا الى ثورة شعبية للتخلص ممن اسماهم بالطغمة الفاسدة وهو تعبير قصد به المجلس العسكري. ومن جانب اخر استنكر محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني في ندوة الحزب امس الاول فصل هؤلاء الضباط وطالب بارجاعهم الى عملهم.

من ناحية اخرى ترددت معلومات انه قد ضبطت بحوزة المفصولين كميات كبيرة من الاموال كما افادت هذه المعلومات ان هذه المجموعة كانت قد اتصلت بالعقيد المتورد جون قرنيق وطلبت منه عدم التفويض مع المجلس العسكري وعدم وقف اطلاق النار الذي اعلنته الحكومة.. وازافت المعلومات ان التحقيق جار مع ضباط اخرين بتهمة الانتماء الى هذه المجموعة.

هذا وقد اذاعت ما يسمى باذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان خبر فصل الضباط وسمت منهم الرائد (سيف الدين احمد عبيد من المظلات والرائد حسن من سلاح الاسلحة) وقال الناطق الرسمي باسم الجيش

الشعبي لتحرير السودان (ان هذه الخطوة من عصابة الجنرالات لا تثير الاستغراب لانها تمثل الامتداد الطبيعي لنظام مايو الاول وان اسلوب اعتقال وابعاد الضباط الوطنيين هو اسلوب نظام مايو. والجدير بالذكر ان التجمع كان قد اصدر بياناً استنكر فيه قرار الفصل وقال: (ان حلقات التآمر بدأت تظهر بشكل اوضح في ابعاد اثني عشر ضابطاً من الخدمة العسكرية وفي ابعاد البعض لمواقع اخرى. وفي توجيه اذارات للبعض الاخر).

وجاءت كلمة الراية في نفس اليوم عن الخبر الذي نشرته تقول (من حق القيادة العسكرية ان تتخذ من القرارات داخل الجيش ما تراه مناسباً لهذه الوظيفة من اخص خصائصها. كما انه ليس من حق التجمع النقابي او من حق أي حزب اخر التدخل في الشؤون الخاصة للقوات النظامية ذلك لان الاتصالات الحزبية التي تجري بالضباط اقل ما يمكن ان تفعله هو الاخلال بمبدأ قومية القوات المسلحة وادخال البلاد في لبنان افريقية لا طاقة لنا بها. لقد كثرت الصيحات من هنا وهناك تتحدث عن شؤون داخلية ينبغي ان يحسمها الجيش بنفسه فمالنا نحن وارجاع او فصل ضباط في الجيش!!

ونحن ندرك تماماً ان حزباً يسارياً قد اصيب بطعنة نجلاء في صميم تحليلاته حينما كان يتوقع ان يقوم بالانقلاب صغار الضباط او البرجوازية العنصرية التي ستعمل على قيام السودان الديمقراطي الاشتراكي وتنفيذ برنامج الثورة الوطنية. ولكن جاء الانحياز لجماهير الشعب على يد كبار الضباط. وفشل الانقلاب الذي كان يعد له (صغار الضباط) قبل ١٥ رجب وبطل السحر وتشتت الاحلام ولكن البعض تمسك بالامل والتخطيط.

ان أي اتصالات جانبية بين الاحزاب والجيش عن غير طريق القنوات الرسمية تعتبر بمثابة خطوة نحو الدمار الشامل او بمثابة عود الكبريت يرمي به في مستودع البترول.

وفي فجر الخميس الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥ احبطت القوات المسلحة محاولة انقلاب عنصرية بعد ان بدأت في مراحل التنفيذ الاولى بسلاح المهمات بحري والسلاح الطبي بام درمان. فقد بدأت مجموعات عنصرية لها صلة مباشرة بجون قرنق واحد زعماء الاحزاب السياسية العنصرية باطلاق النار في السلاح الطبي بام درمان منتصف ليلة الخميس مما ادى الى استشهاد خمسة افراد من القوات المسلحة بينهم ثلاثة ضباط. كما بدأت في نفس الوقت مجموعة اخرى من هؤلاء الانقلابيين العنصريين باطلاق النار على سلاح المهمات بحري وقتلت حوالي ٨ جنود واستطاعت المجموعة الاستيلاء على السلاح قبل ان تدهمها قوة من القوات المسلحة بقيادة احد اعضاء المجلس العسكري الانتقالي فتخمد تمرداً. وكانت خطة المحاولة الانقلابية هي ان تبدأ وحدات من مليشيات مسلحة وعدد من الجنود المتقاعدين الذين ينتمون الى هذه المجموعات بالزحف على الوحدات العسكرية بالعاصمة واطلاق النار عليها لتبدأ المجموعات الموالية لهم داخل القوات المسلحة بمؤازرتهم واطلاق النار في الداخل لكي يتحقق الاستيلاء على كل الوحدات العسكرية.

لقد كان من المفترض ان تبدأ المحاولة الانقلابية عند منتصف ليلة الخميس الا انها اجلت ولم يخطر افراد المجموعة في سلاح المهمات والسلاح

الطبي فقاموا بتنفيذ الدور الموكول اليهم. لقد كانت خيوط المحاولة الانقلابية امام قادة الجيش الذين بادروا باتخاذ بعض التدابير الامنية ومن ضمنها ترحيل الاسر من المناطق السكنية بالقيادة العامة. كما عززت وحدات الشرطة في بعض المناطق في نهار الاربعاء!!

لقد اصدر وزير الدفاع بياناً وصف فيه مدبري الانقلاب بانهم فئة قليلة وانهم سعوا فقط لتعزيز الامن والاستقرار في العاصمة المثلثة.

وعقب ذلك اصدر مجلس الوزراء بياناً آخر حاول فيه تعبئة المواطنين للوقوف مع القوات المسلحة ولوح بانه سيطبق لائحة الطوارئ!!

ولكن المحاولة التي حاول وزير الدفاع ان يقلل من شأنها لم تكن كما صورت عبر التصريحات والبيانات الرسمية فقد كانت تتعدى زعزعة الاستقرار بالعاصمة المثلثة الى محاولة للاستيلاء الكامل على السلطة بل والخطر من ذلك تغيير خريطة الانتماء الديني والقومي للسودان كله وكانت ترمي الى تصفيات جسدية واسعة داخل القوات المسلحة وتصفية الزعماء السياسيين!!

ومن الواضح ان للحركة الانقلابية امتدادها وسط المدنيين ومليشياتها المسلحة.

ولكن من هو الزعيم السياسي العنصري الذي كان يحرك خيوط الانقلاب من الداخل؟؟

لقد اشارت اصابع الاتهام الى القسيس فيليب عباس غبوش وكان غبوش الذي كون ما يسمى بالحزب القومي السوداني واصدر بياناً واضحاً يدعم فيه حركة المتمردين. وغبوش هذا هو من انشط تلاميذ الكنائس المسيحية. وقد انتقل من قريته في جبال النوبة في سنوات شبابه وتزوج من احدى بنات الاقباط. وتسمى نرجس واستقر بالعاصمة القومية ليتولى التبشير بالديانة المسيحية وسط ابناء النوبة!!

ومبول غبوش الانقلابية لم تكن جديدة فقد دبر الرجل محاولة انقلابية في عهد الرئيس نميري وتم القبض عليه والقي في غياهب السجن!!

ووقف غبوش امام القضاء وثبتت كل التهم ضده وحكم عليه بالاعدام الا انه اسرف في استعطاف واسترحام الرئيس النميري. وقال انه لم يقصد بحركته شخص الرئيس النميري فهو مازال يحفظ الجميل للرئيس الذي سبق ان عيّنّه وبقرار جمهوري عضواً في مجلس الشعب!!

ونسال فيليب عفو النميري وصفق فرحاً في المحكمة وقد نجا من الموت باعجوبة وقيل ان الكنائس قد تدخلت وضغطت على النميري حتى لا تضيع كل جهودها في تربية تلميذها النشط وتتحول الى جسد تحت التراب!!

ان اصابع الاتهام تشير الى غبوش وهو الذي طالما تحدث بعد الانتفاضة عن ضرورة تغيير حقيقي في السودان تعود فيه امجاد المسيحية السابقة للاسلام وفي ذات مرة قال بصريح العبارة لابد ان يصبح اسم السودان علوة الافريقية!!

ان من الطبيعي ان يندفع فيليب غبوش في طريق التغيير العنيف فالضعف يغري بالانقلابات واعلام التجمع يحرض عليها ومما يجب ان نذكره

هنا ما كتبته صحيفة (التجمع) في صباح الارباء اي قبل يوم واحد من المحاولة الانقلابية العنصرية فقد شنت الصحيفة هجوما عنيفا على الذين يقفون ضد جون قرنق والذي وصفته الصحيفة بأنه مناضل له قضية يحارب من أجلها وهي اكبر تحد يواجه السودان على حد تعبير الصحيفة.. وقالت الصحيفة ان اعداء قرنق هم اعداء الانتفاضة!!

ان الصحيفة تكتب على مدى صفحتين كاملتين هما ربع مساحة الصحيفة وبقلم استاذ يساري في جامعة الخرطوم وتقول (ان جون قرنق يقاتل من اجل قضية عادلة ذات جذور تاريخية قريبة ماثلة اليوم في المخيلة وتتمثل المحركات الاساسية لهذه القضية في استمرار فرض قوانين الشريعة الاسلامية وفي تصاعد مشاعر الاستعلاء العرقي لدى ود العرب وضيقه بنهضة القوميات ومطالبتها بحقوقها!!) ويستمر في وصفه للقضية التي يحارب من اجلها قرنق (بانها اصبحت لها اشعاعات على وجدان المجموعة المسحوقة في المناطق الاكثر تخلفا ولها محتواها الفكري المستلهم من مبادئ الاشتراكية طريقا للعمل السياسي والمنظم ضد قوى اليمين والقهر).

وفي اشارات ذات محتوى عنصري بغض تمضي الصحيفة لتقول (ان الهجوم على شخصية قائد حركة التحرير ووصفه بأنه غادر وخائن للوطن وسفك للدماء لهو تمثيل حقيقي لطبيعة عقلية ود العرب الذي لا يرضى ان يتحداه من يراهم مواطنين من الدرجة الثانية).

وتصف الصحيفة الحديث عن جنود قرنق بانهم قتلة ونهابون وقطاع طرق يقتلون الابرياء ويبقرون بطون النساء الحمل بأنه (تعبير عن شوفينية ود العرب وافراز اسلوبى للبحث عن شعوره بالقوة في ظروف العجز السياسي والعسكري عن حسم الصراع). وتنكر الصحيفة (ان هناك رأيا واحدا او اجماعا قوميا على ادانة قرنق وانه لا يشذ عن هذا الراي الا فئة ضالة من الشيوعيين واليساريين) لان قرنق حسب رأي الصحيفة (هو الذي نهض يفاضل ضد الديكتاتورية والدجل وقد ألهمت قضيته آلاف المثقفين والطلاب وشباب القوى الحديثة في الجنوب ومناطق اخرى).

تصدع التجمع الوطني

كان من المفترض ان يراجع حزب الامة الذي يتزعمه الصادق المهدي حساباته السياسية بعد مسيرة امان السودان والمؤامرة العنصرية والتي ثبت انها كانت تهدف الى اغتيال كل القيادات الاسلامية بمن فيهم الصادق نفسه.. وتقضي على كل مظهر للحياة العربية او الاسلامية تماما كما فعل العملاء في زنجبار ولكن هذه المراجعة لم تتم وبقي الحزب في التجمع متحالفا مع الشيوعيين والتكتلات العنصرية؟؟

أترى ان الحزب يؤمن بسياسة النفس الطويل أم تأخذه العزة بالاثم

فيستمر في تكريس نهج العداء للجبهة الإسلامية فيبقى متحالفاً مع الشيطان لتخليصها؟؟

لقد كان حزب الأمة يقول ان التجمع يضم الجميع الا من غزلهم الشعب وكهـ يفخر بجلوس الاتحاديين الى جانبه والاهم من ذلك قبول جماعة الاخوان المسلمين بزعامة الشيخ الصادق عبدالله عبد الماجد براءة التجمع وعدم تخرجهم من الاجتماع مع الشيوعيين وهم المفترض ان يكونوا اكثر تطرفا من الجبهة الإسلامية القومية!!

كان حزب الأمة يعتقد ان احزاب التجمع ستقدمه للقيادة لا محالة وهو اضيق الناس بانحصار حزب الأمة داخل كيان الانصار وعدم قدرته على الانفتاح ولذلك فمن الغباء السياسي التضحية بالتجمع مهما اسرفت احزابه الشيوعية وتكتلاته العنصرية في استفزازها للتوجه العربي والإسلامي للسودان واستفرازه شخصيا.. لقد اجرت مجلة «العرب» التي تصدر باللغة العربية من لندن حوارا شاملا مع جون لوك ممثل حركة قرنق في العاصمة البريطانية ونشرته في عددها الصادر يوم الاربعاء ٣١ يوليو ١٩٨٥ قال فيه [الصادق المهدي ومن هم يعبرون عن افكاره بصورة من الصور يدعون الى تطبيق الشريعة الإسلامية ويعتبرون السودان جزءا من الأمة العربية وذلك غير صحيح.. والواقع ان السودان غير ذلك بالمرّة ودعنا لا نتجاهل الحقائق التي كشف عنها التعداد العام الذي جرى في السودان بعد الاستقلال وكشف اكثوية الاغلبية العربية في السودان..

ان نسبة العرب الى غيرهم من ابناء السودان ٣٩٪ فقط.. حقيقة هنالك مسلمون في الجنوب ولكنهم ليسوا عربا بأي حال من الاحوال ومن هنا فنحن لا نعتقد في امكانية اي تعاون او تنسيق بيننا وبين جناح الصادق المهدي من حزب الأمة.. وكل ما نقبله هو التحالف مع كافة الاحزاب.. الاتحاديين الديمقراطيين والشيوعيين والبعثيين والتقدميين وفي رأينا ان دعوى الصادق المهدي عن الاسلام والعروبة هي نفسها دعوى نميري]

انه استفزاز واضح لرئيس حزب الأمة اتراه يقول في نفسه وهو يقرأ ما نشرته مجلة (العرب) على لسان «جون لوك» [رضيت بالهم والهم لا يرضى بي]

ام انه يفضل المزيد من الاحتمال؟؟

ولكن ما كان يحتمله الصادق المهدي لم يحتمله الآخرون ربما لانهم لا يحلمون بأحلامه في الزعامة وقيادة السودان وربما لحسابات اخرى.. لقد اصدر الشيخ الصادق عبدالله عبد الماجد زعيم الاخوان المسلمين بيانا في ١١ محرم ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥ م باسم الاخوان المسلمين اعلن فيه انسحاب الاخوان من عضوية التجمع وقد وردت في البيان عدة اسباب دعت لاتخاذ هذا القرار وأولها قضية التشريعات الإسلامية والتي ناصبها التجمع العداء ثم موكب الثلاثاء الذي سيره التجمع يريد انتزاع سلطات تنفيذية ودستورية ليست له وان يقف موقفا معاديا للقوات المسلحة وقد اتضح ذلك بعد اجتماع الخميس الذي تحدث فيه وزير الدفاع عن حقائق الوضع في جنوب السودان فبعد حديث الوزير شكك اهل التجمع في المعلومات التي اوردها وتعرضوا للقوات المسلحة بما لا يتناسب جهدها وجهادها. واكد بيان

الاخوان المسلمين ان موكب امان السودان هو التعبير الحقيقي الذي برا الوطن من جرائم جون قرنق التي قابلها التجمع بالصمت المطبق ولذلك فانهم ينسحبون منه بعد ان فقد المقومات التي كانت تؤهله ان يكون صوتا معبرا عن امانى هذا الشعب العملاق!!

ولم يخرج الاخوان المسلمون وحدهم من التجمع ولكن ها هو اكبر الاحزاب التقليدية والذي كان يملك الاغلبية في اخر برلمان قبل الانقلاب المايوي ها هو الاتحادي الديمقراطي يعلق عضويته بالتجمع ويصدر بيانا شديد اللهجة قال فيه لابد من كشف المستور وتوضيح الانحرافات في مسيرة التجمع.

قال الاتحادي الديمقراطي في بيانه وهو يبدأ بآية من كتاب الله الكريم [لأنتم اشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون لا يقاتلونكم جميعاً الا في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى وذلك بأنهم قوم لا يعقلون]

كانت المعاني والدلالات التي حوتها هذه الآية التي تصدرت بيان الاتحاديين تكفي وحدها لتبيان مقدار خيبة امل حزب كبير في نهج التجمع وممارساته السياسية ومخططاته التي تهدف لتدمير البلاد.

لقد أوضح البيان ان التزام الاتحاديين بالروح القومية وحدها هو الدافع منذ البداية للانضمام للتجمع واجتياز المرحلة الانتقالية ولذلك فقد قدم كل التوضيحات وصبر على كل المضايقات اذ أثر التغاضي عن تمثيله في مجلس الوزراء الانتقالي وقبل بتمثيل لا يراعي ثقله الجماهيري في إطار التجمع ولكن كل هذا كان يلاقى بنكران الجميل!!

ان اتخاذ القرارات داخل التجمع قد ظل ومنذ البداية يناقض ما هو متفق عليه الامر الذي جعل القرارات الصادرة من التجمع غير مجمع عليها من قبل الاطراف الموقعة على الميثاق لقد ساد اجماع الاقليات الماحقة على رأي الاغلبية الساحقة!! حدث هذا دون وضع اي اعتبار للوزن الجماهيري والمد الشعبي الحقيقي للاحزاب السياسية داخل التجمع!!

فالتجمع مثلاً يصدر قراراً يطالب فيه بجعل السلطات التشريعية من اختصاص مجلس الوزراء وحده ودون مشاركة المجلس العسكري الانتقالي فكان هذا اول خروج على مبدأ فصل السلطات الذي نص عليه في الميثاق الوطني اذ كيف سولت لهم اهاؤهم ان تكون السلطة التشريعية والتنفيذية في يد مجلس واحد وهذا ما لا تقره الاسس الديمقراطية!!

ثم مذكرة التجمع للمجلس العسكري ومجلس الوزراء والتي طالبت بالغاء قوانين سبتمبر دون ان يكون هنالك اي اجماع على ما ورد فيها ورغم رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي لها!!

واستمر الاتحاديون في ذكر اسباب تعليق عضويتهم في التجمع فقالوا ان تصدي التجمع للتشكيك في نوايا واجراءات القوات المسلحة عندما تصدت ببسالة وصدق وامانة ضد تحركات التمرد قد جعل الاستمرار في عضويته امرا مستحيلاً فالحزب الاتحادي شديد الحرص على امن البلاد ووحدتها!!

ومما اغضب الاتحاديون استئثار فئة وباسم التجمع ودون تفويض او

اجماع بالتفاوض في قضايا قومية وجوهرية منها على سبيل المثال المفاوضات التي جرت من وراء ظهر الاحزاب مع قرئق !!

ثم جاءت قاصمة الظهر حينما هدد التجمع بتعطيل التوقيع على قانون الانتخابات بعد ان تمت اجازته من قبل المجلسين العسكري والوزراء الامر الذي يكشف عن مخطط معاد للديمقراطية ويهدف الى تأجيل قيام الانتخابات العامة عن موعدها الذي ينص عليه في الميثاق الوطني لمد الفترة الانتقالية بصورة تنمى مع مطلبهم الاساسي بان تكون الفترة الانتقالية ثلاث سنوات مع اصرارهم على التمثيل الفئوي او ما اطلقوا عليه القوى الحديثة مجهولة التعريف الذي يعد خرقاً للمبدأ الديمقراطي السليم وطعنة غادرة لمبدأ المساواة بين المواطنين في الصوت الواحد للرجل الواحد !!

وفي اطار هذا المخطط جاءت الدعوة الصادرة من التجمع النقابي والمنسوبة للاحزاب السياسية في مدينة ودمدني في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥ كبداية لاحداث شرخ في الميثاق الوطني وتمديدته الى ما بعد نهاية فترة الانتقال وتكوين حزب التجمع الديمقراطي والذي وصفه الاتحاديون (بالاتحاد الاشتراكي نمرة ٢) لينفرد بالحكم في هذه البلاد فيالها من اضعاف احلام ضعف الطالب والمطلوب).

وهكذا اعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي تعليق عضويته بالتجمع الوطني مع التزامه بالميثاق للفترة الانتقالية نصاً وحرفاً وعدم المشاركة في مؤتمر مدني والتزام بحماية الديمقراطية والوحدة الوطنية مع الاحزاب ذات الوزن وعزمه على تصحيح مسار العمل النقابي !!

الانتخابات التي لم تفرض حزباً بالأغلبية

في ٣١ مارس ١٩٨٦م الموافق ٢١ رجب ١٤٠٦هـ وجه الفريق اول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي كلمة الى الشعب السوداني بمناسبة الانتخابات القومية فقال سوار الذهب (اليوم ونحن نقف على عتبة الاقتراع العام سيجدنا العالم الذي يرقبنا عن كثب كما وجدنا بالامس قدوة لغيرنا من الشعوب في تقدير المسؤولية العامة وضبط النفس وسعة الصدر سيجدنا نقبل على صناديق الاقتراع في ثقة ونضج يضاعفنا في مصاف الشعوب المتحضرة.

ان اهم واجبات الجمعية التأسيسية التي نتجه غدا لانتخاب اعضائها لهُو العمل الصادق لارساء قواعد الوضع الديمقراطي السليم في بلادنا ورسم دستورنا الدائم الذي ينير لنا الطريق ويأخذ بايدينا في درب الحرية والوضاء .. ويؤمن لنا حقوقنا وحياتنا الاساسية ويحدد نظام الحكم في بلادنا ويضمن لقضائنا استقلاله ويوثق الرباط بين اقاليم السودان ويستجيب لاماني وتطلعات اهله في الحرية والمساواة والتنمية والنهضة.

ولئن اقتضت ظروف خارجه عن ايدينا ان تؤجل الانتخابات في بعض الدوائر بالاقليم الجنوبي من بلادنا فلننا لنأمل صادقين ان تزول هذه الظروف قريباً وان يكتمل عقد الجمعية التأسيسية لتقبل على رسم دستور يعبر عن ارادة الامة جمعاء).

وبخطابه الذي القاه عشية الانتخابات بدد سوار الذهب كل المخاوف التي انتابت الكثيرين وجعلتهم يعتقدون ان العسكريين لن يسلموا السلطة للمدنيين لينفردوا بها كاملة او على الاقل لن يسارعوا في تسليمها وفي مقدرتهم تقديم اعدار لتمديد الفترة الانتقالية ولو اقتصرتم الاعذار على الاحوال الامنية المتردية في الجنوب السوداني واتساع نطاق العمليات الحربية للمتمردين التي وصلت الى جنوب كردفان ومناطق النيل الابيض والازرق!! كان في اماكن سوار الذهب ان يقول ان اشتعال فتنة التمرد في الجنوب والتي تاكد معها استحالة اجراء انتخابات في كثير من الدوائر يحول عملياً دون الاتيان بجمعية تأسيسية تمثل كل شعب السودان ولذا فلا بديل سوى تمديد فترة الانتقال ليتمكن الجيش من بسط سيطرته وفرض الامن في الجنوب وبعدئذ يتم استثمار مناخ الاطمئنان الذي يمارس فيه الشعب كل الشعب حقوقه كاملة غير منقوصة!!

ولكن سوار الذهب اختار ان يبتعد ليضع الناس على عتبة الانتخابات!!

وفي نفس الوقت الذي كان يعلن فيه رئيس المجلس العسكري الانتقال تحكيم صندوق الانتخابات كانت حركة التمرد تقول رايها وتعبر عنه عملياً في ميادين القتال وحرب العصابات ونظرياً على صفحات الصحف.. فقد اجرت صحيفة الصحافة مقابلة مع دينق الور المسؤول الاعلامي لحركة المتمردين في مقر اقامته بالعاصمة الانثيوبية اديس ابابا ونشرته بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٦م فكيف تحدث دينق الور كوال عن الانتخابات؟؟

قال الرجل (اننا نفكر في البديل بعيداً عن الاحزاب التقليدية والتي لا نأمل فيها خيراً فقد جربناها ولم تقدم شيئاً.. ان الانتخابات وسيلة وليس غاية تحقيق الديمقراطية.. الشعب لا ياكل الديمقراطية فهو جائع ومريض متعب ومتخلف يحتاج لنظام يعالج مشكلاته الاساسية والا يصبح كنظام نميري الذي كان يجرى الانتخابات ويكون البرلمانات ولم يحدث تغييراً!!). لقد عملت حركة المتمردين على تعطيل الانتخابات في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في جنوب السودان ولكن ماذا يفعل الذين يتعاطفون معها في الداخل وليس في استطاعتهم احراق الصندوق الانتخابي؟؟

لقد اختارت هذه القوى ان تخوض الانتخابات اما بالمنافسة في الدوائر التي تضمن الفوز فيها واما بدعم القوى الاقرب اليها سياسياً وهذا ما فعلته احزاب التجمع السياسي لجنوب السودان بزعامة صمويل ارو وحزب المؤتمر الافريقي السوداني والحزب القومي السوداني وتضامن قوى الريف!! ولا شك في ان الكنائس السودانية قد قدمت دعماً مادياً ومعنوياً هائلاً لهذه القوى المتعاطفة مع قرنق وتبنت وجهة نظرها في خوض الانتخابات. لقد اصدر كل من المطران جبرائيل زبير واكو مطران الخرطوم والمطران مكرم مكي

المدير الرسولى لابرشية الابيض كتيبا بخصوص الانتخابات العامة والمسائل المتعلقة بها وقد وزع هذا الكتيب على نطاق واسع، وقالت عناوينه العريضة (السلام قبل كل شيء آخر) (ادرسوا الاحزاب) (ادرسوا المرشحين) وقال الكتيب (على العلمانيين ان يتحملوا مسؤولياتهم تحت اشراف الحكمة المسيحية وبكل انتباه... في السنين الاخيرة شهدنا جميعنا اضطهاد الحرية والحقوق الدينية لمجموعة معينة من المواطنين كما شهدنا المحاولات لهدم القيم الثقافية وتقاليد جزء كبير من المواطنين تحت اسم الوحدة الوطنية.. هذه انتخابات عامة، لذا لكل وجميع المناطق في البلاد الحق في المشاركة ولكن للأسف لا يستطيع الجنوب ان يلعب دوره المشروع في هذه الانتخابات، وربما مناطق اخرى من السودان تواجه نفس المشكلة. بجانب الحرب الرسمية الدائرة بين الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان هنالك حروب عديدة تدور في هذه البلاد... ان ما يحتاجه الوطن في هذه الآونة هو السلام والتفهم بين كل ابنائه.. ان وحدة السودان مستحيلة بدون وحدة في حدود الجنوب وفي حدود الشمال وفي حدود الشرق وفي حدود الغرب والا فمن يتحد مع من؟ واذا عزل اى شخص في اى من تلك الاجزاء من اى من الاعمال الاساسية للوحدة كالانتخابات العامة مثلا ان انه لا توجد وحدة اصلا وعليه لماذا نحن ماضون في هذا؟ اننا نؤمن بشدة انه كان بإمكاننا وقف نزيف الدم لو ان المال والجهد الذى كلفه التحضير للانتخابات قد وجه في خدمة السلام. ولتوفير الاغاثة للمناطق المتضررة بذلك تكون اقرب الى السلام الى انتخابات انسانية والى ديمقراطية حقيقية).

ان من الواضح تطابق وجهات النظر في امر الانتخابات بين كنائس السودان وحركة المتمردين في ان صناديق الاقتراع لن تجدى ولكن ان لم يكن من الامر بد فإن الكنائس تتبنى برامج احزاب الجنوب والكتل العنصرية الاخرى الموجودة داخل الحدود والمتعاطفة مع قرنق!!! ولكن ما هو موقف حزب الامة من الانتخابات العامة؟ ما هو موقفه من تحديد ميعادها وتوزيع دوائرها؟

لقد سبق ان اوضحنا دعوة الصادق المهدي الى الحكومة القومية كبديل لحكومة الدكتور الجزولى دفع الله وكان الهدف من هذه الحكومة والتي لو قدر لها التكوين بالثقل الجماهيرى والمقاعد النيابية حتى آخر انتخابات في عام ١٩٦٨م كان الهدف منها وضع قانون انتخابات يفرز سيطرة القوى التقليدية...!!!

ان حزب الامة يستطيع بالتحالف مع الاتحاديين تقسيم الدوائر وفق حسابات الحزبين اللذين يدركان ان نفوذهما مازال قويا في الاقاليم البعيدة وضعيفا في المدن ومناطق الوعي ولا شك ان الحزبين كما اوضحنا صراحة فيما بعد يرفضان انشاء دوائر خاصة بالخريجين وفي هذه الدوائر توقع الحزبان هزيمة مرة وقد حدث!!

لقد كان الخريجون القدامى هم جيل ما قبل عام ١٩٤٥م يؤيدون الحزب الاتحادى بزعامة الازهرى ولذلك وفي اول انتخابات لدوائر الخريجين في عام ١٩٥٣ وفي انتخابات ١٩٦٥م

تفوق الشيوعيون على الاتحاديين، وتساوى معهم في المقاعد دعاة الحركة الإسلامية وتفوقوا عليهم في عدد الأصوات التي نالوها اما حزب الامة فقد كان دائما في ذيل القائمة !!

ان الوعي بمخاطر التيارات الواعية على الاحزاب التقليدية هو الذى جعل الحزبين العتيقين يرفضان تخصيص دوائر للخريجين في انتخابات عام ١٩٦٨ ومن الطبيعى ان يجددا رفضهما لها في انتخابات عام ١٩٨٦م وفي هذا التاريخ الطويل نشأ جيل جديد لا تسره رؤية هذه الزعامات الطائفية التى تتربع على كراسى القيادة من الاحزاب القليدية، اما الجيل القديم والذى كان يتعزى قديما وهو يرى بعض القيادات المثقفة تقود العمل السياسى في حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى مثل الزعيم الازهرى ومحمد احمد محبوب وعبد الله خليل فقد اصيب بالفجعة وهو يرى ابناء الزعامات الطائفية يتحكمون مباشرة في كل شىء ويحولون دار الحزب الى الجنيئة ويستبدلون سيف المحجوب الفولاذى بأخر من خشب !!

لقد كانت دعوة حزب الامة للحكومة القومية تهدف الى تمكينه من تفصيل قانون انتخابات رجعى لا يناسب واقع السودان الجديد والصادق المهدى ان نسى لا ينسى دور عبد الله خليل سكرتير حزب الامة ورئيس الوزراء في اول حكومة ائتلافية بين طائفتى الانصار والختمية.

لقد كانت اولى خطوات (عبد الله خليل) هى حل البرلمان في ١٩٥٧/٦/٣٠ تحت مبرر الاعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية ولم يكن ذلك الحل المبكر للبرلمان سوى محاولة منه للانفراد بالسلطة على نحو ديكتاتورى واتخاذ الخطوات التى تكفل لحزبه اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يؤمن توفير اغلبيه انصارية موالية في الجمعية القادمة. ولما اجريت الانتخابات في ٢٧ فبراير ١٩٥٨ واستمرت حتى ٢٩ مارس ١٩٥٨ حقق عبد الله خليل ما يريد.. لقد استخدم وجوده في السلطة وعمد الى تسجيل الكثير من ابناء غرب افريقيا الوافدين الى السودان للعمل كعمال زراعيين في الجزيرة والنيل الابيض بالاضافة الى تلك الحشود الهائلة منهم التى اصبحت تسكن في اطراف المدن وتلتقط رزقها كعمال يومية.. وعمد عبد الله خليل الى التحكم في توزيع الدوائر الانتخابية بحيث تتقاطع خطوط تقسيم الدوائر بكيفية تضمن ابراز اغليبيته في كل منطقة.

وجاءت الانتخابات لمصلحة حزب الامة نال ٦٣ مقعداً ونال الوطنى الاتحادى ٤٥ مقعداً ونال حزب الشعب الديمقراطى ٢٧ مقعداً !!

لم تكن نتيجة مطلقية لو لا استغلال النفوذ الحكومى فقد كان من المفترض ان يأتى حزب الامة بنسبة تتماثل مع قوته البرلمانية السابقة فجماهيره جماهير وراثية غير قابلة للزيادة وبالذات في اطار معدلات المواليد والوفيات في مجتمع متخلف تنقصه الرعاية الطبية !!

لقد تفوق عبد الله خليل في تلك الانتخابات بـ ١٨ مقعداً على الازهرى مع ان حزب الازهرى قد تفوق عليه في الاصوات فنال (٣٤٠٤١٠ صوتاً) بينما نال حزب الامة (٣١٠٠١٩ صوتاً) اذن فهو تدخل السلطة وتحكمها في توزيع الدوائر الانتخابية.

إنّ فلان الصالح المهدي لا ينسى تجربة عبد الله خليل وكانت دعوته للحكومة القومية والتي سيجد فيها حزبه نصيب الأسد كانت دعوته تهدف الى تشريع قانون انتخابي يضمن مصلحته الحزبية !!

ولكن الحكومة القومية لم يكتب لها ان تطل الى الوجود لان السلطة السياسية ليست محكومة بما يريده زعيم حزب الامة فالعهد الانتقالي مصمم على الا يفرط في الامانة ولا بد ان تكون الانتخابات تحت اشرافه !!

ولا شك ان من اهم ايجابيات حكم العهد الانتقالي انحياسهم لدوائر الخريجين برغم معارضة حزبي الامة والاتحادى لها ولكن من الأخطاء الفادحة التي وقع فيها العهد الانتقالي العشوائية التي ظهرت في تحديدهم لنصيب كل اقليم من الدوائر الجغرافية !!

كان المفترض ان يقوم الحكم الانتقالي باحصاء على دقيق لكل سكان البلاد الذين يحق لهم الانتخاب وبعدئذ ما اسهل ان يحدد نصيب كل اقليم من الدوائر.. اما الاعتماد على احصائيات الماضي في بلد يتحرك فيه السكان كما تتحرك رمال الصحراء ولا يعرفون استقرارا في ظل جفاف وتصحر وحروب قبلية فهو العشوائية تمشى على قدمين !!

ما هو المقياس الذي جعل دوائر الاقليم الاوسط تقفز من ٣٠ دائرة في انتخابات ١٩٥٠م الى ٥٠ دائرة في انتخابات ١٩٨٦م؟؟

ما هو المقياس الذي يجعل دوائر الاقليم الشمالي تزيد فقط دائرتين من انتخابات ١٩٥٨م الى انتخابات ١٩٨٦م؟ لقد كان للاقليم الشمالي في انتخابات ١٩٥٨م ١٦ دائرة وتكروما لها بزيادة مقعدين فقط في انتخابات ١٩٨٦م !!

ما هو المقياس الذي جعل دوائر الاقليم الشرقي تقفز من ١٦ دائرة في عام ١٩٥٨م الى ٢٨ دائرة في عام ١٩٨٦م وهذا الاقليم ظل مساوياً للاقليم الشمالي؟؟

واضطراب هذه المقاييس ظهر كاوضح ما يكون حينما زيدت فجأة دوائر كل من كردفان ودارفور الجغرافية.. لقد حدد العهد الانتقالي لكل من الاقليمين اول مرة ٢٩ دائرة جغرافية ثم وبعد احتجاجات من ابناء الاقليمين زيدت كل منهما ١٠ دوائر !!

١٠ دوائر كاملة لكل من كردفان ودارفور وكل منهما قد تناقص سكانه بالهجرات الداخلية والخارجية بفعل المجاعة والجفاف والتصحر !!

المهم في الامر ان الحزبين التقليديين وبصورة خاصة حزب الامة قد استفاد كل الاستفادة من التوزيع العشوائي للدوائر الجغرافية فمناطق نفوذه في الغرب والوسط تنال اكثرية الدوائر ومناطق خصومه قسمتها ضيزى !!

كان من المفهوم ان تصبح العاصمة القومية مساوية في دوائرها للاقليم الاوسط اما ان تصبح اقل من اقليم كردفان واقل من دارفور فهذا ما لا يقبله عقل.. ولا نقل.. ما الذي يجعل عاصمة يسكنها ٦ ملايين نسمة واغلبهم من المهاجرين من اقاليم التصحر والجفاف تمثلها ٣١ دائرة فقط؟؟

حسابات الدوائر الخاطئة

استفاد حزب الأمة من زيادة عدد الدوائر الجغرافية في كل من الاقليم الاوسط وكردفان ودارفور كما صبت في مصلحته الجماهير الغزيرة التي هاجرت من جراء الجفاف والتصحر والمجاعة الى العاصمة القومية وإلى مناطق الجزيرة ففاز بعض مرشحيه في العاصمة والجزيرة وبنسبة لم تحدث في تاريخ الانتخابات في السودان!!

وربح حزب من التجاوزات العديدة في نسب تسجيل الناخبين بالنسبة لعدد السكان وممن يحق لهم التصويت ففي منطقة ام درمان والتي نال فيها حزب الأمة خمس دوائر ولأول مرة في تاريخ الانتخابات تجاوز تسجيل المقترعين ١٠٠٪ في ٨ دوائر وفي ١٥ دائرة أخرى في كل انحاء البلاد نجد ان التجاوز في تسجيل الناخبين قد ضرب رقما قياسيا مما يؤكد ان التلاعب في التسجيل قد اخذ صورة حادة للغاية وهذه نماذج لبعض الدوائر ونسبة التسجيل فيها وقد فاز فيها حزب الأمة، الجنوبية نهر عطبرة الدائرة ٦٣ نسبة التسجيل ١٥٣٪ تندلتي الدائرة ٨١ وفاز فيها مبارك المهدي نسبة التسجيل ١٥٢٪، ام درمان السادسة الدائرة ٤٧ وفاز فيها رئيس هيئة شئون الانصار خالد محمد ابراهيم نسبة التسجيل فيها ١٥٦٪ ام درمان العاشرة الدائرة ٥١ وفاز فيها من حزب الأمة صلاح عبد السلام الخليفة عبدالله التعايشي ونسبة التسجيل فيها ١٧٣٪ وفي الاقليم الاوسط حيث نال حزب الأمة اغلبيه كاسجة نجد ان عدد من يحق لهم الانتخاب ١٥٧٤٠٦٥ بينما جاء التسجيل الانتخابي بما يزيد عن ذلك بكثير فوصل الى ١٥٩٢٥١٢ ان ظروف الهجرة والنزوح قد خلطت الحابل بالنابل فجاءت نتيجة الانتخابات غير منضبطة ولا دقيقة!!

ومن الاسباب الرئيسية لتفوق حزب الأمة في الانتخابات هو عجز الاجنحة الأخرى من الحزب والتي يقودها كل من احمد المهدي وولي الدين الهادي المهدي عن خوض المعركة الانتخابية فبرز الصادق كقيادة وحيدة للانصار بينما عانى خصمه التقليدي الاتحادي الديمقراطي من الانقسامات والتشردم.. ومن تلك الاسباب ما ذكرته مجلة العالم الصادرة في لندن وفي عددها رقم ١١٨ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٦ حيث قالت [الاتحادي الديمقراطي والجهة الاسلامية يعزبان التفوق الملحوظ لحزب الأمة باقليمي كردفان ودارفور للامكانات الهائلة التي تمتع بها الحزب والذي عمل بطاقة لم تشهدها البلاد من قبل. حيث استخدم اكثر من الف سيارة في حملته الانتخابية واستخدم الطائرات الخاصة في المواصلات كما قام بتركيب اجهزة اتصال حديثة تفوق ما تيسر للجنة الانتخابات الحكومية. وهذا التفوق في امكانات المواصلات والاتصالات يكتسب اهمية خاصة في اقاليم الغرب وذلك لان هذه الاقليم يسكنها بدو رحل تحتاج الاحزاب الى حشدهم ونقلهم ذهابا وايابا الى امكن الاقتراع مما يترتب عليها عبء مالي كبير لذلك كانت الاحزاب في الماضي

تكتفي بترحيل الاعراب الذين يسكنون قرب المراكز. لكن حزب الامة الفلح في الوصول الى املكن ابعد وترحيل عدد اكبر من اتباعه الى مراكز التسجيل والاقتراع.

لقد نال حزب الامة ١٤٩٦٧١٢ صوتا من ٣٩٢٩٦١٩ صوتا بنسبة ٣٨.٠٨٪ وبلغت دوائره ١٠٠ دائرة بينما نال حزب الاتحاديين ١٦٠٨٢٤ صوتا من ٣٩٢٩٩١٦ بنسبة ٢٩.٥٤٪ وبلغت دوائره ٦٣ دائرة ونالت الجبهة الاسلامية ٧٢٥٨٤ صوتا من ٣٩٢٩٦١٩ صوتا وبلغت دوائرها ٥٢ دائرة. وفشل حزب الامة عن نيل اية دائرة في دوائر الخريجين!! لقد كانت نتيجة الانتخابات مفاجاة للجميع ففي اخر انتخابات للجمعية التأسيسية في عام ١٩٦٨ وتلك هي الجمعية التي حلها النعمري كان نصيب حزب الصادق المهدي ٣٦ دائرة بينما نال الاتحادي الديمقراطي ١٠١ دائرة ومهما قيل عن انشقاق حزب الامة في تلك الانتخابات فلن مجموع دوائر اجنحته ٧١ دائرة ٣٦ لجناح الصادق و ٣٥ لجناح الامام الهادي وخمس دوائر للمحايدين في حزب الامة.

لقد استفاد حزب الامة كما قلنا من الزيادات العشوائية لدوائر مناطق نفوذه التاريخي كما صبت في مصلحته عوامل النزوح والهجرة الداخلية من الاقاليم الى المدن وامتلك الساحة بنفوذه المالي وامكانياته الضخمة والاهم من ذلك استفاد كثيرا من بروز للجبهة الاسلامية كقوة انتخابية في المدن والاقاليم. لقد نافست الجبهة الحزب الاتحادي الديمقراطي واخذت الكثير من شعبيته فلولا تنافس الجبهة والاتحاديين في ام درمان لما نال حزب الامة خمس دوائر ولولا تنافس الجبهة والاتحاديين في الخرطوم لما نال حزب الامة دائرة بالخرطوم. ولولا تنافس الجبهة والاتحاديين لما اكتسح حزب الامة اقليم دارفور والاقليم الاوسط.

وبالرغم من مفاجاة الانتخابات التي اعطت لحزب الامة اكثرية المقاعد فلن زعيم الحزب قد عبر عن عدم رضاه بهذه النتيجة. لقد كان يتوقع ان يفوز باغلبية تمكنه من الحكم منفردا بحيث لا يقع تحت ضغوط الحكومات الائتلافية.

لقد فجع حزب الامة وهو يرى رصيده الانتخابي في دوائر الخريجين يساوي صفرا وحدث هذا بالرغم من كل البريق واللمعان الذي ظهر به الحزب في اجهزة الاعلام وفجع اكثر وهو يرى الجبهة الاسلامية التي طالما قذف ندواتها السياسية في الاقاليم بالحجارة تكتسح وتحتكر كل دوائر الخريجين في الشمال وبعض دوائره في الجنوب وفجع اكثر واكثر والجبهة الاسلامية تفوز عليه في دوائره التقليدية في الدائرة الوسطى من دوائر دنقلا وفي دائرة دنقلا الجنوبية والتي تشمل ارض الامام المهدي في جزيرة لبب كما ان الجبهة الاسلامية فازت عليه في دائرة قارسيلا في جنوب دارفور وفي دائرة ابيي الشمالية بجنوب كردفان لقد دخلت الى عرين الاسد وهزمته في عقر داره!! لقد اعتقد حزب الامة انه سيحصل على الاغلبية ولكن الاغلبية لم تتحقق اذن لا بديل سوى الحكم الائتلافي وتقاسم كراسي السلطة مع الاتحاديين الديمقراطيين!!

وكان الصادق المهدي يقدر مصاعب الحكم الانتقالي مع الاتحاديين ولم ينس ما فعله به الاتحاديون في الماضي حينما لعبوا على وتر التناقضات في حزب الامة وساهموا على تغذية الانقسامات داخله واستغلال نقاط ضعف حزب الامة والذي يعاني من نقص مريع في الكوادر السياسية الواعية!! ولم ينس زعيم حزب الامة قوة ارتباط الاتحاديين بمصر تلك الدولة والتي فهما حاول ان يمد اليها حبل الوصال فانها تصر على قطعه بدعوى ان حزب الامة هو الذي يحول دون وحدة وادي النيل ويقف ضد مصالحها المشروعة في جنوب الوادي!!

ان تجارب الماضي يجب ان تترده في حكم انتقالي مع هذا الحزب العريق ولكن الصادق يراهن على حقائق جديدة برزت في الساحة الاتحادية!!

واول هذه الحقائق هو فقدان الاتحاديين لزعامتهم التاريخية المتمثلة في الزعيم اسماعيل الازهري والشريف حسين الهندي وغيرهما من رجال الصف الاول والذين اذاقوا حزب الامة مرارة الحرمان من السلطة!!

والحقيقة الثانية هي ان زعامة الاتحاديين قد ورثها ابناء السيد علي الميرغني وهم احرص ما يكونون على مصلحة الطوائف الدينية في السودان واقرب الى اللقاء مع حزب الامة تماما كما حدث في عهد علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي. وفي لقاء السيدين الشهير والذي انتهى بالاطاحة بحكومة الازهري!!

وثالثة الحقائق هي ضعف الاهتمام المصري بما يجري في السودان بعد غياب شمس الناصرية وفتور الحماس الوحدوي ولذلك فلا يمكن لمصر ان تحشر انفسها في شئون السودان مثلما كان يحدث في عهد الصاغ صلاح سالم. اذن فليتقدم الصادق المهدي نحو الائتلاف غير هياب ولا وجل ولم لا!! وهو يطرح نفسه كزعيم قومي وبنهج قومي يغير واقع السودان ويخرجه من ظلمات التميري الى نور الديمقراطية كما كان يقول!!

لقد كتبت مجلة التضامن في عددها الصادر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٦ تقول تحت عنوان [الصادق المهدي العائد الى ساحة المسؤولية السياسية] كتبت التضامن [يكاد الصادق المهدي - الزعيم السياسي الذي يستعد لتشكيل حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية في السودان - يبدو من القلائد الذين ينطبق عليهم وصف المخضرم فهو قديم وجديد وهو يعود الى ساحة المسؤولية السياسية بالطريقة التي خاض من اجلها معارك ساخنة احيانا وباردة احيانا اخرى. كذلك لعله الوحيد بين رؤساء الوزارات في العالم العربي الذي يتمتع بعمق شعبي ورسمي عربي وظوال السنوات الماضية التي نشط فيها الصادق المهدي داخل السودان وخارجه وداخل السجن وخارجه ايضا كان دائما يرى ان الصيغة المثالية للحكم في السودان هو ان يكون هناك دستور وهناك رئيس دولة ينتخبه البرلمان وهناك رئيس وزراء يحكم بقوته الشعبية.

المخضرم الان على الساحة السياسية في السودان وهي ساحة صعبة اكثر من اي زمن مضى واذا كان التعثر قد رافق تجربته السابقة في الحكم لانه حكم في سن مبكرة وحكم باستمفنة من السودانيين فان الرجل يكرر التجربة الان وهو في سن النضوج الكامل الذي ترافقه تجارب في العمل السياسي حقلت

باللعانة الشديدة ويكرر التجربة وهو او هكذا نامل يمثل كل السودانين وليس فقط الذين انصفوه فانتخبوه وانتخبوا الذين رشحهم.. ان المهم هو الا يشغل الصادق المهدي نفسه بالخصومات وبالثارات وبتصفية الحسابات لان مثل هذا الامر قد يطول فضلا عن انه سيكرسه كزعيم لطائفة واتجاه بينما دوره ان يكون زعيما للامة.. الامة السودان وليس الامة الحزب!!]

العودة إلى العرش

في صباح الثلاثاء ٢٧ شعبان ١٤٠٦ هـ الموافق ٦ مايو ١٩٨٦ تم انتخاب الصادق المهدي رئيسا للوزراء بأغلبية ١٦٥ صوتا.. كان ذلك في جلسة الجمعية التأسيسية الثانية بمقرها بام درمان والتي ترأسها محمد عثمان صالح بوصفه اكبر الاعضاء سنا وهو من نواب حزب الامة الذين فازوا بمدينة ام درمان.. وقد اقتضت جلسة الجمعية تلك علي انتخاب رئيس الجمعية ورئيس واعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء ثم اعلن رئيس الجمعية البروفسير محمد ابراهيم خليل - وهو من قيادات حزب الامة التي سقطت في دوائر الخريجين - اعلن خليل عن تأجيل جلسة اجازة التشكيل الوزاري الي موعد يعلن فيما بعد.

وقد كلف الصادق المهدي رئيس الوزراء المنتخب في خطابه امام الجمعية وكلاء الوزارات المركزية وامناء الحكومات الاقليمية بالقيام بتصريف شئون الحكم بالعاصمة، والاقليم حتى يتم اختيار الحكام المدنيين للاقليم ومعتمد العاصمة القومية.. وكلف رئيس الوزراء حكام الاقليم الجنوبية بالاستمرار في مواقعهم الي ان يتم الاتفاق على شكل الادارات الجديدة للحكم بالجنوب واعلن الصادق ان المجلس التنفيذي العالي للجنوب سيستمر محلولا الي ان يتم الاتفاق المشمل اليه.

كانت جلسة الجمعية تلك جلسة ساخنة اذ جاءت بعد فشل مفاوضات الحكم القومي وقد انسحب اثناء انعقادها ٢٨ نائبا يمثلون الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني وذلك بعد قيامهم بتوزيع بيان مشترك علي النواب والصحفيين وقد تضمن البيان اتهاما لحزبي الامة والاتحادي الديمقراطي بالنكوص عن التزامتهما بتكوين حكومة قومية يتوازن فيها تمثيل الاحزاب والفعاليات السياسية المختلفة.

واقام هؤلاء النواب مؤتمرا صحفيا قصيرا اعلنوا فيه ان سبب انسحابهم يتمثل في عدم وضع اعتبار للفعاليات الافريقية من قبل الحزبين واكدوا ان دكتور ياسفيكو الذي اختير كعضو في مجلس راس الدولة لا يمثلهم وقال غبوش رئيس الحزب القومي السوداني بانه لا يرضى ان تحكم السودان عائلتان!!

وفي جلسة الجمعية تحدث الاستاذ علي عثمان محمد طه زعيم المعارضة

وقال [إن أسناد رئاستي الحكومة والجمعية التأسيسية لشخصين من حزب واحد يعتبر خرقاً للأعراف والتقاليد الديمقراطية التي كانت متبعة في فترات الديمقراطية البرلمانية السابقة بالبلاد].

وأضاف [إن ما شهدته جلسة الجمعية التأسيسية من انتخاب لرئيس الجمعية ورئيس وأعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء قد أتى مخالفاً لما كانت تشير إليه المفاوضات والمشاورات السياسية من أجل تشكيل حكومة قومية تعمل وفق ميثاق مجمع عليه وتتوفر فيها مشاركة واسعة في تحمل أعباء الحكم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد] .. واستمر زعيم المعارضة قائلاً [إن ما تم اليوم من انفراد قوى سياسية معينة بالسلطة وعزل قوى أخرى ذات وزن شعبي وبرلماني مقدر وذات فعاليات سياسية خطيرة ومن احتجاج قوى سياسية ذات ثقل واشتراك نوابها من الجلسة يشير في مجمله إلى أن الوحدة الوطنية بالبلاد تتعرض لمهددات لا بد من التيقظ لها والعمل على تجاوزها والاتفاق على ميثاق قومي جامع لإرادة الأمة بكافة فصائلها وأطرافها المختلفة].

لم يقبل زعيم حزب الأمة ما قامت به مجموعة النواب الجنوبيين ونواب الحزب القومي السوداني من انسحاب من جلسة الجمعية وعلق على ذلك في خطابه الذي القاه بعد انتخابه رئيساً للوزراء وقال [يسرني أن أقول لكم أن ما حدث صباح اليوم هو مظهر خداع وليس حقيقياً].

ورد الصادق على سؤال صحفي عن الأسباب الحقيقية لانسحاب أولئك النواب بقوله [إن هنالك جهات سياسية كانت وراء ما حدث وسعت لتقويض الديمقراطية وتشويه ممارستها وأن المعلومات المتعلقة بذلك المخطط الذي تستهدف الديمقراطية سيكشف للرأي العام بمجرد اكتمال المعلومات المتعلقة به].

أذن فإن الأحزاب الجنوبية متهمة بالتآمر ولكن مع من؟ مع قوى داخلية أم مع قوى أجنبية؟

ولكن ما هي القوى الداخلية أو الأجنبية التي لا تريد لحكم الائتلاف الديمقراطي أن يستقر ويستمر؟ أتراها هي الجبهة الإسلامية؟ ولكن كيف استطاعت الجبهة تحريض أحزاب الأقليات وبينها وبين هذه الأقليات ما بين الشحم والنار كما يزعم زعيم حزب الأمة؟

لقد تحدث الصادق إلى إذاعة جوبا وقال [إن أشارك الجبهة الإسلامية في الحكم أمر ضار لأن الجبهة تقلل من فرص مخاطبة غير المسلمين ولا تساعد على التعامل مع القطاع الحديث وتخرج الحكومة مع العالم الخارجي].

أتراها قوى خارجية تلك التي تريد زعزعة حكم الصادق المهدي في بدايته؟ إن رئيس الوزراء ورئيس حزب الأمة ينفي عن القوى الخارجية ذلك ويؤكد في مؤتمره الصحفي الذي عقده صباح الثلاثاء ٥ رمضان ١٤٠٦ هـ [إن كل الجهات الخارجية الغربية والشرقية وصندوق النقد الدولي قد أبدت استعدادها لفتح صفحة جديدة مع السودان] كما إن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان قد بعث برقية للصادق جاء فيها [نحن نعتمد عليكم للحفاظ على الظروف التي تمكن من استمرار المساعدات العامة والخاصة ولقد شهد

التاريخ علاقات صداقة ثنائية بين الشعبين الشقيقين وأنا شخصياً أتمنى أن أرى حكومتنا تعملان على خدمة الأهداف المشتركة وأتمنى لكن النجاح في تحمل مسئولياتكم الهامة والتاريخية].

وبعد عشرين يوماً من تسليم السلطة لممثل الشعب في ٢٦ أبريل من قبل المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء الانتقالي استطاع الحزبان المؤقتان وبعد جهد جهيد وخلافات حادة مع كتلة الجنوب استطاع الحزبان تشكيل الحكومة من عشرين وزيراً..

وهن الواضح أن حزب الأمة قد نال نصيب الأسد واحتكر الوزارات المهمة فأصبح الصادق المهدي وزيراً للدفاع وبشير عمر وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادي وعمر نور الدائم وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية وعبد المحمود الحاج صالح نائباً عاماً وموسى ماعبو وزيراً للطاقة ومبارك المهدي وزيراً للصناعة وبكرى عدیل للتربية والتعليم.. وصالح عبد السلام الخليفة لشؤون الرئاسة!!

لقد تعرض الاتحاديون للظلم في التشكيل الوزاري وفشلت كتلة الجنوب في نيل اية وزارة مهمة وحتى منصب نائب رئيس الوزراء والذي تولاه صمويل ارو في العهد الانتقالي قد حرمت منه الاحزاب الجنوبية!!

مكايدة منظمة الدعوة الإسلامية التأمر على دستور الإنتفاضة

قبل تكوين مجلس الوزراء كان الصادق المهدي رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة يؤكد على أنه لن يتولى وزارة الدفاع وقد صرح للصحف بذلك. وظن الناس بعد أن أطلق الزعيم تصريحه أن أمر وزارة الدفاع سوف يترك لشخصية عسكرية محايدة فالحزب الاتحادي الديمقراطي لن يقبل إذا قبل التفريط في هذه الوزارة الهامة لن يقبل أن يتركها غنيمة باردة لحزب الأمة خصمه التقليدي وشريكه في الحكم حينما ظهرت القوى الجديدة الأكثر تهديداً لمصالح الطائفية !! إن الإتحاديين لم يلزموا الصادق بتصريحه وقبلوا أن يجمع حزبه بين رئاسة الوزارة ورئاسة الجمعية التأسيسية ووزارة الدفاع !! لقد إستغرب المراقبون للساحة السياسية تسليم الإتحاديين وزارة الدفاع للصادق بهذه السهولة وهم الذين يعلمون أكثر من غيرهم أن حزب الأمة قد خان الديمقراطية في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م فقام عبدالله خليل سكرتير حزب الأمة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع باستدعاء قادة الجيش وسلمهم السلطة السياسية لينتهي العهد الديمقراطي الأول في السودان .. لقد أثبتت تلك الواقعة أن حزب الأمة لا يحتمل نتائج الديمقراطية إلا إذا كانت في صالحه ولما شعر بتبدل الظروف السياسية لمصلحة الإتحاديين في ذلك الزمن وخشى من عودتهم إلى كيانهم المتحد أمر العسكريين الموالين لخطه بتسليم السلطة. إذا فإن ما تم في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م كان يجب أن ينبه الإتحاديين إلى ضرورة تحييد الساحة العسكرية فأى تدخل في شؤونها من موقع النفوذ الحكومي سيكون له ما بعده وكثيراً ما حاول السياسيون في العالم الثالث وفي مواقعهم الرسمية الاعتماد على القوات المسلحة لتحقيق مطامعهم السياسية وفي تجربة مصر الناصرية بالجيش المصري، حاول المشير عبدالحكيم عامر مواجهة رئيسه جمال عبدالناصر بالجيش المصري، وحينما شعر أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية أبو الحسن بني صدر بضعف موقفه السياسي كشف حضوره ونفوذه داخل القوات المسلحة، وفي الفلبين استطاع وزير الدفاع أن يحسم الأمر لمصلحة كوزوان أكيو فانهى عهد ماركوس. فالتجربة السودانية والتجربة العربية والتجربة العالمية كان المفترض أن تلفت نظر الإتحاديين وهم الطرف

الأساسي في الحكم الإثلافي إلى ضرورة توحيد كل المناصب التي تتعلق بالقوات المسلحة وتوحيد هذه المناصب هو الضمان الحقيقي لاستمرار الديمقراطية وإستقرار البلاد ولكن الإتحادين لم يهتموا كثيراً وأكثر من هذا فإنهم قبلوا أن يكونوا أقلية فيما يسمى بمجلس الدفاع الوطني فمثلوا بعضوين هما الشريف زين العابدين الهندي وسيد أحمد الحسين بينما مثل حزب الأمة بثلاثة أعضاء هم الصادق وبشير عمر وعبد المحمود الحاج صالح. إن رئيس الوزراء يخطط للتمكن من الجيش ولذلك فهو يقوم بمجولات مستمرة للقيادات العسكرية ويخاطب الضباط والجنود بصفته رئيساً للوزارة ورئيساً لمجلس الدفاع ووزيراً للدفاع. وفي حديثه لرجال الجيش يركز الصادق المبحوم على نظام النميري ويقول إن هنالك أخطاء فادحة حدثت في العهد المباد في حق القوات المسلحة ومن تلك الأخطاء أن النميري قد خص بعطائه أسلحة على حساب أسلحة أخرى كما أدى تقلب النظام بين الشرق والغرب إلى تأثر الجيش من ناحية التسليح والتدريب كما أن النميري قد عمد إلى تسييس لقوات المسلحة وإستعمالها لأغراض شرعية يحمي بها نظامه!. وبعد الهجمة على القوات المسلحة لاحتواها وإستمرار عواطفها بالمبحوم على نميري الذي أضعفها كانت هجمة حزب الأمة على منظمة الدعوة الإسلامية! في صباح الثلاثاء ١٨ شوال ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦/٦/٢٤م تسلمت إدارة منظمة الدعوة الإسلامية خطاباً من النائب العام يأمر فيه بإيقاف نشاط منظمة الدعوة الإسلامية فوراً وذلك لأنها لم تتقدم بطلب لتجديد رخصتها كما يقضي قانون الهيئات التبشيرية الذي صدر في عام ١٩٦٢م. كان أمر الإيقاف غريباً فالمنظمة لم تتقدم بطلب لتجديد رخصتها لأنه لم يحدث أن طلب منها أحد ذلك منذ تأسيسها في عام ١٩٨٠م ولم يحدث أن تقدمت هيئة تبشيرية واحدة بطلب لتجديد رخصتها منذ صدور القانون في عام ١٩٦٢م كما أن الإيقاف الفوري يترتب عليه ضرر بليغ بمصلحة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يستفيدون من خدمات المنظمة في المدارس والمستشفيات والآبار الإرتوازية ودور العبادة وغيرها من المرافق، كما أنه يسيء إلى سمعة السودان أمام الوفود التي حضرت من السعودية والكويت والإمارات وقطر ونيجيريا ويوغندا وقامبيا وليبيا لتشارك في إجتماع مجلس الأمناء ولا يحلو الأمر من حرج مع رئيس مجلس رأس الدولة الذي قبل دعوة المنظمة لحضور حفل الإفتاح وإلقاء كلمة فيه. ولتدارك الأمر قام وفد من المنظمة برئاسة مزمل سليمان غندور رئيس مجلس أمناء المنظمة وعضوية المدير التنفيذي وأحد أعضاء مجلس الأمناء لمقابلة النائب العام وإقناعه بالعدول عن قراره الغريب ولكن وكما كان متوقفاً فقد رفض النائب العام عبد المحمود الحاج صالح أن يتراجع وأرسل نسخة من أمر الإيقاف إلى كل من رئيس مجلس رأس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الداخلية .. وقام وزير الداخلية بإرسال ضابط أمن ومجموعة من الشرطة إلى قاعة الصداقة ليبلغوا المسؤولين فيها بعدم قانونية إجتماع منظمة الدعوة الإسلامية وأنهم سيفضون هذا الإجتماع بالقوة إن تم عقده في قاعة الصداقة أو مباني منظمة الدعوة وجاء ضابط لرئاسة المنظمة لتبليغ ذات الرسالة!.

قامت منظمة الدعوة الإسلامية بتوكيل نخبة من المحامين لرفع طعن مستعجل في قرار النائب العام إلى القضاء تطلب الإيقاف الفوري لقرار النائب العام إستناداً على النقاط التالية:

أ. ليس من حق النائب العام قانونياً إصدار أمر بإيقاف أية هيئة تبشيرية عن العمل لمجرد مخالفتها قانون الهيئات التبشيرية لأن القانون نفسه ينص على أن مخالفة أية مادة من مواده تعني العقوبة بمائة جنيه غرامة أو السجن لثلاثة أشهر بواسطة القضاء.. ثم أن القانون يعطي سلطة الترخيص أو إلغاء الترخيص لأية هيئة تبشيرية لرئيس الجمهورية (تحولت فيما بعد لرئيس الوزراء).

ب. ولو أننا افترضنا حداً أن النائب العام يملك الحق القانوني لإصدار مثل هذا الأمر فإنه بلا شك قد تعسف في استعمال هذا الحق إلى درجة الشطط والأذى لأنه خص به منظمة الدعوة الإسلامية فقط وهي المنظمة الإسلامية الوحيدة في مجال العمل التبشيري بالسودان وذلك من سائر الهيئات التبشيرية التي تعمل في السودان طويلاً وعرضاً دون أن يتعرض لها أحد ودون أن تتقدم واحدة منها بطلب لتحديد ترخيصها بل أن بعضها يعمل دون ترخيص أصلاً كما صرح بذلك النائب العام بنفسه وشهد الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الدينية. كما أن إيقاف الفوري لنشاط المنظمة يعني الإضرار بمصلحة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يستفيدون من خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثية ويسيء إلى سمعة السودان أمام ضيوفه من الدول الإسلامية والعربية الشقيقة.

وأصدر القضاء كلمته العادلة وأوقف تنفيذ قرار النائب العام إلى حين الفصل في الطعن المقدم من منظمة الدعوة الإسلامية. كان من الواضح أن حزب الأمة يريد إشعال معركة مع منظمة الدعوة الإسلامية والتي يدعي أن الجبهة الإسلامية تسيطر عليها وتستفيد من إمكانياتها ووجد في نائبه العام عباً محمود خير من يقود هذه المعركة والتي توهم أنها ستحسم بقرار وزاري.. لقد لجأ النائب العام أولاً إلى مصلحة الرئاسة الاجتماعية لتعطيل إجتماع منظمة الدعوة ولما علم من الرعاية الاجتماعية أنه لا صلة لها بالمنظمة لأنها تعتبر هيئة تبشيرية راح يبحث في قانون الهيئات التبشيرية واعتقد أنه قد وجد ثغرة يعطل بها إجتماع مجلس أمناء المنظمة بل وأنشطتها جميعاً.. كان الغرض السياسي واضحاً وإلا فلماذا لم يبدل النائب العام أدنى جهد لمعاملة الهيئات التبشيرية النصرانية الأخرى بالمثل وفيها من يعمل ضد السودان ووحدته وإستقلاله كما ذكر النائب العام بنفسه وهو يلتقي بوفد المنظمة.. كانت مؤامرة سياسية وكيداً رخيصاً وقد فاحت رائحة المؤامرة حينما إعتذر الصادق المهدي عن قبول الدعوة الموجهة إليه لحضور جلسات مجلس الأمناء وحول رئيس الوزراء إنشاء رئيس مجلس رأس الدولة عن حضور الإجتماع كما وجه وزير الثقافة والإعلام محمد توفيق بعدم تغطية إجتماع مجلس الأمناء أو تناوله عبر الأخبار وقد أوقف بث تقرير صوتي سجلته الإذاعة عن المنظمة ومنعت فريقاً إعلامياً من تصوير الجلسة في قاعة الصداقة!! لقد تحدثت الحكومة أوامر القضاء وأرسلت جنوداً مدحجين بالسلاح منعوا إنعقاد مجلس أمناء المنظمة وأغلقوا أبواب القاعة الجديدة وأطفأوا الأنوار ووقفوا يعيدون السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية وأعضاء مجلس الأمناء من الداخل والخارج ومراقبيهم وكانت فضيحة لحكومة الصادق المهدي!! كانت فضيحة كبرى وقال الأستاذ مبارك قسم الله مدير منظمة الدعوة الإسلامية (أن المنظمة قامت من أجل الخير وأن الخير لا يتشاجر فيه الناس وأن المنظمة ليست محلية وهي بالتالي ليست طرفاً في أي صراع محلي ... لقد قامت المنظمة من أجل الفقراء والمساكين وأن أي إعتداء عليها هو بمثابة الإعتداء الصارخ على حق المسكين والفقير والبائس ... إن المنظمة لم تجلس في مكان ترف ولا أريكة مريحة ولا قصر مشيد ولكنها ذهبت إلى أكثر المناطق تخلفاً في السودان حيث يعمل رجالها بلا شكوى ولا ضجر وبلغت خدماتها حوالي الـ ١٥٠ مليون جنيه سوداني مسجلة لمن يريد أن يراجعها). كانت فضيحة كبرى لحكومة الصادق المهدي وزاد من انتشار الفضيحة أن المنظمة وزعت وثيقة كشفت فيه تأمر القوى الصليبية على المنظمة وكانت الوثيقة عبارة عن مذكرة رفعها رجال الدين الكاثوليك والبروتستانت لحاكم الإستوائية في المذكرة التي وقع عليها رئيس اساقفة الكنيسة البروتستانتية السودانية اليناتا نولامو رئيس الاساقفة الكاثوليك بالولينو لوكورو لارو جاء ما نصه (ولكننا نعتقد أن منظمة الدعوة الإسلامية قد أتت لتضع الخطة العربية الإسلامية موضع التنفيذ في الإقليم الاستوائي وفي مدينة جوبا بشكل خاص نجد أن هناك تسرباً إسلامياً إلى مناحي الحياة المختلفة وبرنامجاً قوي

التأثير لوضع قوانين إسلامية موضع التنفيذ على إقليمتنا الأفريقي المسيحي ... إننا نطالب الحكومة والسياسيين بتوعية المواطنين بأهداف منظمة الدعوة الإسلامية ونطالبهم باليقظة الدائمة ورفض كل نشاطات هذه المنظمة) .. كانت فضيحة كبرى وقد سبقتها مقدمات كثيرة وحينما اعترضت المعارضة التي تقودها الجبهة الإسلامية على إنحياز رئيس الوزراء الصادق المهدي لسلب سلطة الجمعية التأسيسية التشريعية تحت ستار التفويض التشريعي كتبت صحيفة حزب الأمة في عددها الصادر بالأحد ١٧ رمضان ١٤٠٦ هـ كتبت تقول (والاحتمال هو أن تكون الجبهة الإسلامية قلقة من صدور قرارات أو تشريعات تمس صميم مصالحها التجارية سواء في المصارف أو الإغاثة أو الدعوة وأنا أعتقد أن مثل هذه القرارات هي من صميم أعمال الجهاز التنفيذي عامة ووزارة المالية ووزارات أخرى خاصة ليست في حاجة إلى تفويض تشريعي بل وفي القوانين السارية ما يمكن الدولة من إعادة المصداقية والتوازن لأي قطاع تداخل أعماله ومصالحه مع مصالح الشعب). وعرف أهل السودان أن حزب الأمة يخطط لضرب المؤسسات الإسلامية تحت ستار أن هذه المؤسسات تتعارض مع مصالح الشعب.

ولم يكن إنذار (صوت الأمة) هو الأول من نوعه فقد سبق للصادق المهدي أن صرح أكثر من مرة (أن سلوك الرئيس الأمريكي ريغان أفضل بكثير من سلوك بعض الجماعات التي تستغل المؤسسات الإسلامية لأغراض مصلحية). ففي رأي الصادق أن أمريكا تقدم المعونات للضعفاء لوجه الله بينما يقدمها الإسلاميون لوجه المصالح الخاصة !! ففي لقاء سياسي بشرق الجزيرة قال رئيس حزب الأمة (أن بعض الفئات تتاجر في مواد الإغاثة مقابل إنتزاع أصوات بعض المواطنين في الحملة الانتخابية) وقال الصادق في ذلك اللقاء الذي نشرته صحيفة حزبه في عددها الصادر بالأحد ٢٧ رجب ١٤٠٦ هـ (أن هذا الأسلوب أبعد ما يكون عن الشريعة الإسلامية وأنه يعتبر ريغان أقرب إلى لإسلام من تلك الجماعات التي تتبع هذه الأساليب) وحينما ظهرت نتيجة الانتخابات وبدأت المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة وظهر ميثاق حزبي الأمة والاتحادي أشارت نصوص ذلك الميثاق إلى ما يثبت نوايا الحكام الجدد لتعويق أو تعطيل عمل المؤسسات الإسلامية. وفي أحد الاجتماعات المشتركة والتي حضرها زعماء الأحزاب الثلاثة الأمة، الاتحادي والجبهة الإسلامية والذي عقد بمقر عبد الرحمن فرح بالمنشية استفسر الدكتور الزاوي عن مغزى حشر المؤسسات الإسلامية في الميثاق وقال لزعماء الحزبين أن مثل هذا النص لا يدل إلا على الكيد السياسي، فسارع الصادق المهدي إلى القول (أننا لا نقصد المؤسسات التبشيرية الإسلامية ولكننا نقصد المنظمات الكنسية). ومن قبل قرار إيقاف نشاط منظمة الدعوة الإسلامية عقد التجمع السياسي لجنوب السودان مؤمراً صحفياً يوم الخميس ١٣ شوال وتحدث صمويل أرو رئيس التجمع قائلاً (إن المتطرفين الإسلاميين يهدفون إلى إقامة دولة إسلامية في جنوب السودان وقرروا تحطيم جنوب السودان والذي هو مسيحي وثني وأن تتم أسلمة الجنوب ولو دعت الضرورة فإن الجيش السوداني سيسمى جيش الله). بلا مقدمات وبخطأ في الحسابات السياسية فاجأ حزب الأمة الشعب بمشروع التعديلات الدستورية، والتعديلات الدستورية المقترحة تتضمن نصوصاً تكفل للحكومة إقالة كافة الأشخاص الذين تعتقد الحكومة أن بقائهم في وظائفهم يعوق العمل أو أنهم عيّنوا في أجهزة الخدمة المدنية بدافع المحسوبية أو عيّنوا في وظائف لا تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة لها وذلك وفق قانون لا يقبل الطعن فيه أمام المحكمة بحجة أن ينتقص أو يتعارض مع أي من الحقوق أو الحريات الأساسية المضمنة في الدستور أو استناداً إلى أي سبب آخر. كان من الواضح أن مشروع التعديلات المقترحة يهدف لوضع أساس دستوري للتطهير الحزبي يقتسم الحزبان الحاكمان الأمة والاتحادي الديمقراطية المناصب العليا في الخدمة المدنية. وجاء في التعديلات

المقترحة أن الخدمة المدنية تشمل الأمانة العامة للقصر الجمهوري، الأمانة العامة لمجلس الشعب السابق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية المستقلة والشركات المؤسسة بمقتضى قانون الشركات والتي تملك الدولة ٥٠٪ أو أكثر من قيمة أسهمها. وجاء أيضاً أن كلمة قانون المستعملة لأغراض التطهير تشمل أي أوامر أو قواعد أو لوائح يصدرها أي من رؤساء أجهزة الخدمة المدنية تطبيقاً لأحكام هذه المادة.

وذكرت بعض الصحف أن قوات التطهير قد سلمت للوزراء ليم العمل بها عقب إجازة التعديلات الدستورية وقوانين التطهير. وقد اقترح حزب الأمة نصاً في التعديلات الدستورية يحظر على النواب تغيير إتحاداتهم السياسية والانتقال من حزب إلى آخر. كان من الطبيعي أن تعرض كل القوى السياسية ساعداً حزب الأمة على هذه التعديلات فقال زعيم المعارضة علي عثمان محمد طه أن هذه التعديلات تمثل خروجاً شنيعاً على الأعراف والمبادئ الدستورية وتشكل انتهاكاً للحريات والحقوق والأوضاع الأساسية التي كفلها النظام الديمقراطي للمؤسسات والأفراد وتكرراً للإلتزام بالشرعية الإسلامية. والتعديلات في مجملها وروحها القائمة لا تخرج فقط على الأحكام والمبادئ التي تضمنها الدستور الانتقالي الذي اتفق عليه أبان المرحلة المستمرة حتى إصدار الدستور الدائم بل إنها تشكل خروجاً على روح الدستور وحكم القانون. وتعكس التناقض الحاد بين الرغبة الملحة للإستبداد بالحكم المطلق والاستمئاع بالسلطة المطلقة من جانب الوفاء بمتطلبات النظام الديمقراطي من جانب آخر. وقد كشفت هذه التعديلات عن نوايا حقيقية لحزب الأمة لإقامة نظام ديكتاتوري مدني يقوم على تجاوز الحدود الفاصلة بين الحكم الإستبدادي والحكم الديمقراطي الدستوري ويعتمد على تحكيم الأغلبية الميكانيكية وعلى وضع الدولة وقراراتها فوق المحاسبة ورقابة القضاء. وبالنظر إلى تفاصيل التعديلات المقترحة فإن أول مواد التعديل ترمي إلى إضعاف سيادة حكم الشريعة الإسلامية والإنقاص منها قياساً على النص القائم الآن في الدستور الانتقالي وذلك يتسق مع مواقف حزب الأمة المنظمة للتراجع عن تحكيم الشريعة والتي كان آخرها موقفه الرافض للإلتزام بتطبيق الحدود الشرعية وإعترفه بالتعامل الربوي في مجال التعاون مع ديون المزارعين ونقشي مظاهر الردي والإحلال في شتى مظاهر اجتماعية. وفي مجال حريات وحمادىء التنظيم والتمثيل السياسي جاءت المادة السابعة من مشروع التعديل تنقص من حرية التنظيم السياسي وتحيله من حق دستوري أساسي إلى حق معلق بموافقة الأغلبية الحكومية ورغبتها وفقاً للقانون الذي تراه وفي ذلك ما يهدد حرية التنظيم السياسي في البلاد ويغل بأصول الحرية الديمقراطية الأساسية. كما جاءت المادة ٦٢ من مشروع التعديل لتعطي الحكومة حق طرد النواب الذين يخالفونها الرأي أو يتهددون في التمسك بحقهم الدستوري في مراقبة الحكومة بحجة التعويق والتشكيك في النظام الديمقراطي وذلك أمر ليس له مثيل في النظم النيابية العالمية. بل أن دستور نظام مايو ١٩٧٣ قد خلا من مثل هذه المواد. وخطورة الأمر إن الطرد بهذه سيكون سبباً مسلطاً ليس فقط على المعارضة ولكن يتعداهم لنواب الحكومة الذين يحاولون الوفاء لعهد النيابة حتى يخضعوا لإشارة الحكومة وأوامرها. كما أن المادة (٧١) جاءت ببذعة نيابية حيث نصت على جواز تعيين أعضاء في لجان الجمعية المنتخبة مما يتعارض مع مبدأ التمثيل النيابي والتفويض الشعبي إذ أن من المعمول به أن تستعين لجان الجمعية بمن ترى من الخبراء والفنيين فيما يعرض عليها من سياسات دون أن يمتد ذلك لنيل صفة العضوية الدائمة لغير ممثلي الشعب. وكذلك في مجال حكم القانون وسيادة القضاء فقد اقدم مشروع التعديل على النص على مروق الدولة وإخراجها من دائرة الخضوع لسلطان القضاء المادة (١١) وذلك أمر يناقض كل النظم الدستورية في العالم التي تتفق على وجوب خضوع الدولة لحكم القانون ورقابة القضاء بل أنه إنجه لإضفاء الحصانة الدستورية حتى على القرارات

التي يصدرها الوزراء فلا تخضع للطعن أمام القضاء كما هو الحال في المادة (١٦) أ التي يمكن بموجبها للوزراء تصفية كل خصوصهم السياسيين في الخدمة بشي الحجاج دون أن يتاح للمبعدين فرصة الطعن أمام المحاكم مما يهدر على العمل وحصانة الوظيفة العامة تماماً. كما إستحدث مشروع القانون ما اسماه بالمجالس الإدارية (مادة ١٣٥ أ) ليتقصر من سلطان القضاء ورقابته على أجهزة الدولة حيث نص التعديل على أن تتولي تلك الكيانات الإدارية الحكومية الشكاوي والتزاعات ضد قرارات الدولة وأجهزتها المختلفة خاصة في مجال التموين. هكذا سلب الإختصاص من القضاء وأحيل إلى جهات إدارية مع إعطاء الوزير المختص سلطة الفصل في الإستئناف ضد قرارات تلك المجالس ويكون قراره نهائياً وبذلك سيكون الجهاز التنفيذي هو الخصم والحكم في كل مايتعلق بمناقشة ومايصدر عنه من قرارات وفي ذلك إنتهاك لأهم مبادئ حكم القانون وسيادة القضاء!! وإمعان لذلك الإنتهاك الصريح سعى مشروع القانون للإلتفاف من حق المواطن في اللجوء للمحاكم مادة (٢٦) والمادة (٣٢) وأحالة من حق دستوري مقرر إلى حق مقيد بالقانون الذي يمكن أن يتقصر منه ويضيقه حسب ماتهوي الحكومة وتقرر. كما سعى مشروع التعديل إلى تمكين الحكومة من بسط يدها على القضاء بأن أسند سلطة عزل رئيس القضاء ونوابه وقضاة المحكمة العليا إلى رأس الدولة بإستشارة مجلس القضاء العالي بدلاً من أن يكون العزل بناء على توصية مجلس القضاء العالي وقضاة المحكمة العليا كما ينص الدستور الانتقالي الحالي. وفي مجال مبدأ توزيع السلطات الدستورية وهو من أركان منهج الحكم الديمقراطي الدستوري لجأ مشروع التعديل في المادة (١٣ ب) إلى سلب الجمعية التأسيسية صلاحياتها التشريعية ووضعها في يد مجلس السيادة في فترة العطلة حيث نص على حق مجلس السيادة في إصدار أوامر مؤقتة تكون لها قوة القانون منذ إصدارها دون تقييد لممارسة تلك الصلاحية أو ضبطها بقانون يحدد الحالات التي يجوز فيها إستعمال ذلك الحق مما يهدد الطريق لسلب الجمعية سلطاتها التشريعية وإضعاف دورها في سن التشريعات بحكم تفويضها الشعبي وتمثيلها المباشر للإدارة الشعبية. المعروف أن مبدأ الحكم النيابي يتناقض مع تفويض الجمعية التأسيسية لكامل سلطاتها للزراع أخر خارجها تماماً. كما أن المادة (٥٦) من مشروع التعديل قد جاءت خطوة أخرى في طريق إنتهاك سلطة الجمعية التأسيسية حينما نصت على تحويل سلطات التصديق على المعاهدات والإتفاقيات لمجلس السيادة بدلاً من الجمعية التأسيسية مما يفتح المجال للحكومة لإبرام الإتفاقيات والمعاهدات التي تؤثر على سيادة الوطن وإستقلاله بعيداً عن رقابة ممثلي الشعب وما يضيي على مجلس السيادة صلاحية لامتلاكها بإعتباره رمزاً للسيادة فحسب. أما في مجال سائر مبادئ الحكم الدستوري نجد أن مشروع التعديل قد أشار في المادة (٥٨) إلى جواز إصدار قوانين بأثر رجعي وهو أمر يخالف القواعد الدستورية المقررة والتي تنفق ألا يكون ترتيب الحقوق والواجبات أو البراءة والإدانة إلا بعد صدور القانون الذي ينظمها وليس قبله. كما تضمن التعديل نصاً في المادة (٥٧) يفهم منه رغبة حزب الأمة لتطويل عمر الجمعية التأسيسية حيث نص على أن بداية إحتساب السنوات الأربع المقررة لعمر الجمعية تبدأ من تاريخ ممارستها لصلاحيتها التأسيسية والتي تعني البدء في مداولات الدستور الدائم الذي ينتظر إستكمال الإنتخابات في الجنوب.. إن هذا التطاول في عمر الجمعية فوق عمرها المقرر يحل بعهد النيابة الموقوت وضرورة العودة والإحتكام للشعب صاحب السلطة الأصيل. كما أن مشروع التعديل قد تضمن مجموعة من الشعارات والسياسات التي ليس مجالها وثيقة الدستور وإنما البرامج الحكومية وبيانات الوزراء والدعاية السياسية مما يشكل خللاً في طبيعة وفن الصياغة الدستورية كما هو الشأن في المادة (١٦ أ) والتي حوت شعارات يقصد بها المزايدة السياسية ولا تحمل أي مغزي دستوري لمحاكمة مدبري إنقلاب مايو وهو أمر بلغ ذلك حداً مفرطاً

حيث نص مشروع التعديل على نص خاص لتمكين رئيس الجمعية من التخلص من أمينها العام الحالي وهو أمر لا يستدعي ولا يجوز بأي حال النص عليه في دستور يراود له الإحترام والتوقير المادة (٦٦). ونص مشروع التعديل في المادة (١٣٦) على أن يكون تعديل الدستور بالأغلبية العادية وهذه بدعة منكورة في التقاليد الدستورية تنتقص من حرمة الدستور التي تستلزم أن يكون تعديله بأغلبية خاصة تميزه عن القانون العادي حتى لا يكون عرضه للأمرجحة السياسية الطارئة وحتى تطمئن القطاعات السياسية إلى أن الوثيقة الأساسية المنظمة لحقوقها وعلاقاتها لن تمسها يد التبديل والتعديل الجوهري أبان فترة الانتقال حتى وضع الدستور الدائم ولا يتأتي ذلك إلا بالنص على أغلبية خاصة تتجاوز الأغلبية العادية مما يجعل الحصول على موافقتها أمراً غير ميسور إلا في حالات الضرورة المبررة والقبول لنصاب مقرر من النواب. وكما رفضت الجهة الإسلامية مشروع التعديلات الدستورية وقفت لجنة مراجعة التعديلات المقترحة التابعة للحزب الإتحادي معظم هذه التعديلات فقد رفضت اللجنة ٢٥ مادة أساسية من التعديلات من بين ٥١ مادة اقترح حزب الأمة تعديلها. وكانت أهم المواد التي رفض الإتحادي الديمقراطي تعديلها المادة (٤) التي تنص على أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران أساسيان للتشريع والأحوال الشخصية لغیر المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم. وكان التعديل المقترح من حزب الأمة والذي رفضه الإتحاديون يقرأ كالاتي (الشريعة الإسلامية والأديان السماوية مصدر أساسي للتشريع كذلك العرف الذي لا يتنافى مع اصولهما والأحوال الشخصية لكل ملة يحكمها القانون والعرف الخاص بها). كما رفض الإتحاديون الإضافة التي اقترحها حزب الأمة إلى المادة (١٦ أ) لتقرأ (استجابة لنداء ثورة رجب وتطبيقها للميثاق الوطني تلتزم الدولة باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى أو تساعد في تحقيق الأغراض التالية): وذكر منها تصفية آثار العهد الاستبدادي وأي محاولة للإزدراء بنظام الديمقراطية النيابية ومحاسبة مدبري مايو ١٩٦٩ م. وقد سبب الإتحادي وفضه لتعديل المادة بحجة أن هذه الإضافة مكانها القوانين وليس الدستور. لقد أحر الخلاف بين الحزبين الحاكمين والمعارضة القوية من جانب قوى المعارضة السياسية للتعديلات الدستورية تقديمها للجمعية التأسيسية ومن خلال وعي كثيف بث في الصحف والليالي السياسية عرف نواب الحكومة أن هذه التعديلات ستكون سبباً مسلطاً على رقابهم أيضاً!!!.

لقد ذهب رئيس الوزراء إلى المتعديدين في أديس أبابا بعد أن رفض نواب الحكومة تنفيذ الحدود الإسلامية واسقطوا اقتراح النائب حافظ الشيخ الزاكي الذي يطلب النواب بالانتصار لبرامجهم الانتخابية.. كانت رئيس الوزراء يظن أن جون قرنق سيقبل هذه الضربة القاسية للشريعة ولكن قرنق لا يقنع بمثل هذا التنازل ويريد إعدام الشريعة نهائياً.. لقد تنازل رئيس الوزراء لجون قرنق عما لا يحق له أو حتى لكل نواب الجمعية التأسيسية التنازل عنه ولذلك فقد قال السيد رئيس القضاء مولانا محمد ميرغني مبروك (انه ليس من حق الجمعية التأسيسية أو أي جهة أخرى مناقشة الأحكام التي تصدرها السلطات القضائية وان واجب السلطة التنفيذية تنفيذ أي حكم تصدره المحكمة العليا فالأحكام الحدية التي صدرت وأيدتها المحكمة العليا صدرت تحت قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ وهو القانون الساري المفعول).

وقال أساتذة القانون الدستوري وهم يعلقون

على قرار نواب الحكومة الذي اسقط اقتراحا بتنفيذ الأحكام الحدية (مادام مشروع القرار موجه إلى السلطة التنفيذية ان تقوم بتكليفها الدستوري في تنفيذ أحكام القضاء فهو من صميم حقوق الجمعية التأسيسية في الرقابة على الحكومة ومؤاخذتها على تعطيل حكم القانون. لكن

الغريب أن تختار الحكومة معارضة مشروع القرار بوجه يوحى أنها ترفض ذلك التكليف الدستوري وأن توافقها أغلبية من النواب منفعة بعصبية الاتباع. ومهما يكن فإن إخفاق القرار في أن يحصل على أغلبية تجيزه لا يؤثر على أصل حجية أحكام القضاء والزام الحكومة بالتنفيذ. أن وزراء الحكومة ونوابها ملزمون بحق قسم الولاء الذي أدوه للدستور والقانون أن ينفذوا أحكام القضاء المبرمة. ولا ينبغي أن يكون ذلك موضع مداولة أو أخذ ورد في الهيئة التشريعية ولكن التعطيل العمد الذي تمارسه سلطات وزارة الداخلية المنوط بها التنفيذ والسياسة الحكومية الراضة لذلك التنفيذ والسياسة الحكومية الراضة لذلك التنفيذ مما يعرض الحكومة لمحاسنة سياسية في الجمعية التأسيسية بسبب خروجها على حكم القانون. وعناصر الحكومة كانت قد التزمت سياسيا للرأى العام بأن تلتزم ما هو مجمع عليه من الإسلام لا سيما الحدود مهما كانت سائر مواقفها من مضمون القوانين الإسلامية. وقد حصلت الحكومة على تفويضها التمثيلي من الناخبين على هذا الأساس. وهامى اليوم بعد تولى السلطة تدير ظهرها لأمانة التفويض الشعبي وغالب عناصر الحكومة مسلمون على عهد الإيمان مع الله أن يراعوا حدوده وحرماته وذلك عهد قد ضيعوه اليوم ونسوه بإهمال تنفيذ حكم الله بل بالوقوف صراحة في معارضة ذلك التنفيذ.

والحكومة مسئولة عن أمن المجتمع الذى أصبح مهددا اليوم بسبب ارتفاع الأثر العقابى الرادع عن جرائم السرقة والنهب، فليس لهذه الجرائم من عقوبة قانونية إلا الحدود التى حكم بها القضاء عملا بالقوانين القائمة ولكن الحكومة لا تريد تنفيذ الأحكام ولا تجرؤ على التماهى في معارضة الشريعة بإلغاء أحكامها واتخاذ قوانين وضعية لا إسلامية. وهكذا أصبحت الحرمات مستباحة لأن الاجرام يفلت بغير عقوبة فعالة في الشرع أو الوضع. ولا يحمل الحكومة على خيانة عهد الله وميثاق النياحة عن الشعب وولاء الالتزام بحكم القانون والتزام المسئولية عن الأمن إلا أمراض النفوس غير المخلصة للشرعية الدينية والشعبية والقانونية أو ضغوط القوى الخارجية التى توسوس للحكومة بعوامل الترغيب والترهيب وتنتظر من بعض عناصر الحكومة الوفاء بالتعهدات المتعلقة بإلغاء الشريعة. فالأزمة في حقيقتها أزمة إيمان وأزمة ديمقراطية وأزمة استقلال والذى جرى في الجمعية التأسيسية موقف واحد يفضح أبعاد اتجاه عام ومظهر يكشف تلك الأزمة الشاملة).

في أمسية الخميس الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٤٠٦ هـ وبعد ١٨ جلسة من المداولات استغرقت ٦٥ ساعة جرى التصويت على خطاب الحكومة الذى كان رئيس الوزراء قد ألقاه أمام الجمعية التأسيسية وقبل بداية التصويت تقدم الاستاذ تقدم الاستاذ حافظ الزاكي المحامى رئيس اتحاد ثورة أكتوبر ونائب دوائر الخريجين بالتليم كردفان تقدم بالقتراح ينص على أنه من رأى هذه الجمعية وهى بصدد سن قوانين اسلامية أن تلتزم الحكومة بتنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة. وقد أوضح الاستاذ حافظ الشيخ أن السيد رئيس القضاء قد أكد أن الأحكام الشرعية التى أصدرتها المحاكم مؤخرا والتى تتضمن بعض

الاحكام الحدية قد استنفدت جميع مراحل النظر على درجات السلم القضائي وايدتها المحكمة العليا وبذلك أصبحت الحكومة مسئولة عن تنفيذها. وهكذا وضع الاستاذ حافظ الشيخ النواب امام مسئوليتهم التاريخية فاما أن يبرهنوا على جديتهم والتزامهم الصريح بأحكام الدين الاسلامي واما أن يسيروا على طريق النفاق فيقولون ما لا يفعلون ويوعدون ويخلفون ويحدثوا ويكذبوا ويؤمنوا فيخونوا وهذه هي آيات المنافق التي حدثنا عنها الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام فقال (آيات المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أؤتمن خان).

ان القضية واضحة والشعب يحتاج الى موقف حاسم فلا مجال للالوان الرمادية ولا مكان للشعارات الانتخابية البراقة فما هو موقف النواب من تنفيذ الاحكام الاسلامية؟

وحدث ماكان متوقعا وصوت نواب الحكومة ضد تنفيذ الاحكام الاسلامية وكان ذلك على مرمى حجر من النهر العظيم الذي طلبنا امتزجت مياهه بدماء الشهداء الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل إعلاء كلمة الله في الأرض.

واذا كانت حكومة السيدين قد بليت فانها لم تستقر بل هي تجاهر بالمعاصي فبعد وقوف نواب ووزراء الحكومة ضد تنفيذ الشريعة الاسلامية قال النائب العام عبد المحمود الحاج صالح لصحيفة (صوت الامة) في عددها الصادر بالاحد ٢٨ ذو القعدة ١٤٠٦ هـ (ان القضاة قد اصدروا تلك الاحكام وفق قوانين موجودة فعلا ولكنها منسوبة للاسلام وشرعه من جانب نظام قهري اسقط بالاجماع الشعبي في انتفاضة رجب واتفق بعد ذلك بالاغلبية التي تشبه الاجماع بان قوانين سبتمبر ليست اسلامية ولا بد من استبدالها فكيف ننفذ احكاما صدرت بموجب قوانين اتفق على انها ظالمة وانها شرعت لحماية نظام قهري وليست تطبيقا للشريعة).

لقد جاء تصريح النائب العام ليؤكد استمرار حزب الامة في رفضه للشرع السماوي وقد قال رئيس الحزب من قبل وفي اول ايام الانتفاضة وفي برقية ارسلها بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ للفريق سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي (انهم يرفضون اسلام الجلد والقطع والصلب وان قوانين سبتمبر لا تساوي ثمن الورق او الحبر الذي كتبت به).

ان تصريح النائب العام عبد المحمود بن الحاج صالح يعني ان من حق كل السكاري واللصوص والمجرمين الذين جلدتهم وقطعتهم وصلبتهم قوانين الشريعة ان يطالبوا الدولة بتعويض فالنائب العام قد فتح لهم هذه الفرصة حينما وصف تلك القوانين بالظلم وحينما تبني حزب الامة جمعية المبتورين وسماهم ضحايا قوانين سبتمبر وحينما قال احد قيادات حزب الامة ان الامام المهدي لم يقطع يدا واحدة في عهده! وينسى ذلك القيادي ان المهدي قد عاش الثورة، بل صنعها، ولم يتم قيام الدولة في عهده! وقال رئيس حزب الامة ان مسلما جنوبيا قد ارتد عن الاسلام حينما رأى تطبيق الشريعة، ولكن الايهم الرجل ان حزبا كاملا قد ارتد عن الاسلام حينما وقف ضد تنفيذ الحدود؟ لقد جاء في السيرة ان احد المنافقين كانت له قضية مع شخص آخر

فذهب الى ابي بكر الصديق ليحكمه في تلك القضية فلم يعجبه حكم ابي بكر فانطلق الى رسول الله ﷺ فلم يعجبه حكم رسول الله ﷺ فذهب الى الفاروق عمر واخبره بأنه انما أتى اليه بعد حكم ابي بكر والرسول ﷺ وهنا ضربه عمر بالسيف ونزل القرآن يؤيد الفاروق ويذم المنافقين «واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون وان يكن لهم الحق ياتوا اليه مذعنين الى قلوبهم مرض ام ارتابوا ام يخافون ان يحيف الله عليهم ورسوله بل اولئك هم الظالمون انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون»

ان موقف حزب الامة ليس غريبا ولكن أين موقف حزب محمد عثمان الميرغني الذي صرح اكثر من مرة على صفحات صحيفة الاتحادى ان حزبه ينادى بالابقاء على حدود الله وتعديل قوانين سبتمبر؟

ان الحزب الاتحادى قد غير موقفه بالرغم من الاصوات التي ارتفعت داخل كتلته النيابية بان يظل الحزب متمسكا بالحدود الشرعية، ولما ضاعت اصوات اولئك النواب صوتوا مع اقتراح تنفيذ الحدود وهم: فضل حسن تور الدبة (سنار الشمالية) - حمد على التوم (سودرى الغربية) - عبد الحكم طيفور (شندى الغربية) - على محى الدين محمد (عطبرة) ابو على مجذوب ابو على (طوكر الشمالية) - موسى على عوضين (ريفي بورتسودان) - همد عبد الله على (طوكر الجنوبية) - حسن احمد ابو سيبب (ام درمان الخامسة) ومبروك مبارك سليم (كسلا الجنوبية)!!

ان استمرار تجميد قوانين الشريعة وتعطيل تنفيذ الحدود قد كان هو الحل الوسط الذي آمن به الصادق المهدي ولما ذهب الى اديس ابابا لعقد اجتماع مع المتمردين رفضوا هذ الحل الوسط وطالبه قرنى بتنفيذ تعهداته في كوكادام! وعاد رئيس الوزراء غاضبا من اثيوبيا وقال (ان اتفاق كوكادام الذى تم التوصل اليه عقب المؤتمر الذى عقد باثيوبيا واشترك فيه التجمع الوطنى وحركة قرنى في مايو ١٩٨٦ لا يصلح إطارا للمؤتمر الدستورى).

وقال رئيس الوزراء (انه قد بذل جهودا لاقتناع حركة قرنى خلال لقائه برؤسما ومجموعة من رفاقه بالعاصمة الاثيوبية الاسبوع الماضى بضرورة إعادة النظر في ذلك الاتفاق واعادة صياغته لازالة المفارقات في تلك البنود واستيعاب المتغيرات التي طرأت بعد تشكيل الحكومة).

واشار الصادق المهدي الى ان التجمع لا يشمل كل الذين هم في الحكومة وان المطلوب الآن هو توسيع الشورى لتشمل جميع عناصر كوكادام وجميع احزاب الحكومة الاخرى وجميع احزاب المعارضة الاخرى واصلف رئيس الوزراء الذى كان يدلى ببيان امام الجمعية التأسيسية في يوم الاثنين ٤ اغسطس ١٩٨٦ حول نتائج زيارته لاثيوبيا للمشاركة في مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد هناك واصلف (انه أكد للعقيد قرنى ورفاقه موافقته على النقطة الاولى لاعلان كوكادام وهى النقطة التي تنص على ان المسألة التي ستناقش في المؤتمر الدستورى هى مسألة قومية لا تتعلق بالقليم واحد) ومضى يقول (انه قد اوضح لقرنى ورفاقه ان الحكومة رات تكوين لجنة قومية شاملة لمواصلة التحضير للمؤتمر الدستورى وانشاء وزارة السلام كاداة للتحضير

للمؤتمر ومطلب منهم أن يدخلوا كطرف في هذه اللجنة التي ستقوم بالتحضير للمؤتمر وأوضح رئيس الوزراء أن موقف قرنق ورفاقه كان هو التشكك في اللجنة القومية وانهم طلبوا ترك القوانين الإسلامية للمؤتمر الدستوري والعودة لقوانين ١٩٧٤ وقال أن النقاش قد كشف عن فجوة من عدم الثقة .

لقد كشف تقرير صحفي مفصل من مصادر دبلوماسية عن اجتماع الصداق المهدي وجون قرنق الذي تم بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا وقال هذا التقرير أن رئيس الوزراء السوداني طرح على زعيم المتمردين مبدأ اقتصر الاتصالات بالحركة عليه شخصيا ثم عنان جمع دون الجبهة الإسلامية بل وبدون الشريك الآخر في الحكم إلا في إطار المؤتمر الدستوري الجامع . وأضاف التقرير أن الصداق المهدي اجتمع خطولا بالدكتور منصور خالد رجل الغرب في حركة المتمردين وأن اللقاء بين الرجلين ساه جو من التفاهم الواسع . وأن لقاء رئيس الوزراء السوداني بالحركة تعرض لصورة الإخراج السياسي لأى اتفاق لأن مطالب قرنق السياسية تتجاوز الجمعية التأسيسية والحكومة ولا تعترف بالنظام السياسي والمؤسسات النظامية . ويقول التقرير أن اجتماعات الصداق المهدي بقرنق ومنصور خالد والسلطات الإثيوبية ناقشت طلبا من حركة التمرد لرئيس الوزراء ورئيس حزب الأمة بضرورة تنفيذ التعهدات القديمة بإلغاء الشريعة الإسلامية فورا بغير بديل غير العلمانية ومقايسة القضية الارتية لاثيوبيا في تعاونها لحل مشكلة الجنوب . وأشار التقرير الى ملورد حول هذين الطرفين في وسائل الاعلام الأوربية التي أكدت ان الصداق المهدي لن يستطيع تنفيذهما رغم تعاطفه حيالهما لتعارض ذلك سياسيا مع توجهات الشريعة الاثتلافي والمعارضة الإسلامية والرأى العام السوداني .

ابن الفلاح الفقير

ففي العاصمة الإثيوبية أديس أبابا حيث انعقدت القمة الإفريقية استطاعت صحيفة الجمهورية أن تجري أول حوار لصحيفة مصرية مع العقيد المتمرد جون قرنق . وقالت الجمهورية : (أن اللقاء تم بعد وساطة الدكتور منصور خالد وزير خارجية السودان في عهد النميري وهو الآن أحد زعماء حركة قرنق وأحد أقرب وأكبر مساعديه) .

في الحوار قال قرنق : (ان ماتم بينه وبين الصداق المهدي في أديس أبابا لم يكن تفاوضا وإنما كان حوارا ، فالمفاوضات بين طرفين مختلفين قد يملك أحدهما تميز الموقف والمكانة بينما الحوار حديث ومناقشة بين طرفين متساويين للوصول الى نتائج تخدم في مجموعها صالح جميع الأطراف) .

هكذا وضع جون قرنق حركته في إطار الندية مع رئيس الحكومة السودانية والزم الصداق المهدي أن يأتي للحوار كرئيس لحزب الأمة تلمما

كما يراس قرنق (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ومن الواضح ان الصديق المهدي قد قبل هذا الالتزام مكرها وحلول ان يخفف من مرارته فقال لصحيفة (صوت الامة) في عددها الصادر بالاربعاء غرة ذو الحجة ١٤٠٦ هـ وهو يره على سؤال (وماذا عن الاعترافات والتسويات واعني اعترافهم بالحكومة وقولهم انهم التقوا بك كرئيس لحزب الامة وليس كرئيس للحكومة؟) اجاب الصديق : (هذه شكليات ونحن حينما بدانا الاتصالات بقرنق بدانا في إطار التجمع الوطني ونحن اعضاء فيه كنا ولا زلنا واعتقد اننا سنظل مادام التجمع يلعب هذه الادوار القومية الكبرى) :-

ان جون قرنق يقول انه تطور مع زعيم حزب الامة وكانت قاعدة الحوار هي إعلان كوكلدام ويقول قرنق : (لقد أعلن الصديق انه سيلغي قوانين سبتمبر وحدد بنفسه المهلة.. ان موقف الحركة الشعبية من القوانين الاسلامية هو ان الدين في المنزل ولا بد ان تكون الدولة علمانية) ويضيف قائد المتمردين (لم يكن الصديق المهدي وحده هو الذي سعى للقاء والتفاهم بل بعث لي السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الختمية مع أحمد ابراهيم دريج حاكم دارفور السابق بخطاب للتفاهم وكان ذلك قبل الانتخابات البرلمانية في السودان).

ويتحدث قرنق ربما مجاملة للمصريين (انه يريد السودان الجديد يعكس الثقافة العربية والافريقية وانه على قناعة تامة بانها عملية طويلة تحتاج الى عمل لكن علينا اولا ان نبدأ علينا ان نستبعد كل ما يكرس الانفصال وكل ما يكرس الطائفية لنقيم الامة الموحدة)!

ان زعيم المتمردين يحلور الطائفية التي كانت تحكم السودان لحظة حوارها معها وهو يريد ان يستبعدا فهل توافق هي على إبعاد نفسها؟ ان قرنق يهدف الى خلق سودان جديد تلغى فيه الطائفية وتبعد فيه الشريعة الاسلامية وتكون فيه الأديان داخل المنزل فقط!

واذا كانت الطائفية الملتحفة بقداسة الدين من أكبر اسباب الشر والتخلف في السودان باستغلالها للدين وعيشها في نعيم الدنيا يعرق الكادحين المضللين فانها تستحق الالغاء ليتم توحيد الامة بعد الشتات ولكن إلغاء الطائفية لن يتم بإلغاء الشريعة كما يعتقد جون قرنق. لن يتم توحيد الشعب السوداني بوضع الأديان في الرف واختصار دورها. فالأديان السملوية لا تعرف التناقض لأنها من الآله الواحد الأحد الفرد الصمد وهي تهدف الى التوحيد والاصلاح والهداية الى الصراط المستقيم ولذلك فلا ينبغي حصر دور الدين في المنزل.

وكيف يكون الدين داخل المنزل فقط ولا يستطيع الخروج الى الشارع وإلى المسرح وإلى السوق وإلى البرلمان وإلى مجلس الوزراء وإلى رئاسة الجمهورية؟ ما الفائدة الدين اذا كان السوق لا يلتزم بتعاليم الدين ولا يضبط بقوانينه؟ فإذا عمت السوق السوداء وانعدم الخبز والسكر في البلاد واصيب الاطفال بسوء التغذية فكيف يؤمن الناس بدين لا سلطان له على السياسة والاقتصاد والزراعة والتجارة والتوزيع العادل للثروة ومحاسبة اللصوص والمجرمين؟

فالدين يجب أن يكون في المنزل والمسجد وخارج المنزل والمسجد ولو قرأ العقيد قرنق القرآن جيدا لما وسعه إلا الاقتناع بقول المولى عز وجل ﴿ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ولو قرأ قرنق القرآن جيدا لما وسعه إلا الاقتناع بقول المولى عز وجل ﴿أرايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن ويمنعون الماعون فالدين في المنزل وخارج المنزل صلاة وركعة وتكفل إنساني وعدالة إجتماعية وضرب بيد من حديد على أهل الجشع والطمع والظالمين.

ويقول قرنق في حوار مع «الجمهورية»: (إن الشعب السوداني لا يريد دولة دينية ولقد حكمت القوانين المدنية السودان دون مشكل وحينما طبقت قوانين سبتمبر بدأت المشكل ليس في جنوب السودان وإنما في الشمال أيضا). ومن الواضح أن هذا القول يجافي الحقيقة تماما فالمشكل في جنوب وشمال السودان لم تبدأ بعد تطبيق القوانين الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ وإلا فلماذا تمردت الحركة الجنوبية الأولى وقبل ثلاثين عاما من إعلان الشريعة الإسلامية في السودان؟

ولقد تمرد قرنق كما اعترف هو في نفس الحوار حينما هاجمت قوات النيمري الكثيبة ١٠٥ وقلدها العقيد كاريينو وكان قرنق في ذلك اليوم يقضي إجازة في الجنوب..

وبغض النظر عن من الذي بدأ الهجوم أهي قوات النيمري أم قوات المتمردين فإن الحادثة نفسها كانت قبل إعلان القوانين الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ فكيف يزعم قرنق أن المشكل قد بدأت مع الشريعة؟

أن قرنق يعترف بأن التخلف والظلم الاقتصادي هي أسباب تمردة والشريعة ليست مسئولة لا عن التخلف ولا عن الظلم ولو سادت تعاليمها في السودان لتبدل الحال وانهزم التخلف وأقمنا دولة الحق والعدل. ويقول قرنق (أننا نريد سودانا جديدا يعكس ثقافته العربية والأفريقية ويعكس هذا المزيج الغد الذي يمثل جميع الشعب السوداني بخلطته العربية والأفريقية والذي يمنح الأسرة البشرية نتاج هذا المزيج الأصيل المنفرد.. فنحن بلد متعدد القوميات وعلينا أن نبحث كامة سودانية عما يوحدنا لنلتقي عنده ونبنى السودان الجديد).

وإذا كان العقيد الدكتور قرنق يبحث عما يوجد هذا البلد المتعدد القوميات فإنه مطالب بقراءة التاريخ الإسلامي لكي يتيقن أن الدين الإسلامي قد وحد الشعوب من طنجة إلى جاكارتا فلم تفصل بينها الصحارى والغابات والبحار وقد أعطى هذا الدين للبشرية أسما القيم وأرقى النظم الاجتماعية وأعدل المناهج الاقتصادية وأعطى الإنسانية الحرية والاخاء والمساواة. ففي القرآن الكريم ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾.

ولن تتوحد البشرية إلا إذا تعارفت وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر وكهرت الحرب وأمنت بالسلام فالدين داخل المنزل وخارج المنزل فلماذا لا

يتمعن قائد التمرد في الآيات القرآنية ولو لمدة ساعة في اليوم داخل منزله
باديس أبابا؟

ويستمر حوار «الجمهورية» مع قائد المتمردين فيقول (انه ابن فلاح
سوداني بسيط لم يكن شيخ قبيلة ولم يكن صاحب ارض ولم تتوفر له قدرة
إمتلاك آلاف الرؤوس من الماشية ولقد شاء قدري أن يتوفى والدي وأنا في
السنوات الأولى من العمر اكاد لا أتذكره وبذات حياتي بلا أب..

إذن فإن العقيد قرنق مثل الغالبية الغالبة من أهل السودان ابن فلاح
سوداني بسيط ولقد عاش في بيئة فقيرة وعانى من مرارة اليتيم فهل دفعت هذه
المرارة العقيد الى أن يختار طريق الحرب لتحقيق أهدافه؟ ربما!! ولكن هذا
الطريق في عهد يؤمن بالرأي والرأي الآخر لا يؤدي إلا الى المزيد من الدمار.
فطالما ان الانسان يستطيع ان ينطق بحرية ويكتب بحرية فماهي مبررات
استعماله الكلاشنكوف وإحراق الأرض الفقيرة بنيران القنابل ونشر الخوف
والرعب وفرض اليتيم على آلاف الاطفال والترمل على آلاف النساء!!

إن استعمال القوة لن يعيد الاخضرار الى أشجار الجنوب لأن القوة
ستواجه بقوة أخرى وتتطاحن الأفيال ويحرق القتال والخاسر هو حشائش
السودان وأرض السودان وشعب السودان!!

ويقول قرنق : (واجبي أن أوضح ان جنوب السودان سير مهمل لم
يسمح بإقامة نظام إقطاعي أو رأسمالي ومازال وربما كان هذا الوضع بالذات
وضع جنوب السودان واقعه وحقيقته هو الذي جعلني اشتراكيا.. ليس
بالمفهوم المتعارف عليه دائما بحكم الواقع وطبيعة الحياة حيث الكل يعاني
الحاجة والفقر).

هكذا جاء حديث قرنق مع «الجمهورية» بعد اجتماعه للتفاوض مع
الصادق المهدي.. وحاول زعيم التمرد أن يكون في حديثه موضوعيا وعاطفيا
فهو يمثل المحرومين والمظلومين واليتامى ولكن أقوال قرنق تخذلها أفعاله
فبعد هذا مباشرة أطلقت قواته المتمركزة في أعالي النيل صاروخ (سام ٧)
لتصيب طائرة الخطوط الجوية السودانية على بعد ثمانية أميال من مطار
ملكال يوم السبت الموافق ٢٦ أغسطس ١٩٨٦ فاحترقت الطائرة وبداخلها ٦٠
راكبا معظمهم من الجنوبيين وبينهم عدد كبير من الأطفال!

لقد هز حادث إسقاط الطائرة البلاد من أقصاها الى أدناها فاقام حاكم
أعالي النيل ماتما للعزاء في ضحايا الحادث وأصدر بيانا يؤكد ان دم الأبرياء
سيدفع ثمنه جون قرنق والقوى الأجنبية التي تؤيده.

وكانت المفاجأة ان حكومة الصادق المهدي حاولت تبرئة جون قرنق من
دم ركاب الطائرة فأصدر وزير شؤون الرئاسة صلاح عبد السلام الخليفة
بيانا يوجي فيه ان الطائرة قد سقطت نتيجة لعطب فني أو حمولة زائدة...
انه نفس الطريق الذي سارت فيه قيادات حزب الأمة، طريق تبرئة قرنق ولو
ثبت انه ملطخ بدم الأبرياء فمنذ مذبحه القردود في جنوب كردفان التي اقترفها
جون قرنق وقيادات حزب الأمة تحاول في كل مرة غسل الأيدي المملوطة
بالدماء والتي صافحها للصادق المهدي وتفاوض معها!

ولكن من الصعب جدا الدفاع عن المجرمين، لقد اعترفت حركة المتمردين ان كتيبتها (فشودة) هي التي قامت بإسقاط الطائرة والاعتراف سيد الأدلة!! لقد التقى وفد من اتحاد الطيارين بالخطوط الجوية السودانية بوزير شؤون الرئاسة واكدوا له ان كابتن طائرة نايل سفاري قد أدلى لهم بمعلومات يقول فيها انه قد شاهد طائرة الخطوط الجوية السودانية وهي تحترق على بعد حوالي سبعة أميال من مطار ملكال وان شهادة هذا الكابتن يعززها تصريح المتمردين قبل يوم واحد عن الحادث والذي بثته إذاعتهم يقول بعزمهم على إسقاط أي طائرة عسكرية أو مدنية تحاول القيام برحلة في الجنوب.. هنا قال صلاح عبد السلام انه سيطلب من الخواجة كابتن نايل سفاري أن يحلف بالكتاب المقدس على صحة المعلومات التي أدلى بها لاتحاد الطيارين أما هو فيعتبر الحادث قضاء وقدرًا ويستبعد أن يقدم قرنق على جريمة تؤلب عليه الرأي العام السوداني وتفقد التأييد الذي يحظى به من بعض القوى!!

انها المحاولات الفاشلة لغسل أيادي الاجرام المملوكة بالدم وقبل حادث إسقاط الطائرة كان رئيس الوزراء قد عاد من رحلة في الاتحاد السوفيتي الذي يمد قرنق بصواريخ سام ونقلت وسائل الاعلام السودانية البيان السوداني المشترك الذي تحدث عن تقوية العلاقات بين البلدين وأمن على عدم التدخل في الشؤون الداخلية!!

سياسة اللعب على الحبلين

الرجل في حالة صحوة

بعد ان جلس الصادق المهدي على كرسى رئاسة الوزارة فجر قبلة سياسية اثار ردود فعل واسعة في الساحة.. ففي لقاء لرئيس الوزراء بضباط المنطقة العسكرية المركزية بالخرطوم صباح الخميس ١٤ رمضان ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٨٦ قال الصادق: (ان المؤتمر الدستوري سينعقد في موعده المحدد سواء شارك فيه العقيد جون قرنق ام لم يشارك فيه) واصل (انه اتضح عجز جون قرنق عن التحرك خارج الحدود التي ترسمها اثيوبيا.. وبالرغم من ان التجمع الوطني كان مواليا للعقيد قرنق وان مفاوضاته اتسمت بالمرونة الشديدة فلم تحرز تقدما يذكر بسبب المساحات الضيقة المفروضة من اثيوبيا على قرنق) واستمر رئيس الوزراء قائلا (ان قرنق امامه الان خياران اما الاستجابة لنداء الحوار او ان يعتبر خارجا على القانون ويتم التعامل معه على هذا الاساس)..

لقد اثار حديث رئيس الوزراء والذي نقله التلفزيون في نشرة التاسعة العديد من التساؤلات في اوساط المراقبين اذ لو ثبت انه يعبر حقيقة عن الخط السياسي لحزب الامة القومي الجديد وحكومة الصادق تجاه حركة العقيد المتمرد فلن تغييرا كبيرا يكون قد حدث لسياسات حزب الامة في هذا الخصوص

عملية لمواجهة التصعيد الملموس في عمليات جون قرنق من جهة وفي تحويل فكرة دعم القوات المسلحة الى واقع نالذ من جهة ثانية).

ولكن ما حذرت منه الجبهة الإسلامية قد وقع فعلا، فالصحف المسماة قومية ووكالة السودان للأنباء لم تتجاهل وحدها حديث رئيس الوزراء ولكن لقد فعلت صحف الحزبين الامر ذاته فقد خلت صحيفة حزب الأمة الصادرة بالأحد ١٧ رمضان ١٤٠٦ هـ من اية اشارة لما قاله الصادق المهدي عن قرنق والتجمع واثيوبيا وكان عنوانها العريض عن (مهام جديدة لمنظمات الاغاثة وكذلك تجاهلت صحيفة (الاتحادى) لسان حال الحزب الاتحادى الديمقراطى تصريحات رئيس الوزراء واكثر من هذا كتبت في عددها الصادر بالسبت ١٦ رمضان (ان حركة قرنق المسلحة قد لعبت دورا فعلا في اسقاط نظام المشير المخلوع) ودعت قائد المتمردين (الى المشاركة في رسم معالم السودان الديمقراطى الموحد).

وتحدث الدكتور حماد بقادى وهو قيادى بارز في حزب الصادق المهدي لصحيفة الايام وفي عددها الصادر بالجمعة ١٥ رمضان الموافق ٢٣ مايو ١٩٨٦ اى بعد يوم واحد من تصريح رئيسه الصادق تحدث بقادى قائلا (ان موقف حزبه لم يزل وسيظل التمسك باتفاقية كوكادام استعدادا لعقد المؤتمر الدستورى القومى. وقد اتسمت حركة وجيش تحرير السودان بالموضوعية والمرونة خلال فترة الحوار الاخيرة باديس ابابا والتي كانت للتخضير للمؤتمر الدستورى القومى وان ذلك قد انعكس ايجابيا على الصحف وأجهزة الاعلام المرئية والمسموعة الاثيوبية حيث اتخذت اخبار السودان وصور زعاماته موقعا متقدما على الصفحات الاولى وعلى النشرات الاخبارية).

أهو الموقف المتناقض بين تصريحات رئيس الوزراء وزعيم الحزب وبين بقية القيادات الحزبية ام انها محاولة ترضية للقوات المسلحة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع؟؟

ان التفسير الأخير هو الصحيح والدليل على ذلك هو نهج الصادق في معالجة قضية الجنوب باعتباره اقليما واحدا وهذا ما يصب في مصلحة قرنق والجماعات السياسية التى تناصره فى الداخل والمنظمة داخل التجمع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل أرو.

ان رئيس الوزراء يقول فى نفس اللقاء الذى عقده مع ضباط قيادة المنطقة المركزية بالخرطوم (ان الجنوب يعتبر حتى الآن اقليما واحدا والقرار الجمهورى رقم «١» الذى اقيمت بموجبه ثلاثة اقاليم بالجنوب كان خطأ ارتكبه الرئيس السابق نميرى).

لقد تعمد رئيس الوزراء الا يذكر فى حديثه ان دستور ١٩٨٥ الذى وضعه العهد الانتقالى ينص على إقامة ثلاث مناطق ادارية وتم تعيين ثلاثة من القادة العسكريين لادارتها خلال الفترة الانتقالية وقد قام القادة الثلاثة بتصرف اعبائهم كحكام للأقاليم الثلاثة!!

وتناسى رئيس الوزراء ان محاولات الترضية التى يكررها الآن لقرنق ومعسكره السياسى فى الداخل قد فشلت فى العهد الانتقالى حينما بعث المجلس العسكرى الانتقالى اللواء جيمس لورو عضو المجلس الى الجنوب لاستطلاع

وانه سيتبع في المرحلة المقبلة سياسة حازمة بديلا عن سياسة المرونة الشديدة والتقلبات التي كان يتبعها تجاه حركة الخوارج في الفترة الماضية. ولاشك ان قبلة الصادق المهدي التي اطلقها قد اغضبت حلفاءه في التجمع وظهر ذلك بوضوح في الصحف المسماة قومية والتي يسيطر عليها اليساريون، فقد اغفلت صحيفة (الايام) الاشارة لحديث رئيس الوزراء وتجاهلته وكالة السودان للانباء!!

لقد اصبحت القوى اليسارية والعنصرية في التجمع بإحباط شديد.. ان حليفها الذي طالما وضعت في دائرة الضوء الاعلامي يبدأ في التنكر لها ويظعن عنها حينما يطعن قرنق ويصفه بأنه اسير لاثيوبيا الافريقية الاشتراكية!!

والحقيقة فإن احباط القوى اليسارية والعنصرية قد حدث بعد التشكيل الوزاري والذي لم يضم يساريا واحدا ونالت فيه الاحزاب الجنوبية نصيبا ضعيفا وحتى وزارة السلام والتي كان من المتوقع ان تسند لاحد اليساريين او الجنوبيين باعتبارهم الاقرب الى قرنق قد وضع الصادق المهدي فيها محمد احمد يلجي وهو سفير سابق بوزارة الخارجية.. وحينما تردد اسم يلجي قبل تعيينه وزيرا ظن الكثيرون انه الدكتور خالد يلجي رئيس التجمع النقابي، ولكن ما ان ظهرت الحقيقة حتى قال التجمع رايه ونقلته صحيفة (النصاحات) في عددها الصادر بالاحد ١٠ رمضان ١٤٠٦ هـ فقد اعلن المهندس مختار عثمان ابوبكر امين علم التجمع النقابي (ان التجمع لم يستشر في تعيين السيد محمد احمد يلجي وزير السلام وشئون المؤتمر القومي الدستوري في الحكومة الجديدة)..

على كل حال لقد فجر الصادق المهدي قبلة في الساحة السياسية بحديثه عن قرنق لضباط قيادة المنطقة المركزية العسكرية واذا كان حديثه الغضب حلفاءه في التجمع فقد نال رضا الجبهة الاسلامية والتي قالت في صحيفتها الراحلة (ان مرد اهتمام الراي العام بحديث السيد رئيس الوزراء ليس منصبا نحو المعاني التي احتواها بقدر مجيء تلك المضامين منسوبة للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء، فقد شهد علم الانتقال تكرار المعاني السابقة بوضوح في موقف الجبهة الاسلامية القومية وبياناتها السياسية كما شهد للقوات المسلحة رؤية مماثلة للقضايا المطروحة، واننا اذ نقدر للسيد رئيس الوزراء اكتشافه هذه المعاني والمواقف من خلال وجوده الفعلي في موقع المسؤولية نرجو ان تلفت نظره الكريم الى جملة من الاعتبارات: اولا اهمية ان يكون الموقف المعلن من قبل رئيس الوزراء حول تلك المسائل موقفا ثابتا وصريحا وللراي العام كله وليس خطابا خاصا او استرضاء لضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة. ثانيا ضرورة معالجة الازواجية والتعارض بين حديث رئيس الوزراء الواضح من جهة وتصريحات قادة حزبه ومبعوثيه الآخرين لقرنق مما جاء على لسان السيد ابريس البنا عضو مجلس راس الدولة والسيد الدكتور حماد بلادي حتى لا تنصرف الاذهان الى المفارقات التي تقتضيها لعبة المناورة بين الحزب ورئاسة الوزارة.

فلما لا بد ان يتحول هذا الموقف الواضح الى سياسات ومواقف واجراءات

الوضع هناك فلاقاه الجنوبيون بمظاهرات ترفض جعل الجنوب اقليما واحدا!!

ان تصريح رئيس الوزراء حول قرنق والمؤتمر الدستوري اصبح بلا معنى بعد حديثه عن اعادة الجنوب الى الاقليم الواحد وتكوين المجلس التنفيذي العالي!!

لقد كان الناس يعتقدون ان رئيس الوزراء يراهن على القوى الجنوبية الأخرى التي تتعاضد مع بقية أهل السودان بديمقراطية ولذلك فهو يعلن عن لا مبالاته بحركة المتمردين ويزهد في مشاركتها ولكن هاهو رئيس الوزراء يغضب هذه القوى ويحقق المكاسب لحركة قرنق الاسيرة لدى اثيوبيا!! وعلى كل حال فقد تصدت الأحزاب الجنوبية الرافضة لمركزية الجنوب للأمر بقوة فقال مايكل ماريو الأمين العام لحزب الشعب الفدرالي (انهم يعلمون ان جون قرنق لن يشترك في المؤتمر الدستوري ولذلك فالمشاورات والتسويات التي تستهدف إرضاء العقيد قرنق هي ضياع للوقت وتفريط في مصالح البلاد). واضاف (ان التجارب السابقة للمجلس التنفيذي العالي كان فيها ظلما للمواطنين بالجنوب وتخريبا لمصالح البلاد ولا مبرر لوجود هذا المجلس طالما هناك حكومات اقليمية قائمة بذاتها في الاقليم الجنوبية الثلاثة.. وان تكوين المجلس التنفيذي العالي هو تضخيم لارادة قرنق وتقوية له على حساب الارادة الشعبية الغالبة في الشمال والجنوب لأن العنصر التي تطالب بإعادة تكوين المجلس التنفيذي هي الاقلية الموالية لقرنق في الشمال والجنوب).

ومن جهة أخرى وصف قبريال يوال دوك نائب رئيس حزب الشعب الفدرالي متكرر عن مشاورات جارية لاعادة تكوين المجلس التنفيذي العالي بأنه (تراجع عن ما ورد في الخطاب الاول لرئيس الوزراء حول تجميد المجلس التنفيذي العالي واستمرار حله).

ومن جانب آخر نقلت وكالة السودان للانباء صباح الاحد ١٧ رمضان ١٤٠٦هـ تصريحاً للبابا جيمس سرور رئيس حزب الشعب التقدمي أكد فيه (ان حزبه غير معني بالمشاورات الجارية لاعادة تكوين المجلس التنفيذي العالي ولا يرى ان هذه المسألة من أولويات المرحلة الراهنة التي ينبغي ان تكثف الحكومة جهودها من اجل انعقاد المؤتمر الدستوري) وأكد سرور (ان المجلس التنفيذي العالي اذا أعيد تكوينه سيواجه العديد من المشاكل ولن يكون مصيره أفضل من المصير الذي انتهى اليه المجلس التنفيذي في الفترة الانتقالية من عجز عن ممارسة سلطاته واثارة للمشاكل والحساسيات التي لا تخدم مصالح الجنوب خاصة ولا مشاكل الأمة السودانية عامة).

وأصدر حزب المؤتمر الشعبي الإفريقي السوداني (سابقو) بياناً طالب فيه بضرورة استمرار الحكومات الإقليمية الثلاث بجنوب السودان كوسيلة مثلى لتحقيق الفاعلية الشعبية اللازمة للإدارة وحركة التنمية بجنوب السودان والاسراع بانعقاد المؤتمر الدستوري لحل مشكلات البلاد.

الهرات الغليظة مكايدة القوى الحديثة

في يوم الثلاثاء ١٤ ذو الحجة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩ أغسطس ١٩٨٦
اندلعت المظاهرات في شوارع الخرطوم.. كانت مسيرة ضخمة هدفها الضغط
على حكومة الصادق المهدي والتي اتت مواقفها الضعيفة الى تعنت المتمردين
وزيادة غرورهم فاسقطوا طائرة الخطوط الجوية السودانية فاحترق كل
ركابها!

وبالرغم من ان الحكومة قد ضربت المظاهرين بالهرات الغليظة
والغاز المسيل للدموع واعتقلت الشرطة ٢٠٠ من المظاهرين فقد اخرجت
نفس الحكومة بيانا على لسان وزير الاعلام قالت فيه انها في حل عن اي إتفاق
ابرمته مع جون قرنق وتعتبره مجرما في حق الشعب السوداني وستواجه اية
خطوة من جانبه بما تستحق من حزم وحسم!

وبعد بيان الحكومة اصبحت قيادات حزب الامة العليا تقول عن جون
قرنق وأعوانه انهم سفلة ومجرمون وقراصنة.. ففي تصريح لوكالة السودان
للأنباء قال ادريس البنا القيادي البارز في حزب الامة (ان حركة العقيد قرنق
إنفصالية ترمي لفصل الجنوب عن الشمال ولا شأن لها بقضايا السودان كما
تدعي) وقال رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي (انه قوات الخوارج غير قادرة على
احتلال الجنوب إلا إذا قدر الفار على اكل ابي)!

وأعلنت الحكومة التعبئة العامة لهزيمة الخوارج عسكريا! ولم تكن
الحكومة جادة ولا قادرة على إعلان التعبئة العامة وإنما كانت تريد تغييش
الوعي الجماهيري!

ان السلطة التي ضربت المظاهرين ضد قرنق بحجة انهم خرجوا في
مواكب دون ان يستأذنوا تناسلت ان قائبه التمرد حينما ضرب الطائرة
بصاروخ سام ٧ واحرق ركابها لم يستأذن احدا ومع ذلك فهامي تضرب من
يتظاهرون ضده ثم هامي تحاول تضليل الرأي العام بأنها ضد قرنق ولذلك
فهامي قد اعلنت التعبئة العامة لهزيمته عسكريا!

وكان لا بد ان تقوم قيامة احزاب اليسار والقوى العنصرية الذين
يحالفون الصادق المهدي فيما سمي بالتجمع الوطني.. لقد جاءت كلمة
(الميدان) الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني في عدد
الأربعاء ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ تقول (اننا ندين هذا العمل ونستنكره بكل قوة
ونأمل ان يتحسس دعاة الحل السلمي من الجانبين خطاهم في هذه المرحلة
الدقيقة من تاريخ وطننا والا تسمح لمثل هذه الاخطاء مهما كانت قاسية ان
تقعدينا عن مواصلة السير في طريق لا طريق سواه) لقد رفض الشيوعيون
حديث الحكومة عن إعلان الحرب ضد قرنق فالميدان تستمر في الكتابة حول
نفس الموضوع في عدد الجمعة ٢٢ أغسطس ١٩٨٦ وتقول (ومن هنا فإننا
ابدينا رايانا ضد إغلاق باب الحوار الذي جاء رد فعل متعجل واصبح الآن

— لدى البعض شعارا يرددونه في غبطة وبهجة). ورفض الشيوعيون إستبعاد قرنق من المؤتمر الدستوري فكتبوا في العدد المذكور (إذا ظن بعض السياسيين انه من الممكن حل مشكلة الحرب الاهلية في الجنوب دون اشتراك القوى التي تحمل السلاح الآن وبمعزل عنها وكيدا لها فإننا نأسف ان نقول ان هذا وهم لا يسنده واقع ولا يؤيده منطق).

وهكذا يتهم الشيوعيون حليفهم الصادق المهدي بالعيش في عالم الأوهام لأنه يريد إعلان الحرب على قرنق واستبعاد المفاوضات السلمية، والسؤال هو : الى متى سيبقى اهل الوهم واهل الحقيقة في تحالف سياسي اسمه التجمع الوطني؟ فالحزب الشيوعي يريد الضغط إعلاميا على الصادق المهدي ليتراجع عن موقفه الأخير ويعود الى حظيرة التجمع ومواقف التجمع ومواقف التجمع التي رفضت من قبل مواكب امان السودان وشجبت دعم القوى الشعبية للقوات المسلحة وشككت في مجازر قرنق للبسطاء في جنوب كردفان.. والحزب الشيوعي يرى ان ضغطه على حكومة الصادق المهدي سوف يثمر ويحقق اهدافه مثلما حدث من قبل فقد تبني حزب الامة موقفا اقرب الى موقف الشيوعيين من أحداث القردود.. فحينما هاجمت قوات المتمردين منطقة القردود في جنوب كردفان بعد ايام من انتصار انتفاضة رجب ابريل واخرجت القوات المسلحة بياننا عن المجزرة التي راح ضحيتها الأبرياء اسرع الشيوعيون لتبرئة قرنق وكذبوا بيان القوات المسلحة وقالوا ان ملحد هناك ماهو إلا ثورة من الاهالي، فوجهت القيادة العامة للقوات المسلحة بفتح بلاغ ضد صحيفة الميدان التي روجت الكذب الضار.. وبالرغم من بيان القوات المسلحة فإن حزب الصادق المهدي في ذلك الحين قد اتخذ موقفا يشابه موقف الشيوعيين فتحدث عمر نور الدائم امين امانات حزب الامة عن تلك الأحداث الاجرامية وهو يردد في كل مرة (ان صح بيان القوات المسلحة) وكذلك كانت مواقف حزب الامة متطابقة مع الحزب الشيوعي في رفض مسيرة امان السودان التي ادانت قرنق فقال عنها الحزب الطائفي انها تدق طبول الحرب ودعا الجماهير لمقاطعتها.

ومثل موقف الحزب الشيوعي الرافض لحسم قرنق ولو بقوة حكومة السيدين الكلامية جاء موقف حزب البعث العربي الاشتراكي القطر السوداني، ففي عددها الصادر بالسبت ٢١ اغسطس ١٩٨٦ كتبت صحيفة الهدف تقول (نؤكد إدانتنا وشجبنا للحادث الوحشي وندعو كافة القوى والاحزاب السياسية الى تأييد ودعم الحكومة في مآخذها من خطوات لحماية ارواح المواطنين وصيانة سلامة وامن البلاد بالتضامن والتشاور مع كافة القوى والاحزاب السياسية في البلاد وذلك اولا لأن القضية قضية وطنية عامة لها إنعكاساتها وتأثيراتها على مجمل مسيرتنا الديمقراطية وثانيا لأن ماحدث يجب الا يؤدي الى الكفر بالحوار الوطني والحل السلمي الديمقراطي كما تحاول بعض الدوائر السياسية).

ان البعثيين لا يكفرون بالحوار الوطني والحل السلمي الديمقراطي حتى بعد قتل قرنق للأبرياء ويتناقضون حينما يقولون ان على الاحزاب السياسية ان تدعم الحكومة في مآخذها من خطوات لحماية ارواح المواطنين.

إن الحكومة قد رأت أن تأمين حياة المواطنين لن يتم إلا بمقاومة قرنق بالقوة وإعلان التعبئة العامة وحزب البعث مثل الحزب الشيوعي يكفر بمثل هذا الطريق ولكن ليس عجيباً أن يكون في التجمع كفر وإيمان!

وإذا كان الشيوعيون والبعثيون يصرون على أن تطلق الحكومة حمام السلام في مقابل صواريخ سام السوفيتية التي تطلقها قوات قرنق فإن القوى الأخرى داخل التجمع تتطرق في صداقتها مع قرنق وتلتمس له المبررات حتى إسقاط الطائرة المدنية. ففي حوار مع الأب المسيحي فيليب عباس غبوش زعيم الحزب القومي السوداني لجرته معه الإذاعة السودانية قال غبوش وهو يتحدث عن إسقاط الطائرة (إن ما حدث حدث نتيجة لإهمال الحكومة وعدم اتخاذها التحولات اللازمة براء تهديد قرنق حيث أن التصريحات العسكرية تؤخذ مأخذ الجد) وقال غبوش (إن حادث الطائرة لم يكن غريباً بعدما أعلنت الحرب هنا في الخرطوم من داخل الجمعية التأسيسية عندما قال رئيس الوزراء أنه مفوض لاسكات كل التحركات في الداخل والخارج وحينها نبهنا الشعب السوداني بأن يعمل الحيطة والحذر أمام تلك التصريحات وهذا ما جعل الجيش الشعبي يتحوط ويقف في طريق الإمدادات التي تصل لجيش الحكومة الذي يحاربه).

وهكذا فإن القسيس فيليب عباس غبوش يلتمس الأعذار لقرنق ويصف ملحد بأنه دفاع عن النفس وغبوش الذي رفض إعلان الحرب داخل الجمعية التأسيسية وإن كانت في شكل تصريحات نسبها للصادق المهدي لا بد أن يرفض إعلان التعبئة العامة ضد ابنه قرنق كما يجب أن يسميه! ومثل غبوش نجد أن التجمع السياسي لجنوب السودان الذي يتزعمه صمويل أرو يقف ضد التعبئة العامة، وحزب صمويل أرو من حلفاء الصديق المهدي الأساسيين ويقال إن الصادق هو الذي رشحه لمنصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الدكتور الجزولي دفع الله، وصمويل هذا وقف بشدة ضد ضرب الطيران لمدينة رمبيك وتحريرها من أيدي قوات الخوارج أيام تولي اللواء (م) عثمان عبد الله لوزارة الدفاع في العهد الانتقالي!

وإذا كان الحزب القومي السوداني والتجمع السياسي لجنوب السودان يقفان ضد إعلان التعبئة العامة فإن حزب المؤتمر الإفريقي السوداني يبدو أكثر تطرفاً في رفض مواجهة قرنق عسكرياً لأن هذا الحزب هو حزب الدكتور لام أكول أو حزب الدكتور الرائد لام أكول قائد عمليات الخوارج في منطقة أعالي النيل والذي أعلن مسئوليته عن إسقاط الطائرة المدنية وقال أنها عمل بطولي!!

وحزب المؤتمر الإفريقي السوداني الذي لم يدين الدكتور لام أكول الذي هرب من سلطات الديمقراطية واختار غابات التمرد وأصبح يصطاد المدنيين ويحرقهم بالصواريخ بدلاً من إقناعهم بالديمقراطية، هذا الحزب يرفض أن تحشد الطاقات الوطنية لمعركة ضد قرنق.

وإذا كان موقف الأحزاب التي تطلق على نفسها الكتلة الإفريقية قد اتضح فإن الشخصيات الجنوبية المشاركة في السلطة قد أعلنت عن عدم

اتفاقها مع موقف الحكومة بعد بيان الناطق الرسمي والدكتور باسيفيكو لادولوليك عضو مجلس رأس الدولة تحدث لوكالة السودان للانباء ونقل التلفزيون حديثه فقال (انه يشجب المظاهرات التي خرجت لادانة قرنق ومن المؤسف أن يحاول البعض إستثمار مناسبة حزينة للهجوم علي الحكومة وإذا كانوا يريدون الحرب فهي دائرة الآن والخسارة فيها علي الطرفين والحرب لن توصل الي حل) ..

إذن فإن أغلبية احزاب التجمع ترفض التعبئة العامة التي اعلنتها حكومة الصادق المهدي ومع ذلك فإن حزب الصادق المهدي ما زال مصراً علي مشاركتها في التجمع وإذا كان التجمع قد إشتراط توفر الاجماع لاتخاذ أي قرار فإن أغلبية احزاب التجمع ترفض معاملة قرنق بغير اسلوب الحوار السلمي.. إن احزاب التجمع ستفعل في إعادة حزب الامة الي الطريق الاول. طريق الحوار بالكلام مع المحاربين بالصواريخ!!!

تغيب نواب حزب الامة من جلسة الجمعية التأسيسية المنعقدة بالثلثاء ١١ محرم ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ سبتمبر ١٩٨٦ وعرقلوا امكانية انعقادها بعدم اكتمال النصاب القانوني للحضور وذلك للحيلولة دون البت في اقتراح تقدم به أحد نواب الجبهة الاسلامية يدعو الي إدانة جون قرنق واعتباره متمرداً خارجاً.. وقد أعلن رئيس الجمعية فض الجلسة لعدم إكتمال النصاب القانوني!!

وكانت المعارضة والحكومة قد بدأتا في مفاوضات حول صياغة القرار وطلب ممثل الحكومة بكري احمد عديل وهو من قيادات حزب الامة من المعارضة سحب اقتراحها واستبداله ببيان يقدمه وزير الدفاع خلال اليومين القادمين، لكن المعارضة رفضت سحب الاقتراح وقالت أنه يمثل وجهة نظر الهيئة التشريعية التي تمثل السلطة العليا في البلاد والتي يجب أن تبدي رأيها في التطورات التي تحدث في الجنوب.. وقالت المعارضة ان من شأن هذه الإدانة تحديد خط واضح للحكومة في تعاملها مع قرنق.. الا ان ممثل الحكومة رفض ذلك الاقتراح وقال انها ستقاومه بكل الوسائل!

وهكذا إتضح للرأي العام عدم جدية حكومة الصادق المهدي في محاربة قرنق ولو بأسلوب الشجب والإدانة اما التعبئة العامة المزعومة للوقوف عسكرياً وسياسياً ضد المتمردين فقد ثبت انها كانت لتضليل الرأي العام وبدلاً من تهجم حكومة الصادق لمحاربة الخوارج زحفت لاقالة قيادة القوات المسلحة..

فقد أصدر مجلس رأس الدولة في أمسية ٣٠ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢ سبتمبر ١٩٨٦ قراراً بإعفاء القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل والفريق محمد توفيق خليل والفريق عمر بابكر زروق والفريق علي صالح والفريق محمد مولي السيد كزار كما أصدر المجلس قراراً بتعيين اللواء أ.ح فوزي احمد الفاضل قائداً عاماً للقوات المسلحة بالإنباء!

وبعد صدور القرار أذاع الصادق المهدي رئيس الوزراء ووزير الدفاع بياناً يحاول فيه تبرير قرار الاعفاء فيتحدث في بدايته عن الحرب في جنوب السودان وقال (إن الحكومة وفي ظرف عشرة ايام من إدانة التمرد بكاداة عدوان بإثارة النعرات القبلية وبعنوان يركز علي اراض وبامكانات اجنبية ويعتمد علي الارهاب وتجويع النساء والاطفال والشيوخ...)

وقال الصادق المهدي وهو يتحدث عن قرار اعفاء قيادة القوات المسلحة (ان القوات المسلحة تصدت لهذا العدوان منذ بدايته ببسالة ورجولة) وقال لقد كان واضحاً من كل دراساتنا ومعلوماتنا ان القيادة الحالية تعاني من ظروف تحول دون ادارتها لشؤون القوات المسلحة بالكفاءة المطلوبة.. وانه يمسك عن ذكر اسباب الاعفاء مراعاة للظروف الحساسة التي تمر بها البلاد) واستمر قائلاً (ان دافع القرارات خلق ظروف افضل لتعبئة الجهود المدنية والمسلحة للدفاع عن امن ووحدرة السودان وحفاظا علي النظام الديمقراطي.. ان قرارات الابعاد ثقيلة علي النفس والذين أحيلوا للتقاعد كان لهم دورهم المقدر في الحياة السودانية ونتمني لهم دوراً في مجالات الحياة الاخرى) ..

وهكذا تم التغيير في قيادة القوات المسلحة وبقرار من مجلس رأس الدولة الذي يوجد رئيسه احمد الميرغني في هراي لحضور قمة دول عدم الانحياز والمغربي الاول من هذا التعبير هو ان الجيش لا يرا له ان يكون مؤسسة قومية محايدة لا تنحاز لحزب من الاحزاب وانما يرا له بعد التدخل في شؤونه ان يصبح مؤسسة حزبية تخضع لنفوذ حكومة السديين.. ولقد كان الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل والحق يجب ان يقال عسكرياً محايداً وقد مثل هو ورفاقه الذين انحازوا

الى الشعب وفجروا ١٥ رجب مثل هو ورفاقه وفاء الجنود السودانيين الذين يعرفون مصلحة البلاد العليا ويعملون من اجلها وخير دليل على ذلك انهم سارعوا الى تسليم السلطة الى الشعب بعد نهاية الفترة الانتقالية.. ومنهم من اختار المعاش طواعية ومنهم من فضل البقاء جندياً مخلصاً في صفوف القوات المسلحة..

وفي ذكرى الهجرة النبوية التي تذكر ابناء المسلمين بالوفاء والصدق والتضحية جاء رئيس الوزراء ليقول (ان القيادة الحالية تعاني من ظروف تحول دون ادارتها لشؤون القوات المسلحة بالكفاءة المطلوبة) ويا عجبني فالصادق المهدي يطعن في كفاءة قيادة الجيش السابقة وهي قيادة العهد الانتقالي.. ان رئيس الوزراء حينما يتحدث عن الحرب في الجنوب وتردي الاحوال هناك ثم يتهم القيادة العسكرية بعدم الكفاءة انما يحاول ان ينسب لقيادة الجيش اسباب الهزائم في الجنوب وتهدد قرنق عسكرياً..

انه الظلم بعينه ففي العهد الانتقالي ورغم تشكيك تجمع الصادق المهدي والشيوعيين في القوات المسلحة وقدراتها وصداقة تجمع الصادق والشيوعيين لعدو الشعب والجيش العقيد المتمرّد قرنق رغم كل هذا فقد استطاعت قيادة القوات المسلحة وقيادة البلاد تحرير الناصر ورمبيك من قوات المتمردين..

واستطاعت هذه القيادة ان تشل قدرات الخوارج وتقطع عليهم الطريق، فما عادوا يستطيعون تحقيق ما حققوه في عهد حكومة الصادق المهدي ومجلس دفاع الصادق المهدي الذي يشكل فيه المدنيون الاغلبية فقد شكل رئيس الوزراء مجلساً اسماه مجلس الدفاع الوطني برئاسة وعضوية وزير الخارجية ووزير الداخلية والنائب العام والقائد العام للقوات المسلحة!!!!

وما حدث في الجنوب لن يُسأل عنه قيادة القوات المسلحة ولكن يُسأل عنه اصحاب القرار السياسي في الخرطوم الذين يبعثون الوفود لقرنق ويجلسون معه علي ضفاف بحيرة كوكادام العليلة الهواء والقوات المسلحة وسط طلقات الرصاص ونيران القنابل وازيز المدافع وهدير الدبابات!!!!

اصحاب القرار السياسي هم حكومة الخرطوم ورئيس الحكومة ذهب الى العاصمة الاثيوبية ليجلس مع قرنق وعضو مجلس راس الدولة وادريس البنا جلس من قبل مع قيادات المتمردين علي ضفاف بحيرة كوكادام وجاء الي الخرطوم ليكيل الثناء لقرنق فكيف تحارب القوات المسلحة!!!!

ثم يقول الصادق المهدي (انه يمسه عن ذكر اسباب قرار الاعفاء مراعاة للظروف الحساسة التي تمر بها البلاد) ورئيس الوزراء بهذه العبارة يفتح الف باب للشك في القيادة المعزولة وعليه ان ينطق بالحقائق ان كانت هناك حقائق ولن تخلق الحساسيات المزعومة الاكاذيب والاراجيف وزرع الشكوك..

والحق يُقال فان التحرش بالفريق اول تاج الدين عبد الله فضل منذ وقت مبكر فحينما دعا الرجل الي الحكومة القومية باعتبارها المخرج الوحيد من الازمات وحل مشكلات البلاد هاجمته صحيفة (صوت الامة) لسان حال حزب الصادق وقالت (انه خرج علي النص الانتقالي) وان دعواته هي الدليل علي نوايا الحكم الديكتاتوري الكامن في رحم المستقبل!!!!

واستمر التحرش بالفريق اول تاج الدين فكتبت صحيفة الشماشة (ان فضل عبيد فضل الذي فعل بالايام ما فعل هو ابن عم الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل نائب رئيس المجلس العسكري والقائد العام حالياً) وصحيفة الشماشة صديقة مقربة للصادق المهدي لدرجة انها ذات مرة احتفلت بعيد ميلاده وقالت ان عيد ميلاد الصادق والمسيح قد تطابقا في يوم واحد!!!!

ان الفريق اول تاج الدين لا علاقة له بتشريد الصحفيين في صحيفة الايام وقد تم تشريدهم في عهد حكومة الصادق وليس في العهد الانتقالي!!!

لقد إقتربت صحيفة (صوت الامة) من الفريق اول محمد توفيق خليل واصبحت تجري معه المقابلات وفهم من ذلك انها تسعى لتجميعه لتنصيبه بدلا لتاج الدين...

ولكن الصادق المهدي يخطط بعيدا ولذلك فحينما تم تعيين اللواء فوزي احمد الفاضل قال القرار - انه قائد عام بالانابة وهي بدعة في صفوف الجيش حيث ان المسئولية فيه تكون كاملة!!!! كان التغيير في قيادة الجيش من اكثر القرارات خطورة في العهد المسمي بالديمقراطي فالصادق

المهدي يريد ان يحكم باحكام سيطرته علي كل المؤسسات بما فيها المؤسسة العسكرية وحليفه المرفيع الاتحادي الديمقراطي يهز رأسه موافقة!!!!

وبعد كل هذا التراجع والانتكاس فان الصادق المهدي يصر علي ان حكومته هي الاكثر شعبية والاكثر جدية والاكثر كفاءة وخبرة ولنستمع الي ما قاله لمجلة الصياد اللبنانية..

في الخرطوم اجري الاستاذ نقولا صيقللي مقابلة مع رئيس الوزراء الصادق المهدي ونشرها في مجلة الصياد اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ اغسطس ٤ سبتمبر ١٩٨٦.. وفي المقابلة تحدث رئيس وزراء السودان عن موضوعات عديدة وفي سؤال عن البديل اذا فشل الائتلاف بين حزب الامة والحزب الاتحادي في حل مشكلات البلاد يقول رئيس الوزراء (يفترض اننا سنفشل طبعاً هذا ممكن ولكن اقولها دون أية مبالغة اذا فشلنا نحن في مواجهة هذه المشكلات لا اتصور تشكيلة بديلة تستطيع مواجهة هذا الموضوع لاسباب محددة:

اولاً لاننا نستمتع بسند شعبي اقوي من أية تشكيلة اخري يمكن ان تطرح في الساحة..

ثانياً: لاننا نستمتع بمجموعة من الناس فيها من الجدية والوعي والكفاءة والتجربة ما لا يوجد في أية تشكيلة بديلة..

ثالثاً: لان البديل لنا اما عسكري وهذا كما قلنا لا يستطيع ان يعالج نوع المشكلات الموجودة او يساري وهذا يستقطب كل السودان تقريباً ضده او ما نسميهم يعني اتجاه الجبهة الاسلامية وهذا ايضاً معزول!!!

هكذا تحدث رئيس الوزراء للصياد اللبنانية وهو يعتقد ان الولاء الطائفي مديد العمر ويفوت عليه ان الانتخابات الاخيرة قد قللت كثيراً من هذا الولاء.. ان فشل الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة في اخراج السودان من عنق الزجاجة يعني انها ستعزل شعبياً حتي من جماهيرها التقليدية فهذه الجماهير تحتاج ايضاً الي كسرة الذرة وعصيدة الدخن وقارورة الدواء وقماش الديمورية والامن السياسي والنفسي!!!!

لقد ذهبت تلك الايام السعيدة التي كانت فيها ارض السودان تنتج ويفيض الانتاج وتمثليء المطامير بالذرة والزرائب بثمرات النخيل فيشبع اهل السودان ويتبرعون للتكايا والدوائر الطائفية.. كان الناس في الماضي ينفقون وهم الآن في حاجة الي العطاء والانتفاق والحكومة لا تملك كرامات الرسول الكريم موسى ولا تحمل عصا النبوة لتضرب علي الصخر وتستمطر السماء منا وسلوي!!!

.. أن رئيس الوزراء يقول ويعترف: انه يمكن ان يفشل في مواجهة المشكلات ولكنه حتي وان فشل فلا يتصور لتشكيلة بديلة تستطيع مواجهة هذا الموضوع لان حكومة سيادته تتمتع بسند شعبي اقوي من أية تشكيلة اخري ولان رئيس الوزراء يتمتع بمجموعة من الناس فيها من الجدية والوعي والكفاءة والتجربة ما لا يوجد في أية تشكيلة اخري!!!!

والسؤال الذي يطارد الصادق المهدي هو اذا كان اركان حكمه يتمتعون بالشعبية والجدية والكفاءة والخبرة فمن اي باب من هذه الابواب المغلقة يدخل الفشل؟؟ ان الشعبية والجدية والكفاءة والخبرة هي عوامل النجاح ولا سبيل للفشل ان يتسلل من خلال كل هذه السدود ان حديثه رئيس الوزراء لا ينفذ احد!!

وحينما تحدث رئيس الوزراء عن عزلة الجبهة الاسلامية واجهه مندوب الصياد قائلاً (السيد الصادق المهدي صحيح ان الدكتور حسن الترابي لم يوفق شخصياً في الانتخابات لكن الصحيح ايضاً ان الجبهة الاسلامية القومية ادخلت كبار المثقفين في الجمعية التأسيسية لتشكيل معارضة قوية إن لم يكن من حيث العدد لكان من حيث الفكر - هل أأتم مسرورون لقيام هذه المعارضة كي تستوي الديمقراطية في البلد؟؟ فالواضح ان معظم المثقفين دخلوا الي الجمعية التأسيسية تحت كنف الجبهة الاسلامية القومية).. وبالرغم من هذه الحقائق الساطعة كالشمس فان رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة قاطع الصحفي نقولا صيقللي وقال بنبرة عالية (هذا غير صحيح اولاً لان بعض الذين فازوا في الدوائر الجغرافية هم خريجون ايضاً لكن الخريجين في الجبهة ليسوا هم كبار الخريجين ولا هم كبار المثقفين هم بعض المثقفين في السودان)..

وإذا كان مندوب الصياد قد أكد ان الصادق المهدي قاطعه بنبرة عالية حينما اثار قضية الخريجين فهذا شيء طبيعي فهنا موضع الالم ولا تستطيع العيون ان تحديق في الشمس طويلاً..

- وفوز الجبهة الإسلامية بكل مقاعد الخريجين في الاقاليم الشمالية وبعض مقاعد الخريجين في الاقاليم الجنوبية وسقوط الاحزاب التقدمية وفي مقدمتها حزب الامة في كل دوائر الخريجين التي يترشح فيها الخريجون ويصوت فيها الخريجون يبعث الاسي في نفوس قادة الاحزاب الطائفية التي تعلم ان التيارات الواعية تقف ضد تاريخها وحاضرها ومستقبلها..

وقبل ظهور نتائج دوائر الخريجين كان الصادق قد ادلى بتصريحات صحفية زعم فيها (ان هيئة الخريجين في حزب الامة تزيد عضوية الجبهة الإسلامية بطولها وعرضها)..

وظهرت النتائج وفجع الزعيم بانتصار الجبهة الكاسخ وبدلا من ان يصمت ويقبل الهزيمة بصدر رحب قال الرجل (ان الخريجين في كل الجامعات والمعاهد العليا لا يعرفون الاسلام لانهم صوتوا للجبهة التي باركت قوانين سبتمبر!!!).

واذا رجعنا الى اجابة رئيس حزب الامة نكتشف ان سيادته قد التوي في الاجابة فبدلا من ان يعترف بفقدان حزبه للدوائر التي يترشح فيها الخريجون وحدهم ويصوتون فيها لوحدهم فانه تحدث عن فوز خريجين من حزبه في دوائر جغرافية!!!

ان اغلب الاحزاب قد رشحت خريجين في دوائر جغرافية وقد تحقق لهم الفوز وقد نالت الجبهة الإسلامية نصيب الأسد لافي دوائر الخريجين فحسب ولكن ايضا في الخريجين الذين فازوا في الدوائر الجغرافية!!!

ويقول الزعيم (ان الذين دخلوا في الجمعية التأسيسية من عضوية الجبهة الإسلامية ليسوا هم كبار الخريجين ولا هم كبار المثقفين) وبالمثل فان رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة لا يمكن ان يكون خصما وحكما فالطليعة الواعية المستنيرة هي التي حكمت بذلك وقدمت للجمعية التأسيسية رجالا كبارا في عطائهم وجهادهم مثل الدكتور ابراهيم احمد عمر الاستاذ الجامعي الذي قاد المقاومة ضد النميري ونظامه الاستبدادي حينما ارتعش البعض وهرب من النضال بدعوي التفريغ لنيل شهادة الدكتوراة..

كما قدمت الطليعة الواعية والمستنيرة الاستاذ حناظ الشيخ الزاكي الذي كان رئيسا لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم واشعل شرارة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ والاستاذ احمد عثمان مكي الذي اشعل ثورة شعبان في عام ١٩٧٣ ضد مايو..

نعم ان جماهير المثقفين قهمت للجمعية التأسيسية رجالا مثل هؤلاء وغير هؤلاء ونساء مثل الدكتورة سعاد الفاتح البدوي التي ظلت دور نسبية بنت كعب في اعلاء رايات الجهاد لبسط الدعوة الإسلامية وهي النموذج للمرأة المسلمة التي يريد اهل السودان من فتياتهن ان يكن مثلها!!!

اما كبار السن من مثقفي حزب الامة الذين كتبوا ضد قوانين الشريعة الإسلامية علي صفحات الصحف مثل محمد ابراهيم خليل فقد سقطوا في انتخابات دوائر الخريجين ولم تنفعهم هيئة الخريجين في حزب الامة التي قيل انها تساوي الجبهة الإسلامية بطولها وعرضها.. وبالرغم من هذا فقد جاء الصادق المهدي بمحمد ابراهيم خليل رئيساً للجمعية التأسيسية!!!

ولكن بالنصير إن رئيس الوزراء يقرر الإنتقام من الجامعات التي يخرج فيها الخريجون

في ضباب السبب الموافق اول نوفمبر ١٩٨٦ وفي لقائه بقيادة العمل الاعلامي قال رئيس الوزراء الصادق المهدي (ان حكومته لن تتردد في حسم كل من تسول له نفسه اشاعة الفوضى).. وكان رئيس الوزراء يشير بذلك الى المسيرة التي اعلن اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عن تسييرها والتي ستفجر مذكره لسيادته.. وازداد رئيس الوزراء (ان اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ينظم تحركا لجمع اتحاد طلاب جامعة القاهرة بالخرطوم والمدارس الثانوية تحت اسم الاتحاد العام للطلاب السودانيين لنقل المناقشات الدائرة حاليا في الاجهزة والمؤسسات الدستورية الى الشارع بهدف تفجير السلطة الديمقراطية واحراجها واثارة البلبلة والشغب) وقال الصادق المهدي (ان وزارة التربية والاجهزة الامنية والمعتمدية سيقومون بدورهم في الحفاظ علي النظام والامن واستمرار العام الدراسي بلا معوقات ولن نتردد في حسم كل من تسول له نفسه إشاعة الفوضى) وطلب رئيس الوزراء الجهات السياسية التي تؤيد هذه الجهات ان تعيد النظر فيما تفعل..

ان موقف رئيس الوزراء من اتجاه الطلاب للتعبير عن مواقفهم وآرائهم يدل على التبرم والضييق الشديد بحق الجماهير في التعبير عن رأيها وأن تسمع الحكام صوتها عبر وسيلة ديمقراطية مشروعة. وكان ينبغي على الحكومة الائتلافية التي يقودها الصادق المهدي أن تعمل على توفير الجو الملائم للمواطنين للتعبير والتظاهر وأن تحمي هذه المظاهرات بدلا من إصدار التصريحات التي ترمي من ورائها لايقاف هذا النشاط المشروع الذي دفع الشعب في ثورة رجب ابريل ثمنه دما زكيا!!

ان التظاهرات ليست بدعة في النظام الديمقراطي وانما هي من الحقوق الاساسية التي كفلها الدستور. وان مواجهة الحكومة للتظاهرات بالعنف لن يفيدها ولن يوقف التيار المتصاعد ضد سياسات التجويع والذلة والمسكنة والركوع للقوى الاجنبية والتنازل للمتمردين!!

ان الحكومة الائتلافية قد ضاقت في وقت مبكر بالحقوق المشروعة التي يكفلها النظام الديمقراطي ولذلك فقد قال جبر الله خمسين عضو امانة حزب الامة وعضو الجمعية التأسيسية [ان تسامح السلطة غير المبرر يجعل المظاهرات تستمر اكثر من يوم] وقال خمسين الذي كان يتحدث لصحيفة السياسة في عددها الصادر بالجمعة ٢٧ صفر ١٤٠٧ هـ [ان المظاهرات الطلابية التي شهدتها العاصمة التي شهدتها العاصمة تقف وراءها جهات سياسية معينة ومخطط لها اذ ليس من المعقول ان يهتف الطلاب في مظاهرات للمطالبة بالسجائر وقد ثبت بالفعل ان هناك اجتماعات عقدت وتراسها سياسيون من جهات معينة وضبطت بعض العربات تحمل مياه وغذاءات للطلاب المتظاهرين واتضح ايضا ان تلك الجهات قامت بتعطيل اعداد كبيرة من الحافلات في بداية ونهاية خطوط المواصلات بغرض افتعال أزمة وإثارة كل المحتاجين للمواصلات وان كل الامر يتعلق بغلاء اللحوم فقد أصدرت الجهات المختصة أسعارها ومن واجب أي مواطن الا يشتري باكثر من السعر القانوني].

هكذا تحدث عضو قيادي في حزب الامة وهو الذي جاء ليمثل الشعب بكافة قطاعاته العمالية والطلابية في الجمعية التأسيسية. هكذا يتحدث وهو القاضي السابق ويقول عن السلطة التي ضربت طلاب المدارس بالهراوات وبالغاز المسيل للدموع ثم اقتحمت الكليات الجامعية وتمادت في الضرب واعتقلت عددا كبيرا من الطلاب وكان عدوانها السافر على الحقوق الاساسية في أي نظام ديمقراطي... وبعد هذا العدوان يقول القاضي السابق الذي يفترض ان يكون قد درس القوانين والدساتير التي تحمي الحقوق وترفض الظلم يقول خمسين [ان الحكومة تتسامح بلا مبررات] ويريد هذا الرجل ان تلجأ السلطة الى اسلوب اشد عنفا بعد ان فشلت الهراوات في قمع المظاهرات! لقد استمعت الحكومة الى تحريض خمسين فاطلقت الرصاص على الطلاب وهم يتقدمون لرفع مذكرة لرئيس الوزراء واصيب من الطلاب (١) عاصم احمد الحاج (٤)، اقتصاد جامعة الخرطوم برصاصة اخترقت ظهره (٢) عوض شيخ ادريس (٢)، اقتصاد جامعة الخرطوم اصيب برصاصة في اسفل

بطنه ٣) عادل علي ٤) منار مصطفى الرشيدي ٥) وليد صلاح حس ١) ايمان محمد حسين ٧) خالد عبد الله ٨) اسامة محمد ابراهيم ٩) احمد يعقوب ١٠) عبد اللطيف السيد ١١) عبد الحكم صالح ١٢) فريال مبروك ١٤) احمد عربي وبعد المظاهرات التي استخدم الرصاص ضدها اجتمع مجلس الوزراء ليناقش معاناة الجماهير وليبحث الوسائل الكفيلة برفع الضيق المعيشي عن الشعب السوداني وقبل اجتماع مجلس الوزراء كان اجتماع الجمعية التأسيسية يوم الثلاثاء ٤ ربيع الاول ١٤٠٧هـ وفي ذلك الاجتماع وقف زعيم المعارضة الأستاذ علي عثمان محمد طه ليقول بعد بيان طويل [وختمًا اود ان اتقدم بمجموعة من الاقتراحات ارى انها تساهم في دعم الممارسة الديمقراطية وهي انه بالنظر الى الاسباب الموضوعية التي ادت الى خروج الطلاب في مظاهرات في الاسابيع الماضية والتي كانت تعبيرا عن سخط شعبي بسبب العديد من المشاكل التي اثرت داخل هذه الجمعية وفي العديد من المشاكل التي اثرت داخل هذه الجمعية وفي العديد من المنابر الأخرى وأصبحت شغل المواطن السوداني هذه الأيام والتي تتلخص في الآتي : ١) المعاناة وغلاء المعيشة ٢) عدم استتباب الأمن وتفالق المنازعات القبلية والنهب المسلح في العديد من أنحاء البلاد ٣) ماشاب الممارسة الديمقراطية من تعدي بسبب منع الحكومة لكل المواكب سواء كانت للمتمرد جون قرنق او غيرها ومماثلت به الحكومة من منع للمؤتمر الصحفي الذي دعت اليه الجبهة الإسلامية والموقف المتعلق بالمظاهرات الطلابية الأخيرة ومما صاحبها من إطلاق للنار على المتظاهرين].

ولكل هذه الاسباب اقترح زعيم المعارضة :

١) انهم من رأي هذه الجمعية ان تعمل الحكومة فوراً على اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الغلاء وتوفير المواد التموينية بما يرفع المعاناة عن كاهل المواطنين.

٢) انه من رأي هذه الجمعية ان حق التعبير بالتظاهر وتسيير المواكب وإقامة الندوات والليالي السياسية والمؤتمرات الصحفية وغيرها من اشكال التعبير حقوق دستورية مقررّة وعلى الحكومة واجهزتها كفالة هذه الحقوق والعمل على صيانتها وحمايتها

٣) تؤكد الجمعية ان الحركة الطلابية طليعة رائدة في تركيز وحماية الديمقراطية وانها صاحبة الدور القومي الرائد في حل كثير من القضايا الوطنية المستعصية وان استقلال الجامعات وحرية التعبير من الحقوق الديمقراطية والدستورية الراسخة.

٤) انه من رأي هذه الجمعية ان تقوم الحكومة بإجراء تحقيق لتخديد المسئولية في التجاوزات التي صاحبت معالجة المواكب والمظاهرات الأخيرة والانتهاكات التي لحقت بالعديد من أنحاء البلاد.

٥) انه من رأي هذه الجمعية ان تعمل الحكومة على قومية اجهزة الاعلام وان تفسح فيها مجالاً عادلاً لكافة قطاعات المواطنين دون تمييز بين الحكومة وغيرها من الفئات الأخرى.

وهكذا كانت اقتراحات زعيم المعارضة واضحة ولا غموض فيها، موضوعية وواقعية ولا مزايادة بها. لقد نصح زعيم المعارضة الحكومة وكفى ناصحا أميناً ولزاد من الجمعية التأسيسية أن تتبنى هذه النضال الفعلي وتلتزم بها الحكومة فيصلح شأن البلاد ويصلح حال العباد ولكن ذهبت نضال المعارضة مع الريح ولا حياة لمن تنادي!!

لقد صوت جميع نواب الحكومة ضد مقترحات المعارضة ولادانوا الجبهة الإسلامية ولادانوا مظاهرات الطلاب التي هتفت ضد الغلاء في نفس الوقت الذي اجتمع فيه مجلس الوزراء واعترف بالغلاء!!

ان الحكومة الطائفية في كل يوم تبرهن للرأي العام انها غير جادة وهي غير راغبة في السير على الطريق المستقيم وهي تعلم انها تعتمد على نواب يفعلون ما يؤمرون والا فكيف يقاوم نواب الشعب اقتراحا ينادي بالتخلل سيالست حازمة لرفع المعاناة عن الشعب؟ وكيف يقاوم نواب الشعب اقتراحا ينادي ببسط سيادة القانون وهيبة السلطة في المناطق التي روعها النهب المسلح؟ وكيف يقف نواب الشعب ضد اقتراح يكفل الحرية للفسارع السوداني الذي صنع الانتفاضة؟ وكيف يقف نواب الشعب ضد كلمة حق قيلت من الحركة الطلابية راس الرمح في الجهاد ضد الاستعمار وضد الاستبداد والديكتاتورية؟ واهم من ذلك كله كيف يصوت نواب الشعب ضد اقتراح ينادي بإجراء تحقيق لتحديد المسؤولية في اطلاق النار على الطلاب المتظاهرين ومنهم من هو مهدد بالموت ومنهم من أصيب بالشلل من جراء الرصاص الذي اخترق البطن والظهر؟

انه آخر الزمان حقا فالحقوق تضيق في وضخ النهار والضمير ينام مع الاجساد للنائمة تحت مكيفات الهواء ولا يهم من جرح او أصيب بالشلل لو قتل ولكن للتاريخ حساب ولرب المظلومين يوم حساب!

واذا كانت حكومة حزب الامة قد اشعلت النيران لتحرق بها الطلاب فلن نفس الحزب قد حاول جر قضية السودان الى ساحة الصراع.. ان هذا الحزب قد رفع شعار [تصفية آثار مايو] وتوهم ان هذه الآثار موجودة في كل ستمتر مربع من ارض المليون ميل مربع.. لقد توهم حزب الامة ان قضية السودان من بقايا مايو فهي عدها الصلار بالاربعاء ١٧ ربيع الاول ١٤٠٧هـ وتحت عنوان [القضاء وتصفية آثار مايو] قالت «صوت الامة» وهي تتحدث عن نميري وعلاقته بالقضاة [في هذا الوقت بالذات يدا يلعب بالقضاء فيبعد ان ضمن ان كل الكفاءات والقضاة المقتردين قد شردهم وابعدهم بأخر ضرباته في يونيو ١٩٨٣ واطمان الى ان اصحاب النخوة والقدرة على المعارضة بعينين عن القضاء بدا يدخل في الهيئة القضائية من يشاء] وزعمت الصحيفة ان الهيئة القضائية قد خلت من الكفاءات ومن اصحاب النخوة والقدرة على المعارضة واصبحوا بقية ذليلة وقالت بالحرف [حتى اصبحوا يصلون الصلاة في غير اوقاتها فالتقرب اليه ليس هو الله تعالى وإنما هو إمام آخر الزمان].

ان صحيفة حزب الامة قد تناسلت مجاهدات القضاة ووقوفهم ضد
الضميري وإضرابهم الجماعي الشامل حينما اتهمهم نميري بالفساد في زيارة
له لغرب السودان... اذا كانت الصحيفة قد نسيت هذه المجاهدات فإنها
تكون معنورة فانه تعالى قد رقع القلم عن الناسي ولكن صحيفة حزب الامة
تذكر هذا الاضراب وتقول [نعود للجنة القضاة وكل القضاة على قيد الحياة
فقد كان إضرابهم من أجل زيادة المرتبات ولم يكن موجها ضد النظام فلما
زيمت المرتبات خمدت الروح وغض القضاة الطرف عن فساد مايو وسطوة
المخلوع على القضاء. وأما الاضراب الثاني فقد كان لأن السيد رئيس القضاء
وقبيلته قد ضم اسم سبعة عشر قاضيا من اعضاء لجنة القضاء في كشف مذبة
٨٢ وأيضا ما ان تمت التسوية بين القصر ولجنة ما سمي بإعادة النظر في
البنية القضائية واعيد السبعة عشر الى مواقعهم خمدت الروح وعميت
الابصار عن فساد التسفاح الذي توجه بمحاكم الطوارئ ومحاكم العدالة
للنجزة وتعلن معه جل القضاة تعلونا تلمنا وسدر الطاغية في غيه حتى جرفه
الطوفان الذي لا زال مده يجرف كل من اخطا في حق الشعب او تهلون في كرامة
الشعب وإرادة الشعب فوق كل إرادة].

صحيفة حزب الامة تقول ان إضراب القضاة الاول والثاني لم يكن
موقفا وطنيا وإنما هو موقف نفعي يرتبط بالمصالح الشخصية من زيادات
للمرتبات وإرجاع للقضاة المفصولين وهنا تبلغ لا موضوعية حزب الامة
فماذا.. فهل اذا طالب القضاة بحقوقهم وطلبوا ودافعوا عن وجود رفاههم
المفصولين تعسفيا هل يعني هذا انهم انغنيون نفعيون؟؟ ثم كيف أضرب
القضاة وصمدوا في وجه نميري اذا كلوا من البقايا الذليلة ومن الذين
يلفون النخوة؟ ولماذا لم يرهبوا ارهاب النظام المباد ويستسلموا؟

ان القضاة والحق يقال قد شاركوا مشاركة فعالة في الدفاع عن الحريات
في البلد وتكوين لجنة القضاة نفسها قد كان خطوة جريئة ودليلا على مشاركة
القضاة في العمل العام ثم كان موكب القضاة الشهير ومذكرة القضاة الشهيرة
والتي قالت بصريح العبارة [ان هذا النظام قد فقد ادنى مبررات الوجود ولا
بد من ذهابه] حدث هذا حينما كان السياسيون في حزب الامة يخرج السجون
والمعتقلات ينعمون بالحرية ويؤثرون السلامة على المصادمة مع النظام ولقد
ابتلعت السجون كل القادة السياسيين والنقليين في ايام مايو الاخيرة ما عدا
رجال حزب الامة!!

والسؤال هو لماذا اختارت صحيفة حزب الامة الهجوم على القضاة في
ذلك الوقت؟ والاجابة واضحة.. ان حزب الامة الذي اعد التعديلات
الدستورية كي تكون تريبا مضادا للحريات الاسلسية يعلم علم اليقين ان
اول خطوة لمصادرة الحريات تبدأ بمصادرة سلطات الهيئة القضائية وسلب
استقلال القضاء وتحجيم سلطات المحاكم ورفع سيادة الحكومة فوق سيادة
القائمين والتدخل في فصل وتعيين القضاة.. كل هذا قد جاء في مسودة
التعديلات الدستورية التي نشرها حزب الامة في الصحف السودانية.. وحزب
الامة الذي ضمن ولاء نقابة المحامين بتصريح نقيبها عبد الله الحسن المحامي

لصحيفة الأسبوع فقد قال [ان موقف النقابة من التعديلات الدستورية هو موقف الحياد] ان حزب الامة يعلم ان الهيئة القضائية لن تكون محايدة في تعديلات تمس استقلاليتها وتجردها من سلطاتها ولذلك وقيل اجازة التعديلات الدستورية فهو يقوم بتمرينات إعلامية يهدف منها الى نشر الفرع وسط القوى الحديثة التي لا وجود له فيها وليس عجيبا ان يبدأ بالهجوم الاحمق على اعضاء الهيئة القضائية!

ولم يقتصر هجوم حزب الامة على القضاة وحدهم وإنما تعداهم الى الفئات الأخرى فقد اصدر رئيسه، الوزراء الصديق المهدي القرار ١٦٥ تحت ستار إعادة تنظيم الأمانة العامة لمجلس الوزراء وضمنه تنقلات كبيرة للإداريين والاقتصاديين نقلا نهائيا من الأمانة العامة للمجلس وإحالة بعض الموظفين الآخرين الى الكشف الخاص بديوان شؤون الخدمة وهو إجراء ابتدعه النظام المايوي ويعني ذهاب هؤلاء الموظفين في اجازة مفتوحة لمدة ستة اشهر يحاولون بعدها للمعاش المبكر اذا لم يحصلوا خلالها على وظائف في مواقع حكومية أخرى!!

لقد اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة العامة للاقتصاديين والإداريين في مساء السبت ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٧ هـ وظهر إجماع واضح في الاجتماع الذي حضره ممثلون لـ ٢٣ هيئة نقابية للاقتصاديين والإداريين في مختلف المواقع الحكومية على مقاومة هذا القرار باعتباره مؤشرا خطيرا على النهج الذي ستعتمده الحكومة لتشريد العاملين بمرافق الخدمة المدنية وفق ما تمليه الأهواء السياسية ودون اتباع إجراءات ووضع أسس تكفل العدالة وتحمي العاملين من التعرض للتشريد لأسباب شخصية او لظهورهم موقفا لا يرضى أهل الحكم او حتى لمجرد الشك في ولائهم للسلطة!! وقد حدث للموظفين في القصر الجمهوري نفس المصير الذي لاقاه رفاقهم في مجلس الوزراء!

ان من الواضح حرص حكومة حزب الامة على التشريد والفصل والنقل التعسفي.. لقد جر سلوكها تجاه القوى الحديثة الكثير من الاضرابات والمواجهات كما حدث في الخطوط الجوية السودانية التي حولتها لجنة مبارك المهدي من هيئة عامة الى شركة عامة فأنهى مجلس ادارة الشركة خدمات العاملين فأعلنت نقابات الخطوط الجوية السودانية الخمس الاضراب ثم أعلنت نقابات مهنية أخرى تضامنها مع هذا الاضراب!

واضربت نقابات الشحن والتفريغ وواجهت نقابة المستشارين بديوان النائب العام وأساتذة الجامعات والعاملين بمشروع الجزيرة الحكومة. لقد كان القضاء على القوى الحديثة او على الأقل تحجيم نفوذها والسيطرة عليها هما من هموم حزب الامة الرئيسية ولم يظهر هذا في الخدمة المدنية وحسب وإنما تعداهما للطلاب فاذا كان هذا الحزب قد قمع مظاهرات الطلاب في الجامعات فإنه حاول السيطرة على طلاب المنح الدراسية القادمة من الخارج فقد تخطت وزارة التربية والتعليم التي كان يتولاها بكري عديل من قيادات حزب الامة، تخطت هذه الوزارات المجلس القومي للتعليم العالي وهو المسئول عن الاتفاقات الخارجية للتعليم العالي كما تخطت مكتب القبول المسئول عن قبول الطلاب للجامعات والمعاهد العليا داخل وخارج البلاد

وقامت وزارة بكري عديل بفتح مكتب لاستلام شهادات بعض الطلاب لحوالي ألف منحة دراسية مقدمة من الجماهيرية الليبية... وبالرغم من أن بكري عديل قد قال في تصريحات صحفية بعد الضجة التي أثارت حول التجاوزات في المنح بالرغم من أنه قال أنها ليست منحا وإنما هي اتفاقية بين البلدين فإن الدكتور صلاح الكارب رئيس المجلس القومي للتعليم العالي قد أكد أن المجلس هو المختص بذلك ولم تعرض المنح عليه للنظر فيها كما نفى كل من البروفسير يوسف فضل رئيس لجنة القبول وصول أي إخطار بهذا الشأن رغم أن المكتب هو المسئول عن ذلك!! ولم يحدث التلاعب في المنح الليبية فحسب وإنما تم ذلك في المنح التعليمية لكل من سوريا والعراق والاتحاد السوفيتي وقد نال حزب الأمة نصيبه من هذه المنح وإن كان نصيبه أقل من الأحزاب العقائدية السودانية التابعة للدول المذكورة.

مايو تشتم الطائفية

قررت محكمة مدبري مايو فتح بلاغ جنائي تحت المادة ١٩٢ (١) من قانون العقوبات ضد صحيفة (الاتحادى) الناطقة باسم الحزب الاتحادى الديمقراطى لنشرها مقالا افتتاحيا بمس اجراءات المحكمة ويقذف فى حق المتهمين وقد طالب مولانا القاضى يوسف دفع الله رئيس المحكمة بالاسراع فى اجراءات التحرى تحت اشراف النائب العام وحذر الصحف من التأثير على سير العدالة وطلب من النائب العام البت السريع فى البلاغين المفتوحين فى وقت سابق من المحكمة ضد كل من وكالة السودان للأنباء وصحيفة الايام. واتى قرار محكمة مدبرى مايو بعد ان كتبت (الاتحادى) فى عددها الصادر بالسبت ٢٩ شوال ١٤٠٦ هـ كتبت تقول : (ولقد كان من الطبيعى لشعب ذاق كل ويلات العذاب والحرمان على ايدى جلاديه من انقلابى مايو المشنوم ان يكون عقله لهم بقدر ما ارتكبوا من جرم فى حق شعبنا حين فنكوا بالشيوخ ونكلوا بالنساء والاطفال ليمارسوا كل اساليب التصفيات الجسدية التى راح ضحيتها احد الزملاء الصحفيين مثلاً اغتالوا من قبل الزعيم الازهرى والامام الهادى المهدي ومحمد صالح عمر وعبد الخالق محبوب والشفيع احمد الشيخ وعدد من الشرفاء الوطنيين).

والى هنا لم تلق صحيفة الاتحادى ولكن على القارئ ان يقف ليتأمل هذا الخلط العجيب للأوراق فالاتحادى تقول ان انقلابى مايو قد اغتالوا الزعيم الازهرى والامام الهادى ومحمد صالح عمر وعبد الخالق محبوب.. وعبد الخالق محبوب كما يعرف القاصى والدانى هو سكرتير الحزب الشيوعى السودانى الذى ساند مايو واشترك بثلاثة من رجاله القياديين فى مجلس قيادة الانقلاب وياشر كل التصفيات الدموية فى ودنوبلوى والجزيرة ابا ولو كان العسكريون الذين ينتمون الى الحزب الشيوعى احياء لوقفوا امام القضاء

السودانى ليواجهوا نفس الاتهامات التى يواجهها ابو القاسم محمد ابراهيم ورفاقه. لقد خلطت (الاتحادى) وهى تحلول ارضاء الشيوعيين بين القاتل والقتيل فمن قتل الازهرى ومحمد صالح عمر والهادى المهدي غيز عبد الخالق محجوب والشفيح احمد الشيخ؟؟

وتمضى صحيفة الاتحاديين قائلة : (نقول كان من الطبيعى ان نكتم انفس مجرم مثل ابى القاسم محمد ابراهيم لا ان يترك له الحبل على الغارب ليشكك فى كل مقومات البناء الديمقراطى ويسىء الى كل الشرفاء.. اننا اذ نسجل للمرة الالف استهجاننا لهذا المخطط المكشوف الذى يسعى لتشويه تجربة الحكم الديمقراطى الوليد لا يفوتنا ان ننبه الى خطورة استخدام ساحات العدالة الى مزايدات سياسية مكشوفة تهدف الى القضاء على اى خطوة لتأمين المسيرة الديمقراطية ولا نامت اعين الجبناء).

فالاتحادى لا يعجبها فتح المجال للمتهم الاول ابو القاسم محمد ابراهيم ليتكلم ويدافع عن نفسه ولذلك فهى ترى ان اتاحة الفرصة لابى القاسم مخطط مكشوف يسعى لتشويه تجربة الحكم الديمقراطى الوليد. من الواضح ان صحيفة الاتحادى قد انزعجت جدا من هجوم ابى القاسم العنيف ضد ما سماه هو (بالحكم الطائفى وأذئاب الاستعمار) ولذلك فانها ترى من الطبيعى كتم انفس ابى القاسم الذى أطلقت عليه صفة الاجرام قبل ان تدينه المحكمة!!

وقبل صحيفة الاتحاديين كانت « صوت الامة قد ذكرت اكثر من مرة وهى تعلق على محاكمة مدبرى مايو بان هذه المحكمة قد تحولت الى محاكمة للشعب السودانى.

لقد تابع الراى العام السودانى باهتمام بالغ جلسات محاكمة مدبرى مايو والتي كانت تنقل عبر الاذاعة والتلفزيون وقد اكتسبت جلسات هذه المحاكمة هذا الاهتمام لان الجيل المعاصر للانقلاب يريد ان يعرف ماخفى من الحقائق والاسرار عن ذلك الانقلاب فما كل ماحدث قبل سبعة عشر عاما من الزمن قد كشف بالأدلة والبراهين والوثائق وما كل ما كان يعرفه ويفعله الانقلابيون او ما كان يفعله الحكام السابقون للانقلاب المايوى قد أميط عنه اللثام.. ولما اتاحت الفرصة ليقفوا جميعا امام العدالة وتواجههم بشهودها وادلتها فمن الطبيعى ان يسارع المواطنون لمتابعة ذلك المسلسل المثير!!

لقد ولد جيل كامل فى عهد مايو ولقد وجد هذا الجيل مايوى عطشه فى الاستماع الى المحاكمة ومن اجل تملك الحقائق للراى العام وتبصيره بقضايا وطنه ومواقف قاده فى الماضى والحاضر كانت موافقة القضاء السودانى على اذاعة وتلفزة هذه المحاكمة التاريخية وهذه فضيلة تحمد للقضاء السودانى. لقد تابع الراى العام السودانى جلسات المحكمة واستمع الى هيئة الاتهام وشهود الاتهام. من شهود الاتهام كان الصادق المهدي الى ادلى بشهادته يوم ٨ شوال ١٤٠٦هـ وقال ضمن ماقال : (ان حزب الامة اعلن استعدادة للتفاهم حول الدور الاصلاحى للانقلاب وتحويله الى حكم قومى) وقال فى رد على سؤال حول علاقته بالعسكريين : (انه قد اوصى المسؤولين بقبول محجوب برير

محمد نور في الكلية الحربية رغم انه لم يكن رئيسا للوزراء الا انه كان شخصية سياسية معتبرة).

ووقف احمد على الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة امام المحكمة وقال :
(انه كان عضوا بالمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى وانه اراد بذلك تحطيم مايو من الداخل)!!

اذن فان وقوف كبار رجالات السلطة امام المحكمة للدلاء باقوالهم وافاداتهم قد زاد من الاقبال على متابعة جلسات المحكمة من خلال الاذاعة والتلفزيون!!

وبعد ان فرغ شهود الاتهام من الادلاء باقوالهم بدات المحكمة في الاستماع للمتهمين واولهم ابو القاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الانقلاب والذى تولى مناصب عديدة طوال الحكم المايوى ومنها وزارة الداخلية ووزارة الزراعة ورئاسة المجلس الاعلى للشباب والرياضة ومنصب الامين العام للاتحاد الاشتراكى وخطر من هذا كله فقد كان ابو القاسم نائبا اول لرئيس الجمهورية بعد المصالحة الوطنية!

ووقف ابو القاسم يتحدث في المحكمة واشاد بها باعتبارها محاكمة تاريخية وقال : (ان ثورة ابريل هي ثورة حتمية لتصحيح المسار) ثم بدا في الهجوم على الاحزاب الطائفية التى كانت تحكم البلاد قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ واتهما بتمزيق وحدة السودان وسبب تاخره وتخلفه وقال : (ان نهجها هو نهج الاستعمار وبلادنا قد ضاعت في عهد تحكم اذناب الاستعمار).

وقد كان ابو القاسم متحمسا في حديثه ونبهته المحكمة اكثر من مرة لترك الخطابة والتركيز على الحقائق فقال : (انه لا يعتمد الخطابة وانما يعبر عن احساسه ومشاعره).

واستمر ابو القاسم في هجومه على الاحزاب ورد على الصادق المهدي الذى قال ان مايو قد كادت ان تجعل مصر السودان كمصير لبنان، فقال ابو القاسم : (ان الصادق المهدي ينسى ان لبنان قد مرقتة الطائفية وان زعماء الطائفية في السودان قد ضيعوا تراث الاجداد بالخلافات والمصالح الشخصية).

وصدرت تعليمات بإيقاف اذاعة مدبرى مايو وقال رئيس الوزراء الصادق المهدي لصحيفة (السياسة) الصادرة صباح السبت ٦ ذو القعدة ١٤٠٦ هـ :
(ان السيد وزير الثقافة والاعلام هو الذى اصدر تعليمات بإيقاف اذاعة محكمة مدبرى انقلاب مايو) ولكن وزير الثقافة والاعلام محمد توفيق المنتمى للحزب الاتحادى الديمقراطى نفى حديث رئيس الوزراء وقال لصحيفة السياسة الصادرة بالاخذ ٧ ذو القعدة ١٤٠٦ هـ : (انه ليس من اختصاصه التدخل في شئون المؤسسات والهيئات الاعلامية التى من بينها الاذاعة والتلفزيون) فايهما نصدق رئيس الوزراء الصادق المهدي ام وزير محمد توفيق؟

ان إيقاف اذاعة محاكمة مدبرى الانقلاب المايوى قد كان ضربة موجهة للديمقراطية ومحاولة لحجب الحقائق عن الشعب السودانى.
لقد كشف إيقاف اذاعة محاكمة مدبرى الانقلاب المايوى نموذجا للضيق

بالديمقراطية ومنع الشعب من حقه في معرفة خبايا الماضي ولكن هاهو الشعب يعرف الكثير من حقائق الحاضر وما تم في امر التسويات وتبديد المال العام كل حلقة في سلسلة طويلة خنت وقتلت التجربة الحزبية الثالثة.

في تصريحات صحفية كشف مبارك المهدي وزير الصناعة عن مخالفة كبيرة للمصانع التي يعتمد انتاجها على السكر. وقال الوزير ان ٦٠٪ من السكر المخصص لتلك المصانع لم يستعمل في الصناعات المحددة له وتم بيعه عن طريق السوق الاسود حيث تم استهلاك الكمية المخصصة لها في السعة اشهر الاولى من بداية هذا العام. وقال مبارك المهدي : (انه لحسم هذه التجاوزات فقد تم الاتفاق مع اصحاب المصانع على اجراء تسويات بتسديد قيمة السكر الذي لم يستخدم في الصناعة باعتبار انه لم يتم انتاجه كسلع للجمهور ولم ينعكس في شكل رسوم وعائد للخزينة العامة).

واستمر الوزير قائلا وهو يتحدث عن التسويات التي تمت مع اصحاب المصانع : (ان جملة المبالغ التي تحت التحصيل من اول دفعة في المصانع وصلت الى مليون ونصف مليون جنيه تقريبا).

وكان لابد ان تلاقي تصريحات مبارك المهدي انتقادات حادة.. لقد دخلت الحكومة في فوضى التسويات المالية مع المفسدين الذين يتلاعبون بقوة الشعب وسلعته الضرورية.. ان مثل هذه التسويات يجب الاتيقل وكل من المفترض ان يساق عشاق الثراء الحرام الى ساحات المحاكم فلذا كانت المصانع تشيد للنهب والسلب فيجب ان تغلق ابوابها وتفتح ابواب السجن لتستقبل اصحابها وهذا هو القلب الادنى للمفسدين في الارض والذين يخربون الاقتصاد الوطني ويتاجرون بحقوق اليتامى والارامل والمساكين. وعقوبهم الحقيقي ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلف او ينفوا من الارض ولكن الشريعة الحاسمة معطلة!

واذا كان الوزير يقول ان ٢٤ مصنعا بالعاصمة القومية وحدها قد ثبت تلاعبها في حصص السكر فلن اية تسويات مع المليونيرات اللصوص هي اعتراف بالسوق السوداء واضفاء للشرعية عليها..

ان وزير الصناعة لا يحق له اجراء تسويات مع تجار السكر المباح في السوق السوداء والجلوس في منضدة واحدة للتفاوض مع اللصوص!

ان وزير الصناعة يقول مفاخر : (لقد عادت التسويات المالية بمليون ونصف مليون جنيه) ولكنه لم يحدث الشعب عن الملايين التي كسبها عشاق الثراء الحرام من تجارتهم السوداء.. لم يقل كم من طفل مات بسوء التغذية والسكريا في السوق السوداء!؟

لقد سارت الحكومة في المنحدر الكريه واثبتت انها لا تقرن الافعال بالاقوال.. لقد سبق للنائب العام والذي تولى منصبه من حزب الامة عبد المحمود الحاج صالح سبق للنائب العام ان رفض مبدا التسويات وقال في حوار نشرته صحيفة حزب الامة في عددها الصادر بالاحد ٩ شوال ١٤٠٦ هـ : (فيما يتعلق بالتسويات فقد اتخذنا مبدا اللاتسويات وتحت اي ظرف حتى

لو عادت للسودان ببلايين الدولارات. الموضوع هو ليس ان تأتي بدولارات للبلد وانما هي مبادئ واسس فلذا حافظنا على المبادئ والاسس فاننا لا نحتاج لدولارات فنحن لا نستمر في هذه الحكومة الى الابد ولكننا نريد وضع اسس وقواعد ومبادئ. ثم ان مبدأ التسويات في الظروف الخاصة موضوع خطر فعلي أي معيار تتم هذه التسوية؟ اعتقد ان القانون واضح ونحن نطبق القوانين بحذافيرها وليس لنا خيار في ان نقدم هذا للمحكمة ونحجب هذا ولن ننغصس او نختلق لنفسنا خيارات ليست لدينا فلما ان تذهب للمحكمة لتحكم او انت برىء).

وهكذا اعلن نائب عام الحكومة رفضه للتسويات وقال انها غير عادلة وانهم لا يملكون سلطة لاجرائها، ولكن هاهو مبارك المهدي يشطب وبجرة قلم ما اعلنه عبد الحمود الحاج صالح.. انهم وزراء آل البيت ومقطعه مبارك المهدي جر الولايات على حزب الامة كما يعرف كل اهل السودان!

واذا كان المال العام قد بدد في التسويات التي تتم في الظلام فقد بدد اكثر في سفر الوفود الخارجية.. لقد اثبتت المعارضة في ردها على خطاب للحكومة ان ما يقارب المليون جنيه قد انفلتت الحكومة في رحلاتها الخارجية وفي شهرين فقط بينما انفلتت حكومة العهد الانتقالي وفي عام كامل اقل بكثير من هذا المبلغ. وقد تحدث زعيم المعارضة امام الجمعية التأسيسية قائلا : (النهج الصالح للحكم لا يقوم الا على السنن والهدى الصالح عفة في اليد واللسان ونساي عن الشبهات وهمس المجالس وعدل بين الناس مهما تباین الجاه والولاء السياسي. والعدول عن ذلك قد اودى بالديمقراطية من قبل مرتين وهو من بعد يتهدد الثالثة الا اذا اعتبرنا بقول الله تعالى : [يا ايها الذين آمنوا جعلنكم خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله] اننا اذ نرحب بالمبادئ التي اعلنتها الحكومة في هذا المجال واعلانها العزم على الحد من مصروفات الانفاق الحكومي ندعوها الى ان تعيد النظر في امر التوسع في انشاء المناصب ذات المستوى الوزاري داخل الجهازين التنفيذي والتشريعي كما ندعو الى ضبط سفر الوفود الى الخارج تقديرا للظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد خاصة وان الاختصاءات تكشف ان تكلفة سفر الوفود للمهام الخارجية في شهرى مايو ويونيو ١٩٨٦ قد بلغت ما يقارب المليون جنيه سوداني (٨٧٨, ٩١٣, ٩١٣) جنيها على حين ان مجموع تكلفة الرحلات الخارجية قد بلغت طيلة العهد الانتقالي مبلغ (٢٩٦, ٦٧٤, ٦٧٤) جنيها).

إسقاط الحدود الإسلامية

رهان سباق الخيل

في عددها الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٦ ذكرت مجلة [الأشقاء] ان السيد رئيس الوزراء الصادق المهدي قد التقى في اجتماع مطول باللجنة الخاصة بسباق الخيل حيث ناقش مع اللجنة المشاكل التي تواجه رياضة سباق الخيل. وقالت المجلة [ان أعضاء اللجنة قد طرحوا امام السيد رئيس الوزراء عددا من القضايا التي تعوق انطلاق هذه الرياضة] واضافت المجلة [ان اللجنة قد طلبت من السيد الرئيس السماح بعودة المراهنات على الخيول التي كانت سائدة قبل تشريعت سبتمبر ١٩٨٣ وقد وعد رئيس الوزراء بحل تلك المشكلات].

وما نشرته المجلة المذكورة عن محاولات لاعادة الرهان المحرم على سباق الخيول يعني ان الطبقة المترفة الغنية تريد من رئيس الوزراء إعادة الحياة الى لعب الميسر لان قوانين الشريعة قد حرمت على الميسورين ملاذاتهم. نعم ان المدن الالهية تستعد الآن وبعد ان حلت جميع المشكلات لمشاهدة سباق الخيل والرهان على الحرام على فوز ذلك الحصان او تلك المهرة سليفة فرس عنقرة بن شداد العبسي ويا له من عبث يتم في نهاية القرن العشرين! اثرياء المدن وطبقاتها الغنية والتي تنعم بصيد البر والبحر لا ينقصها إلا الرهان الحرام على سباق الخيول ربما لان مباريات الهلال والمريخ رياضة شعبية ورياضة غير محرمة اما الرهان على سباق الخيل ففيه لذة المغامرة وحلاوة القمار ومن شأنه تصريف اموال السفهاء من الطبقات العليا الذين يسكنون الطوايق المتعالية.

ولكن هل صحيح ان رئيس الوزراء وعد بحل المشكلات التي تعيق انطلاق رياضة سباق الخيل؟

ان مجلة «الأشقاء» تؤكد ذلك... وبالرغم من ان الاطفال يموتون من الجوع في غرب السودان وفي غابات الجنوب ومن الجوع والبرد في صحارى العتمور وبيوضة فان اغنياء المدن ومترفيها يجتمعون طويلا برئيس الوزراء ليجنوا عودة القمار الذي حرّمه قوانين سبتمبر ١٩٨٣! فهل وقت رئيس الوزراء رخيص الى هذه الدرجة لكي يبذل في بحث عودة المراهنات؟

هل وصلت الاغنية الى الجنوب؟ هل امنت نوري الهذام؟ هل فرغنا من إعادة الحياة الى المدارس الابتدائية وتوفير الاثاثات لها والطباشير والمعلمين؟ وبعد هذا وغير هذا هل بقي لرئيس الوزراء من الوقت ليستمع الى اقتراحات ومطالبات بعودة مراهنات سباق الخيل مرة اخرى؟

وليس من الغريب ان يطلب المطالبون بعودة الرهان الحرام وما قاموا به يناسب المناخ العام الذي عاشته البلاد في عهد التجمع وفي عهد حكومة السيدين. انه المناخ المعادي للقوانين الإسلامية التي يطلقون عليها اسم قوانين سبتمبر!! فالاسلام الذي شرع القطع والصلب وحرّم الردة عن الدين

ووضع تحذير الخيل في سفة القمار قد قالوا انه تجربة شائعة تستحق مزيلة
 التاريخ لكي لكي تعود الخضرة الى ميدان سباق الخيل!
 وفي مثل هذا المناخ جمعت الحدود ووقف نواب الطائفية والشيوعية
 ضد تطبيق الشرع الحازم الحاسم وشطبت البلاغات الحدية وطلبت امانة
 محمود محمد طه بالتعويض عن حكم الله الذي نفذ في والدها الذي كتب
 [الاسلام بشريته الاولى لا يصلح لانسانية القرن العشرين] فقد قل طه
 ابراهيم جربوع المحامي لصحيفة الميدان الصادرة بالاربعاء ٩ ربيع الثاني
 ١٤٠٧ هـ [انه تقرر بعد التشاور مع اسرة الشهيد محمود محمد طه رفع
 دعوى بالتعويض المادي عن جريمة الاغتيال وقد تم الاتفاق ان يكون مقابل
 التعويض منزل تقدمه الحكومة ليخصص لمحف باسم المحكوم عليه تعرض
 مؤلفاته الفكرية]. ان الحكومة مطالبة بتقديم منزل تعرض فيه على الجمهور
 كل مؤلفات محمود محمد طه المعادية للشريعة الاسلامية بما فيها مؤلفه
 الشهير [الاسلام برسالته الاولى لا يصلح لانسانية القرن العشرين].
 كل هذا يتم ولماذا لا يتم ورئيس الوزراء نفسه قد شارك في مذكرة
 التجمع الشهيرة التي طالبت الحكومة الانتقالية بإلغاء قوانين القطع
 والصلب! ولماذا لا يتم ورئيس الوزراء قد وعد المحامين العرب في مؤتمرهم
 الاخير بإلغاء قوانين سبتمبر وقال انه قد جمد الجوانب القبيحة منها! وبعد
 هذا سنتاني اسيرة ذلك اللص الشهير تطالب بالقصاص لابنها الذي روع
 العاصمة القومية وتطالب بالثار من الدكتور المكشفي طه الكباشي!!
 ويأتي كل مقطوع ليطلب منزلا او حديقة او حصانا او ميدانا للسباق
 تعويضا عن حقوقه التي ضيعتها قوانين سبتمبر! ألم يقرأ الصديق المهدي
 سيرة ابي بكر الصديق الذي سير الجيوش لقتال المرتدين الذين منعوا حق
 المسكين والفقر ورفضوا دفع الزكاة؟؟
 ألم يقرأ سيرة الفاروق عمر والذي لو كان حاكما لسار في طرقات المدينة
 ومجلد الاغنياء السفهاء الذين يراهنون بالاموال وينفقونها في الحرام بدلا من
 دفعها لمستحقها!!
 ان حكام الطائفية وبدلا من ان يقرأوا الآية القرآنية [واعدوا لهم ما
 استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله] بدلا من ان تربى
 الخيل وكل ما من شأنه تزويدنا بالقوة لهزيمة الاعداء في الداخل والخارج فما
 نحن نربي الخيل للرهان الحرام...!!
 اننا لا نعد ما استطعنا من قوة لهزيمة الاعداء... لقد اصبحنا اضعف
 عزما واكثر جبنا.. واستمعوا الى رئيس الوزراء وهو يشكو عدوان اثيوبيا في
 تصريحات صحفية نشرتها وكالة السودان للانباء في يوم الاثنين ٨ ربيع
 الثاني ١٤٠٧ هـ قال رئيس الوزراء [ان السودان تقدم بشكوى لمنظمة الوحدة
 الافريقية بشأن العدوان الاثيوبي المتكرر على حدود البلاد في الشرق والغرب]
 و اضاف [ان السودان سيبلغ المنظمات الدولية والاقليمية بالعدوان الاثيوبي
 وان الحركة الشعبية تعتبر عدوانا اثيوبيا على البلاد].
 وجاءت تصريحات رئيس الوزراء بعد ان عقد مجلس الدفاع الوطني

اجتماعا مطولا يوم السبت الموافق ٤ ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ وقد ناقش اجتماع مجلس الدفاع الغارات الاثيوبية المتكررة على الحدود الشرقية والاجراءات الامنية التي ستتخذ لتأمين تلك الحدود!!

ان الحرم السوداني لم يعد آمنا ولا بد ان تتفاقم مشكلة الوطن ان هان امل التحديات واصبح يدبج الشكوى ويستغيث بمنظمات لن تعيد حقا مستلوبا.. ان رئيس الوزراء يعلم مدى كراهية حكام اثيوبيا ومطامعهم في ارضنا.. واثيوبيا كانت ولا تزال تحشر انفها في شئوننا الداخلية ولا ينسى رئيس الوزراء كيف تصدى لها بادي ابوشلوخ وحاربها الخليفة عبد الله وسلمها حمدان ابوعنجة ذلا ومرغها في وحل الهزيمة وقطعت جيوش المهدي رأس ملكها يوحنا وجيء به الى البقعة المباركة ام درمان!!

فالدفاع عن امن وسلامة السودان يبدأ بتحديد من هو العدو ومن هو الصديق وهذا ما لم تفعله حكومة الصادق المهدي فمنذ ان تولت السلطة حرصت هذه الحكومة على مد الجسور الى اثيوبيا باعتبار ان ٩٩٪ من اوراق حل مشكلة الجنوب في يدها فهي التي تاوي جون قرنق وتدعمه عسكريا وماديا وسياسيا واعلاميا ولولاها لما قامت له قائمة!! وحتى قبل وصوله الى السلطة حرص الصادق المهدي على ترضية اثيوبيا ولذلك فقد خلا برنامجه الانتخابي المعروف بنهج الصحة من اي حديث عن دعم فصائل المقاومة الارترية التي شردتها القوى المستبدة والحاكمة في بلاد الاحباش.. ان رئيس الوزراء في برنامجه الانتخابي رفض ان يخسر النظام الاثيوبي ولو بمجرد الحديث عن دعم المستضعفين الذين شردوا من ديارهم!

وبعد ان وصل الى الحكم حافظ رئيس الوزراء على لهجته الودية مع جارتنا المحاربة قبل وبعد عهد بادي ابوشلوخ.. نعم لقد حافظ الرجل على لهجته الودية كلما تحدث عن اثيوبيا او عن حلفاء اثيوبيا الذين يعدون جون قرنق بالمال والسلاح والدعم السياسي والاعلامي فينطلق المتمردون من ديار منقسو لتدمير ديار الصادق المهدي!

ففي مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء اجاب على سؤال حول الموقف من الدول التي تمد قرنق بالسلاح اجاب قائلا [ان مصادر السلاح متعددة ولا يمكن ان نجزم دولة بعينها وحتى الدول التي كانت تدعم قرنق في العهد المباد فان مواقفها ستتغير بتغير الاوضاع في السودان] وهكذا كان حاكم السودان الجديد مليئا بالامل ولذلك فهو لا يريد ان يدين لا اثيوبيا ولا الاتحاد السوفيتي ولا امريكا.. وفي اعتقاده ان هذه الدول التي دعمت حركة التمرد في عهد نميري فانها كانت تفعل ذلك نكالية في نميري الذي حطمت عرشه ثورة الجماهير في رجب ابريل..

وبعد سقوط نميري وصعود الصادق المهدي فان حاكم السودان كان يعتقد ان الدول الحليفة لقرنق سوف تقطع عنه المساعدات فيضطر الى الجلوس والتفاوض وقبول السلام ولكن لقد اخطأ رئيس الوزراء الحساب.. لم تنفعه لهجته الودية ولا صمته في برنامجه الانتخابي عن حق مستضعفي ارتريا ولم تقربه زيارته الى اعدائنا التاريخيين والعقائديين في اديس ابابا ونairobi ولا وضعه لأكليل الزهور على ضريح الزعيم الشيوعي الكافر لينين

الذي صنع دولة السوفييت العظمى التي تمد قوتها وتمد انيويبا بالطائرات والصواريخ والقنابل لضرب شعب السودان!!

ان فلن التوحد للعالم الخارجي المعادي لنا لا يجدي ولا يفيد وعلى حكمانا ان يتعلموا من تجربة الرئيس المصري محمد انور السادات الذي كان يتحدث عن قضية الشرق الاوسط ويقول ان ٩٩٪ من اوراق الحل في يد امريكا.. ولم تنفع امريكا باوراقها الـ ٩٩٪ واضاع السادات التاريخ والجغرافيا.. واضاع الامجاد في الارض واضاع دماء الشهداء واخيرا اضاع نفسه!

ان الذي يجب ان يعرفه رئيس الوزراء هو من هو الصديق ومن هو العدو حتى لا تغرق البلاد في الاوهام.. وعلى رئيس الوزراء ان يراهن على تقوية الجبهة الداخلية وتوعيتها بمؤامرات اعداء السودان وعليه ان يعمل على دعم القوات المسلحة ودعم فصائل الجهاد الارثوخي حتى نأمن شروق حكام الاحباش.. ان حكومة الصادق المهدي كانت مشغولة بنقاش عودة المراهقات عن قتال الاحباش ثم شغلتها قضية اخرى هي انتخابات الدائرة ٥٠ وصراع الاقليل في ام درمان الجديدة!

في صباح السبت ١١ ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٨٦ بدا الاقتراع في الدائرة ٥٠ [ام درمان الجديدة] وتنافس عليها ثلاثة مرشحين رئيسيين هم الشيخ محمد محمد صادق الكاروري [الجبهة الاسلامية القومية] علي احمد سليمان [الاتحادي الديمقراطي] وعبد الرحمن عبد الله نقد الله [حزب الامة] ومنذ البداية لوحظ ان كوادر اليسار في الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي الاشتراكي يعملون مع مرشح حزب الامة.. ان الكوادر اليسارية تحسب حساباتها جيدا فهي تعلم انها في حالة اضمحلال وتراجع وضمور في الشعبية بدليل ان الحزب الشيوعي السوداني لم يحقق في الانتخابات الاخيرة اكثر من ١,٧٪ من جملة اصوات الناخبين وكذلك حزب البعث والذي نال اقل من ١٪ من الاصوات في الانتخابات.. اذن فلا بديل للحزبين اليساريين سوى دعم مرشح حزب الامة على الاقل لسد الطريق امام مرشح الجبهة الاسلامية حتى لا يفوز بالمقعد الذي خلا بوفاة صلاح الصديق المهدي شقيق رئيس الوزراء والذي توفي في حادث حركة اثناء عودته الى الخرطوم من واجب عزاء.

لقد دخل حزب الامة هذه الانتخابات متوترا فهو يتوقع السقوط ويخشى ان تكون نتيجة إعادة الانتخابات في الدائرة عقابا جماهيريا سريعا بعد ان خان قضية الشريعة وفشل في حل مشكلات الامن من الجوع والخوف وعجز عن بسط السيادة الوطنية في البلاد!

ان حزب الامة يخشى مرشح الجبهة الاسلامية الشيخ الكاروري وهو زعيم اسلامي ينال الاحترام في الساحة السودانية وله منزلة خاصة في نفوس الجماهير التي لا تنسى ان هذا الشيخ.. هو من الرجال الاوائل الذين افنوا شبابهم في مناصرة قضية الاسلام وجعله ديننا ودولة ثكنة ومسجد جامعا

وجامعة وعملا روحيا من أجل الآخرة وعملا ماديا من أجل الدنيا.. كان الكاروري من دعاة الدستور الاسلامي وكان شعاره الثابت في كل الانتخابات التي خاضها [القرآن مطلب دستوري.. الفانوس رمز الكاروري] وبمثل هذا اللحن المضيء كان يتغنى الاطفال والشيوخ!

ودخل الكاروري انتخابات الدائرة ٥٠ هذه المرة بشعار اخرج حزب الامة [الكاروري وجوده ضروري في الجمعية التأسيسية] وكان الشيخ يقول [ان الجبهة الاسلامية تخوض الانتخابات متمسكة بقوله تعالى [واوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا] ان حزب الامة لم يوف بعهد للجماهير فاسقط نوابه في البرلمان اقترحا ينادي بتنفيذ الاحكام الاسلامية وفاجر رئيس الوزراء بتجميد الشريعة وقال امام مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في الخرطوم [اننا قد جمدنا الجوانب المستقبحة من الشريعة] وبالطبع كان يعني الحدود فهي التي ظلت تعاني من التجميد!

وكان الكاروري يقول في ندواته السياسية [التركيبة الطائفية الحكيمة بعد ان ضمنت الوصول الى السلطة تراهن على نسيان الجماهير لعودها الانتخابية وفي نفس الوقت تستفيد من تجميد الشريعة لارضاء الاقليات غير المسلمة والقوى الاجنبية.. ان الضغوط الاجنبية تؤثر تأثيرا بالغا على اهل الحكم والدليل على ذلك حديث رئيس الوزراء لاذاعة جوبا فقد ذكر بصريح العبارة وهو يتحدث عن إبعاد الجبهة الاسلامية عن المشاركة في السلطة ذكر ان اشراك الجبهة ضار لانه يستعدي الاقليات غير المسلمة والقوى الخارجية. ولا يقصد رئيس الوزراء الجبهة الاسلامية كحزب وانما يقصد المبادئ التي تطرحها ولذلك فحينما وعدت الحكومة بتقديم بدائل اسلامية لقوانين سبتمبر خلال اربعين يوما مضت الايام المحددة والشهور ولم يظهر البديل وهذا وما اكتشفه العلماء الاسلاميون الذين زاروا البلاد فلم يجدوا بدائل لقوانين سبتمبر!!

واخرج الشيخ الكاروري حزب الامة لانه كان يذكر الجماهير عامة وجماهير الانصار خاصة انه رفيق كفاح امامهم الراحل الهادي المهدي فقد قادا معا معركة الجزيرة ابا ضد نظام الحكم المايوي المتحالف مع الشيوعيين في ذلك الزمن وهما حزب الامة يتحالف مع الشيوعيين ضد الكاروري في الدائرة ٥٠. ان حزب الامة دخل انتخابات الدائرة ٥٠ متوترا والدليل على ذلك ان رئيس الوزراء الصادق المهدي قاد مظاهرة رسمية تحت عنوان [تابين الشهيد ومسيرة، الوفاء] وفي تلك المسيرة استغل رئيس الوزراء آلة الدولة وبريقها وسلطتها وسياراتها الرسمية لمصلحة حزبية معلومة حيث تصاحب ذلك في زمان ومكان الحملة الانتخابية بام درمان الجديدة.. لقد كان من الغريب حقا ان يتم تكريم وتابين المرحوم صلاح الصديق المهدي وإقامة المؤسسات والمنشآت باسمه في سياق الدعاية الانتخابية لقد فقد حزب الامة سمعته السياسية والادبية حتى وان كسب الدائرة!

ومما يدل على توتر حزب الامة وهو يخوض انتخابات الدائرة ٥٠ استعمال الاساليب الفاسدة مثل جلب الانصار والمؤيدين من دوائر اخرى وخاصة الدائرة ٥١ المجاورة والتي سبق ان فاز فيها صلاح عبد السلام

الخليفة.. لقد ضبطت أكثر من خمسين حالة تزوير وفتحت بلاغات ضد المزورين تحت المادة ١٣ وحكمت محكمة جنائيات أم درمان برئاسة القاضي بشارة عبد الله بشارة في بلاغات المخالفات القانونية في الدائرة ٥٠ على عدد من أعضاء حزب الأمة!

وبلغ توتر حزب الأمة مداه في حادثة الاختطاف الشهيرة بالدائرة.. ففي عده هذا الصادر صباح الجمعة ١٧ ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ نشرت صحيفة الأسبوع بياناً من رابطة أبناء كردفان ودارفور بالحزب الاتحادي الديمقراطي بالدائرة ٥٠ وفي البيان الذي بدأ [باسم الله، والوطن، والديمقراطية والحرية] جاء أن عضو الرابطة أبوبكر زكريا قد تعرض للخطف والحبس بواسطة مجموعة تنتمي لحزب الأمة حيث كان زكريا المذكور يعمل في الانتخابات السابقة مع حزب الأمة ولكنه وفي الانتخابات الحالية انضم بطوعه واختياره للحزب الاتحادي الديمقراطي لإيمانه وقناعاته بمبادئ الحزب وتعضيداً لمرشحه ابن الدائرة علي أحمد سليمان!!

وكان علي أحمد سليمان مرشح الاتحاديين قد تحدث قبل يوم واحد لصحيفة الأسبوع نفسها وقال [أن اختطاف الناس شيء غريب في السودان وأن الشخص المخطوف كان ينتمي لحزب الأمة وفشلت محاولة إرجاعه للحزب بعد استقالته ولقد تم اختطافه وأخطرنا بذلك وقمنا بإبلاغ الشرطة واثناء عملية بحثنا قامت مجموعة من الأشخاص بحجز عربة الأستاذ حامد سليمان وتجمع حوالي أربعة أشخاص هددوه]. وقالت صحيفة الأسبوع [أن بعض الشباب بالحارة العاشرة اعترضوا المواطن ع. س. ح. وآخرين من الحزب الاتحادي الديمقراطي بحجة أن المذكور يحمل مبالغ مالية لتوزيعها على أفراد إحدى قبائل غرب السودان من أجل كسب أصواتهم إلا أن ع. س. ح. أخرج مسدساً ليدافع عن نفسه!

لقد قال مرشح الاتحاد الديمقراطي بالدائرة ذات مرة [أن العلاقات قائمة بين الحزبين المؤتلفين منذ فترة طويلة ويجب ألا نسمح للجو السياسي بتعكيرها] ومن الواضح أن حديث علي أحمد سليمان هو حديث التمنيات فأين صفو العلاقات مع التزوير والاختطاف والرمي في الغرف المهجورة؟؟ وكيف يكون التعكير إذا لم يكن إشهار المسدسات تعكيراً للمزاج السياسي؟! أن انتخابات الدائرة ٥٠ قد أثبتت أن الائتلاف بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي يقوم على أرض هشة. لقد تبدد الشعار الذي طالما رفعه حزبا الطائفية أيام الانتخابات وكان يقول [الختمية والأنصار صف واحد لن ينهار] وفي الدائرة ٥٠ رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي أن يتنازل لحزب الأمة وقرر أن ينافس به بدلاً من أن يرد له الدين حينما وقف حزب الأمة مع بقية الأحزاب التي دعمت مرشح الاتحاد الديمقراطي حسن شبو في دائرة الصحافة جبرة!

وفاز نقد الله مرشح حزب الأمة ونال [٨٧٦١ صوتاً] ونال مرشح الاتحاديين [٦٤٠٥ صوتاً] بينما نال مرشح الجبهة الإسلامية [٧٥٧٠]

صوتا] ومن المعلوم ان الأحزاب التي تسمى نفسها بقوى الانتفاضة قد دعمت مرشح حزب الأمة وهي الحزب القومي السوداني وحزب البعث وبعض التنظيمات الأخرى وكانت هذه الأحزاب قد نالت في هذه الدائرة في الانتخابات السابقة لهذه الانتخابات ما جملته [١٤٥١ صوتا] فعندما تخضم هذا من أصوات نقد الله نجد انه سيحصل على [٧٣١٠ صوتا] وهو ما يجعله يتفوق لو نزل بلا دعم من قوى الانتفاضة ويفوز الكاروري عليه بفارق ٢٦٠ صوتا!

لقد كتبت صحيفة [صوت الأمة] في عددها الصادر بالعدد ١٩ ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ تحت عنوان [توقع فوز حزب الأمة بنسبة ٤٥٪ من الأصوات بالدائرة ٥٠] كتبت تقول [ثم يجيء قرار لجان الحزب القومي السوداني بالوقوف الى جانب مرشح حزب الأمة كسبا كبيرا له قد يفوق ما تسرب من عضوية الحزب العائدين لمناطقهم بعد موجة الجفاف والتصحر بها.. إضافة لقوى البعثيين وبقية قوى الانتفاضة وأحزاب الجنوب التي ساندت وعملت بفاعلية الى جانب لجان حزب الأمة بالدائرة] وهكذا تعترف صحيفة حزب الأمة ان مرشحها الأمير نقد الله لم يكن مرشحا لحزب الأمة وحسب وإنما هو مرشح حزب قبيل عباس غبوش وحزب بدر الدين مدثر وتجمع الجنوبيين!! ويفوز نقد الله انتهى توتر حزب الأمة ولكن التوتر والغضب انتقل الى الشريك الآخر في الحكم فقد طالب مؤيدو الاتحاد الديمقراطي بفرض الائتلاف للقائم مع حزب الأمة ورددوا هتافات معادية لشريكهم في السلطة وطالبوا قيادتهم باتخاذ اجراءات سريعة تعالج ما وصفوه بالأساليب غير القانونية والمنافية لروح الائتلاف التي مارسها حزب الأمة في الدائرة ٥٠.. جاء ذلك خلال الحشد الجماهيري الذي أقامه علي أحمد سليمان نهار الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ بمنطقة الدوشاب لجماهير الحزب وقد حضر اللقاء زعيم الاتحاد الديمقراطي محمد عثمان الميرغني ومحمد الحسن عبد الله يس عضو مجلس رأس الدولة وسيد أحمد الحسين نائب الأمين العام والدكتور أحمد الهنيدي حمد ومحمد زيارة حمور واللواء «م» عبد العزيز محمد الأمين أعضاء المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي.

وتحدث للصحفيين في اللقاء الجماهيري محمد زيارة حمور المحامي وقال [ان هذه النتيجة كانت مفاجئة للاتحاديين وقد أدهشت حزب الأمة نفسه وان حزب الأمة قد مارس كثيرا من الأساليب غير القانونية والمنافية للائتلاف... وان جماهير حزب الأمة حصبت جماهير الاتحاد بالهجرة وهددوا شبابنا بالعصي والسكاكين ولو لا حكمة قادة الاتحاد لتكررت حوادث أول مارس ١٩٥٤]. وطالب حمور بضرورة إعادة النظر في الائتلاف والذي قام أصلا على غير أساس وعلى غير تكافؤ وقال [ان المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي في اجتماعه الأخير أدان تصرفات الشريك في الحكم وان لجنة قانونية قد تشكلت للنظر في تجاوزات حزب الأمة في انتخابات الدائرة ٥٠].

جنة الاتحادى الديمقراطى

ظهر الحزب الاتحادى الديمقراطى بعد الانتفاضة الشعبىة فى جب ابريل ١٩٨٥ كضعف ما يكون.. ان اغلب قياداته التاريخية كانت قد انتقلت الى العالم الآخر وكانت فى الماضى القريب والبعيد قادرة على لى ذراع الجميع.. لقد انتهت قوة الاتحاديين برحيل السيد على الميرغنى والزعيم الازهرى والشريف الهنذى وغير هؤلاء من جيل العمالقة.

ان حزب الحركة الوطنية الذى كان يمثل تيار الوسط فى نظر الشعب السودانى قد بدأ شاحبا ونحييفا بعد الانتفاضة كانت الثقة مفردة فيما تبقى من قياداته القديمة وسرعان ما تقسم الى اجنحة.. لقد قاد محمد عثمان الميرغنى التيار الرئيسى فى الحزب ولكن قيادات اخرى مثل احمد زين العابدين المحامى وعلى محمود حسنين المحامى والحاج مضوى محمد احمد صمموا على الابتعاد عن الميرغنى ورفضوا ان يعترفوا بزعامته وظهرت فى الساحة تنظيمات تحمل اسم الحزب الوطنى الاتحادى والحزب الاتحادى الديمقراطى (القيادة السياسية) وحتى الدكتور احمد السيد حمد حينما حاول الميرغنى تهميشه باعتباره من سدة مايو شرع فى اعادة الحياة لحزب الشعب الديمقراطى.

ان الهم الاول والاخير لمحمد عثمان الميرغنى بعد الانتفاضة كان هو المحافظة على الرصيد الجماهيرى الكبير للحزب الاتحادى الذى نال الاكثريه فى اول وآخر انتخابات سودانية قبيل مايو ١٩٦٩.

كان الميرغنى يعلم ان عهد الدوائر الصماء البكماء التى تتحرك بالاشارة قد انتهى فى الشمال والشرق والوسط وفى غرب السودان ان المنافسة الآن لن تنحصر بين الاتحاديين وحزب الامة ولكن سيجد الحزبان الطائفيان منافسة قوية من تنظيمات عقائدية تعج بها الساحة.

وقدر الزعيم الاتحادى ان مايشكل الخطر عليه هو التيار الشعبى الذى بدأ يلتف حول رايات تحكيم الشريعة هذه الرايات التى ترفعها الجبهة الإسلامية القومية. وسرعان ما رفع الميرغنى شعار (الجمهورية الإسلامية) ورفض الغاء قوانين الشريعة الصادرة فى سبتمبر ١٩٨٣ م ونادى بتعديلها فحسب.

ورفض الميرغنى الانضمام الى وفد التجمع المسافر الى كوكادام للاتفاق مع المتمردين على سلام يلغى القوانين الدينية.

وبالرغم من هذا فقد خسر الميرغنى الانتخابات.. نال حزبه المرتبة الثانية وزادت مقاعده قليلا عن نصيب الجبهة الإسلامية.

واصبح الميرغنى مضطرا الى الدخول فى حكم ائتلافى مع حزب الامة الذى كان يضغط على ضعف الاتحاديين فيدبر قصة شريط الكاسيت ضدهم التى اثارها صحيفة السياسة وهدفت بها الى حرق نائب الامين العام للحزب الاتحادى سيد احمد الحسين الذى كان يتولى وزارة الداخلية بدمغه بتهمة العمل لمصلحة المخابرات المصرية.

ويضغط حزب الامة فيرفض ترشيح الاتحاديين للدكتور احمد السيد حمد لعضوية المقعد الخامس لمجلس رأس الدولة الذى خلا باستقالة محمد الحسن عبدالله يسن.

ويفرض حزب الامة حكومة الوفاق علي الاتحاديين وتدخل الجبهة الاسلامية كشريك ثالث في الحكم.

اذن فإنه جنة الحكم تذييل اشجارها وها هو الميرغني يقف علي باب الخروج من الجنة. وجاء الخلاص كما اعتقد الاتحاديون وكما خطت القاهرة في تحالف وثيق مع القوي الجنوبية التي تحمل السلاح.

وفي صباح السبت ١٢ نوفمبر ١٩٨١ وصل زعيم الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني والوقد المرافق له الي مطار العاصمة الاثيوبية وكان في استقباله نائب رئيس الدولة هناك وزير الخارجية الاثيوبي وسفير السودان باديس ابابا وقال الزعيم الاتحادي في تصريحات صحفية انه يهدف بريارته توطيد العلاقات بين بلاده وبلاد الاحباش واجراء لقاءات مع الدكتور جون قرنق لانهاء الحرب واحلال السلام بالسودان.

وحينما التقى الميرغني بالرئيس منقستو قال الرئيس الاثيوبي (اننا من صميم قلوبنا نتمني ان نري سودانا موحدًا ومستقرًا وفي نفس الوقت نوقن ان اخواتنا في السودان يتمنون ان يروا اثيوبيا موحدة ومستقرة)

كان من الواضح ان منقستو يريد تدخل الميرغني لانهاء الصراع بين اديس ابابا واسمره.. ان النفوذ الختمي وسط الارتين يبدو كبيرا وحينما توفي المناضل الارتري عثمان صالح سبي دفن في الخرطوم بحري علي بعد امتار من قبر السيد الميرغني.

وفي صباح الأحد ١٣ نوفمبر ١٩٨٨ كان وفد الاتحاديين بقيادة الميرغني في احدي القاعات بفندق قيون ينتظرون دخول وفد حركة المتمردين.. وبعد فترة دخل الدكتور قرنق واعضاء وفده وجميعهم بالزي العسكري حتي الدكتور لام اكول استاد الهندسة السابقة بجامعة الخرطوم كان يرتدي الزي العسكري وكذلك يوسف كوه وهو من ابناء جبال النوبة المسلمين وكان يعمل معلما ونال عضوية مجلس الشعب في العهد المايوي.

وتقدم الميرغني ليصافح قادة التمرد ويقدم لهم اعضاء وفده الفريق (م) يوسف احمد يوسف والشيخ الجزولي واحمد سعد عمر وزير الدولة برئاسة الجمهورية وامامون سنايه والدكتور حسين سليمان ابوصالح وسيد احمد الحسين نائب الامين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي. ثم قدم جون قرنق اعضاء وفده للميرغني ومضت ساعة كاملة من الحوار المتبادل وبعدها غادر الاتحاديون لقصر الضيافة الرسمي.

ووقف الدكتور قرنق يقول للصحفيين : لقد التقيت بالسيد الميرغني رئيس الحزب الاتحادي واجرينا حوارا بناء وانني اشعر بانني اسعد رجل في العالم!!

انه اسعد رجل في العالم ولم لاوها هي جرثومة التناقضات تفعل فعلها وسط الاحزاب العربية الاسلامية في السودان واذا كان حزب الامة قد اسرع الي المتمردين في كوكادام فان الاتحاديين يسارعون الان الي فندق قيون. ان الدكتور جون قرنق اسعد رجل في العالم.

ان الميرغني قد جاء الي العاصمة الاثيوبية ليوقع مجرد التوقيع علي ماسبق ان دبره سيد احمد الحسين الرجل القوي الجريء في الاتحادي الديمقراطي .. نعم وفي اجتماعات اغسطس ١٩٨٨ والتي شارك فيها من الاتحاديين سيد احمد الحسين ومحمد توفيق وعبدالحكم طيفور والفريق (م) يوسف احمد يوسف في تلك الاجتماعات كان المتمردون علي قناعة تامة بان ما يريدون ان يحققوه بقوة السلاح سينحقق الآن لهم بدون عناء ولا داعي

الآن لتكرار ما كان يقوله قرنق من انه سيشرب القهوة في شندي عاصمة الجعليين.. ان هذه المدينة بالذات لا تقبل الاستفزاز ومن قبل احرق ملكها الملك النمر اسماعيل باشا لانه اهانه وهو يتمتع بالدخان التركي.

ان الاتفاق مع الميرغني يجعل طريق الوصول الي شندي قصيرا وخاليا من الحرائق. وفي ١٤ نوفمبر ١٩٨٨ وبعد دعوة عشاء اقامها علي شرف الميرغني وزير خارجية اثيوبيا لم تتجه سيارة الزعيم الاتحادي الي مقر اقامته وانما اتجهت الي حيث اقامة سيد احمد الحسين.. كان من الواضح ان الحسين قد رتب لقاء آخر بين الميرغني وقرنق استمر لساعات طويلة اطمأن فيها قائد التمرد علي المستقبل حيث اكد له الميرغني ان والده علي الميرغني الزعيم الأكبر وراعي الحركة الوطنية كما كانوا يسمونه قد رفض ان يكون ملكا لشمال السودان بعد ان عرض عليه الاحتلال الانجليزي التاج.. ان الميرغني الكبير مثلما رفض تاج الملوك رفض ان يطبق الدستور الاسلامي مراعاة لخصوصية ظروف السودان وبالرغم من ان الحزب الاتحادي قد اكتسح الانتخابات في عام ١٩٥٣م ان القيادة الاتحادية قد ادركت ان السودان يضم قوميات متعددة ولا بد من وضع الاعتبار لمعتقداتي الاديان الاخرى. وحتى في مسألة الاستقلال فإن اسماعيل الازهري رئيس الحزب الاتحادي الذي رفع راية الاتحاد مع مصر فإنه بعد ابرام اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير ونيل الحزب لاغلبية الاصوات في الانتخابات فقد رأى الاتحاديون ان الاوضاع لا تسمح بالاتحاد مع مصر وانه لا بد من توطيد الوحدة الوطنية اولا في السودان.

اذن وبعد كل هذا فلا بد ان يرتاح بال قرنق.. ان زعيم التمرد يقول انه قد تعب من الظلم وأن له ان يرتاح.. وبإدال قرنق الزعيم الاتحادي الود بالود!!

كان قرنق يقول ان مولانا السيد الميرغني يجب ان يكون في المقدمة وفي القاعة الزرقاء اصطحب قرنق الزعيم الاتحادي حتي اجلسه علي مقعده ثم جلس قائد التمرد في المقعد المقابل.. وفي جلسة التوقيع بدأ الميرغني الحديث بقوله (الهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام) حينما ربنا بالسلام وادخلنا جنتك نار السلام) واستمر الزعيم الاتحادي (السيد العقيد جون قرنق احبيكم ورفاقكم اصالة عن نفسي وباسم قيادة وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي علي امتداد البلاد متمنيا للقائنا التاريخي الكبير هذا ان يحقق اغلي امنيات الشعب السوداني باسره الا وهي السلام ويسرني ان اتقدم بالشكر للسيد الرئيس منقسو هابلي مريام وللشعب الاثيوبي علي الحفاوة والاستقبال الذي قوبلنا به في ارض اثيوبيا الجارة الشقيقة والتي تكن لها كل حب وتقدير. اننا نجتمع اليوم علي الصعيد الوطني ولدينا بحمد الله رصيد من الثقة الكبيرة المتبادلة بيننا منذ زمن بعيد وان ثقتنا في وطنيتكم وولاءكم لقراب السودان لا حدود لها. ذلك ان هذه الثقة تأسست اثناء النضال الوطني ضد الاستعمار والتي توثقت بين الزعيمين الراحلين مولانا السيد علي الميرغني والسيد اسماعيل الازهري من ناحية وبين القيادات الوطنية الجنوبية من ناحية اخرى في ذلك التاريخ. وعندما رحل الاستعمار تاركا وراءه جنوبنا الحبيب اقل اقاليم السودان حظا من التنمية والخدمات كان لحزبنا الوطني الاتحادي آنذاك قصب السبق في ترشيح الاشقاء الجنوبيين لعضوية اول برلمان في السودان وقد تحقق ذلك بالفعل ونحن فخورين به. وشارك الاخوة الجنوبيين في حكومة التحرير الاولى بقيادة حزبنا حزب الحركة الوطنية

وشغلوا اعلي المناصب الدستورية والوزارات في البلاد فكان السيد سرسيو ابرو عضوا
مجلس السيادة كما انه السادة سانتينو دينق بولوين البيرو وغيرهم من القادة الجنوبيين
من ابرز وزراء الحزب في ذلك الوقت. ان لقائنا الراهن ما كان متيسرا وما جاء من فراغ فلقد
سبق ومهد له لقاء لندن في اكتوبر ١٩٨٦ ذلك اللقاء الذي كان مثمرا ومفيدا في تبادل
وجهات النظر والاتفاق علي الخطوط الرئيسية ولقد تلت ذلك لقاءات مع وفد الحزب
الاتحادي الديمقراطي في اديس ابابا تلك اللقاءات التي تمخضت عن مشروع اتفاق بين
الحزب والحركة في ١٧ اكتوبر الماضي نجتمع الآن لوضعه في صيغته النهائية واعلانه
واضاف الميرغني (ان ما حدث في الماضي وعبر اكثر من ثلاثين عاما لستم ولسنا مسؤولين
عنه وهي آثار وتراكمات ورثناها من الماضي ولكننا جميعا مسؤولين عن ازالتها امام انفسنا
ووطننا وامام التاريخ).

وقال جون قرنق (السيد مولانا محمد عثمان الميرغني.. ان هذه فرصة ان انقل ان الحركة
تعمل بوضوح وانها حركة اصيلة وتعمل من اجل الامة السودانية ومن اجل السودان
الجديد.. السودان المساواة والسلام والاستقرار.. اننا ننظر الي ان يكون الاتفاق فصلا جديدا
للعالجه مشاكلنا القومية والايتكر مرة اخري ما حدث.. ونؤكد مرة اخري احترامي
ومشاعرنا للحزب الاتحادي الديمقراطي وتاريخه ونذكر للسيد علي الميرغني جهوده
لتوحيد الشعب السوداني حيث كانت له الاغلبية ومع ذلك لم يستخدم هذه الاغلبية بما
يتفق مع تعاليمه الدينية لانه كان يعرف حقائق الاوضاع في السودان :: اننا نتطلع ان
تستمر هذه التقاليد للحزب الاتحادي الديمقراطي كما نتطلع لحل مشاكلنا. ان هذا الاتفاق
يمثل خطوة صحيحة نحو السلام ونحن نقف الي جانبه.. ونسجل تقديرنا للمبادرة
والشجاعة التي تحليلتم بها ونأمل من الآن فصاعدا في المساواة والعمل المشترك).

وامسك الزعيم الاتحادي بالقلم وقال بسم الله اوقع اعلاء لكلمة الله وفي ظل السلام تعلقو
كلمة الحق. بسم الله اوقع حقنا لله ماء ووقفنا للتخريب والدمار وحفاظا علي وحدة
السودان.

ووقع جون قرنق باسم الحركة.

وانعقد المؤتمر الصحفي بعد التوقيع وقال قائد التمرد نحن ملتزمون بعدم الارتباط
بقوانين دينية وان للحركة تصورها للسودان الجديد وان ننظر في امر الهوية فهل
السودانيون عرب ام العرب سودانيين واذا اعتمدت عروبة السودان ماذا يفعل غير
العرب؟؟ وتلك رسالة الحركة في السودان الجديد..

كان ما قاله العقيد قرنق محررا للزعيم الاتحادي ولذلك وفي نفس المؤتمر الصحفي رد
الميرغني بقوله ان الحزب الاتحادي قد حدد موقفه من قوانين سبتمبر وتطور نقاشنا امرها
من خلال ما طرح من اراء وما يمكن ان يطرح بشأنها في المؤتمر القومي الدستوري. ان
للحزب الاتحادي ايضا توجهاته الثابتة والتي تختلف مع اراء الحركة وايضا هنالك اراء
اخرى لاحزاب اخري والجميع يستطيعون التعبير عنها في ظل النظام الديمقراطي الذي
يعتمد علي لغة الحوار والرأي والرأي الاخر. ان السودان به قوميات وإن الاغلبية لها
وضعها ولكن دون مساس باقليات وحقوقها وفي النهاية اننا في النظام الديمقراطي
نتعامل بالحوار والاقناع وفي ظل النظام الديمقراطي نبني السودان الجديد.

وفي المؤتمر الصحفي كان السؤال للميرغني (هل صحيح ان الصادق المهدي رئيس الوزراء يعارض الاتفاق ويصف محادثات السلام باديس ابابا بأنها خيانة؟) قال زعيم الاتحاديين (هذا غير صحيح لأن رئيس الوزراء اتصل بي صباح اليوم وهو يؤيد مبادرة السلام).

ان اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٨٨ قد شهد توقيع ما يسمى بمبادرة السلام السودانية وجاء في الديباجة (ان الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني صريح ومخلص توصلنا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا الى ابرام هذا الاتفاق واعلانه الي جماهير شعبنا كافة. وبما ان قيام المؤتمر القومي الدستوري ضرورة وطنية ملحة توجب علي كافة القوي السياسية السودانية العمل الدؤوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر توصل الطرفان الي الاقتناع التام بان العوامل الاساسية والضرورية لتهيئة المناخ هي:

١ - بما ان الموقف الثابت للحركة هو الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ واستبدالها بقوانين ١٩٧٤ الا انها في هذه المرحلة وانطلاقا من حرصها علي قيام المؤتمر الدستوري توافق علي تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وان لا تصدر اية قوانين تحتوي علي مثل تلك المواد وذلك الي حين قيام المؤتمر الدستوري والفصل نهائيا في مسألة القوانين.

٢ - الغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى والتي تؤثر علي السيادة الوطنية.

٣ - رفع حالة الطوارئ.

٤ - وقف اطلاق النار

ب - تشكيل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والاعداد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري ولوضع جدول اعماله وتحديد مكانه واجراءات انعقاده وتعقد اللجنة اجتماعها الاول حال تشكيلها.

ج - اتفق الطرفان علي ان يعقد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوفر كل الامكانيات التي ترضي الاطراف المعنية.

د - اتفق الطرفان علي ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ في حالة تنفيذ البنود الواردة ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الاطراف المعنية.

هـ - يناشد الطرفان كافة القوي السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من اجل السلام واستقرار البلاد.

بعد يوم واحد من وصول الميرغني من العاصمة الاثيوبية وتوقيعه لاتفاق السلام مع قرنق اطلق صاروخ من طراز سام ٧ السوفيتي الصنع نحو طائرة عسكرية كانت تقل عبدالمجيد حامد خليل وزير الدفاع والفريق اول فتحي احمد علي قائد الجيش وعددا من كبار الضباط

كانت الطائرة في لحظات الاقلاع من مطار واو وكان العسكريون في زيارة لبحر الغزال ولولا براعة قائد الطائرة التي استطاع الهبوط سريعا في المطار لهلك الجميع.

كان ذلك الصاروخ اول ما عكر مياه اتفاقية الميرغني قرنق وقال بعده رئيس الوزراء الصادق المهدي ان ما حدث يؤكد عدم جدية المتحمردين في طلب السلام او عاين الاقلاع فبان

التمرد لا يملك ارادته ولا تتوحد كلمته.

ولكن الميرغني المغمم بالنصر وبلاستقبالات التي اخرج مواكبها الاتحاديون واليساريون يوم قدومه قال وهو يغلق علي اطلاق الصاروخ (ان احدا لم يقل ان الحرب انتهت وان القتال توقف)

ودعم عبدالماجد حامد خليل مقولة الميرغني فقال (ان الحادث الهجومي الذي تعرضت له الطائرة التي اقلته والوفد المرافق لمدينة واو لا يشكل عائقا امام عملية السلام او اجهاضا لمساعيها وان المؤسسة العسكرية لازالت عند موقفها من ان الحرب ليست هي الوسيلة التي تحقق السلام وان الحل السلمي ما يزال هو خيار المؤسسة العسكرية بحل مشكلة الجنوب) كانت المفاجأة ان اصدرت حركة التمرد بيانا في يوم الاثنين ٢١ نوفمبر ١٩٨٨ نفت فيه ان تكون وراء اطلاق الصاروخ علي الطائرة العسكرية في واو وحملت الامر لاعداء السلام لاجهاض المبادرة وقالت ان نفس القوي التي اطلقت النيران علي منزل الميرغني تهدف الي اغتيال انصار السلام امثال الفريق عبدالماجد حامد خليل وعبر قرنق عن ارتياحه لنجاة عبدالماجد ووصفه بأنه صديق حميم.

وقال بيان التمرد ان رئيس الوزراء الصادق المهدي لا يريد اي حوار مع الحركة الشعبية ما لم يشعر انه في موقف لاملاء شروطه.

وبعد الشد والجذب صدر بيان عن القيادة العامة معلنا ان الصاروخ سام ٧ اطلقه احد اعضاء التمرد وان جون قرنق قد هناء وتمت ترقيته مكافاة علي ذلك وقال البيان انه يؤكد هذه الحقيقة دون نيل او تشكيك في خيار السلام

لم يكن ذلك الصاروخ هو الاول من نوعه والذي يطلقه المتمردون لاثبات انهم يقاوضون ان لجأوا الي التفاوض من موقع القوة ففي العهد الانتقالي حينما ملا قرنق الدنيا ضجيجا بقوله انه بصدد ارسال رسالة للسلام الي الحكومة الانتقالية جاءت الرسالة تقول ان التمرد قد احتل مدينة الناصر.. وبعد الانتخابات العامة في عام ١٩٨٦ والتي كانت تقول للتمرد ان اهل السودان قد اتفقوا علي حسم خلافاتهم عبر صناديق الاقتراع اطلق المتمردون صاروخا علي طائرة الخطوط الجوية السودانية في ١٦ أغسطس ١٩٨٦ وبعد ذلك جدد التمرد هجماته علي طائرات الاغاثة فاسقط احداها بصاروخ.

ان من يتعامل باطلاق الصواريخ لا يمكن ان نطلق في اتجاهه حمائم السلام البيضاء. كانت مجهودات القوي السياسية في السودان للاتفاق مع حركة التمرد واقناعها بالسلام لا مثيل لها في اي صراع دار في العالم.. لقد تحرك السودانيون جميعا افرادا وجماعات احزابا وحكومات ولكن قرنق كان يريد ان يحقق اهدافه بالقوة.

تحرك فاروق محمد ابراهيم يحمل رسالة سلام في التجمع في ١٦ مايو ١٩٨٥ ثم اجتمع التجمع مع التمرد في ٢٣ مايو ١٩٨٥ واجتهد الدكتور الجزولي دفع الله رئيس الحكومة الانتقالية ليخاطب قرنق في مايو ١٩٨٥ ثم اصدر مجلس الوزراء الانتقالي بيانا عن اهمية السلام مع التمرد في أغسطس ١٩٨٥ ثم سافر الدكتور تيسير محمد علي يحمل رسالة سلام في سبتمبر ١٩٨٥ وفي نوفمبر ١٩٨٥ جدد رئيس الحكومة الانتقالية جهود السلام مع التمرد رغم خدعة الناصر وفي عام ١٩٨٦ جدد التجمع الحوار مع المتمردين لاكثر من مرة في فبراير وفي يونيو وحينما اصبح الصادق المهدي رئيسا للحكومة التقى بزعيم التمرد في ٣٠ يونيو ١٩٨٦ م.

واجتمعت كتلة الاحزاب الافريقية الممثلة في البرلمان بقيادات التمرد فيما عرف بمسند
 اديس ابابا. ثم كانت ندوة امبو التي شارك فيها سياسيون ونقاييون واكاديميون.
 ولكن التمرد كان يتعامل مع الجميع باطلاق الصواريخ وحينما ينجو وزير الدفاع من
 الموت باعجوبة يبعث له الدكتور قرنق مهنئا ان الحمد لله علي السلامة!!
 ولكن ما هو موقف حزب الامة من مبادرة الميرغني.. وما هو موقف حزب الامة من مبادرة
 السلام السودانية؟ ان الحزب نظر الي تلك المبادرة نظرة من يري الحريق يقترب من
 عرشه.. ان الاتفاق بين الاتحاديين وكتلة الاحزاب الافريقية التي ستتوحد تحت رايات قرنق
 تعني انفراد هذا التحالف بالحكم تماما كما فعل الازهري في اول انتخابات سودانية.
 كان الاتحاديون يضغطون علي رئيس الوزراء لتصدر حكومته بيان بتأييد المبادرة
 والالتزام بالجوانب التنفيذية لارساء السلام ولكن رئيس الوزراء قرر ارسال وزير الخارجية
 ووزير الدفاع الي العاصمة الاثيوبية للاتصال بالتمرد قبل اصدار بيان التأييد. وكان
 الاتحاديون يتهمون حزب الامة بالمرأوغة.. ان حزب الامة قد اعترض علي توصية
 بمساندة مبادرة السلام السودانية في مؤتمر الاحزاب الافريقية بالقاهرة وتخلف عن
 الحضور في اجتماع عقده احزاب التجمع لمساندة المبادرة بدار المهندس بالخرطوم.
 وفي صباح الاربعاء ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ عرض رئيس الوزراء مبادرة السلام السودانية
 لامتحان عسير اذ قدم الصادق المهدي بيانا امام الجمعية التأسيسية يقترح فيه تفويضه
 لاتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر الدستوري في موعده ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ م.
 ان هذا البيان يعني قبول ميعاد انعقاد المؤتمر الدستوري فحسب ولا يتضمن اعترافا
 بجميع بنود المبادرة وقدم الاتحاديون اقتراحا مضادا لتأييد المبادرة بكل بنودها وسقط
 الاقتراح الاتحاديين ولكن الاتحادي الديمقراطي لم يكن يعمل وحده لم يكن يقبل هزيمة
 المبادرة في الجمعية. ووجدوا الفرصة حينما زادت الحكومة الاسعار. في يومي ٢٧ و ٢٨
 ديسمبر ١٩٨٨ كانت المظاهرات الشعبية تخرج للاعتراض علي قرارات زيادة الاسعار في
 المواد الضرورية كان من الواضح ان الاتحاديين واليساريين وكتلة الاحزاب الافريقية قد
 بدأوا الضغط علي الحكومة وطمعت هذه القوى في اعلان العصيان المدني وطالبت بحل
 للجمعية التأسيسية.
 ان الجمعية التي رفضت تأييد المبادرة يجب ان تذهب ولاحت اشباح الانتفاضة من
 جديد.. ان احزاب التجمع الوطني ونقاباته اصبحت الآن مع الميرغني ضد الصادق المهدي
 بعد ان اصبحت الصادق قريبا من الجبهة الاسلامية.
 واستجاب الصادق المهدي سريعا للضغط وفي مساء الثلاثاء ٢٧ ديسمبر ١٩٨٨ نقل
 التلفزيون تصريحاً للصادق يقول فيه (ان مبادرة السلام السودانية التي وقعها الحزب
 الاتحادي الديمقراطي مع الحركة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ قد خلقت جسراً تفاهم بين الاطراف
 المعنية وشكلت اساساً للتجاوب الداخلي والخارجي سيكون له الأثر الإيجابي لدفع عملية
 السلام. وفي هذا الاطار فإن ما تم في الجمعية التأسيسية من تصويت بتكليف لاتمام عملية
 السلام وعقد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ لايعني اسقاط المبادرة التي وقعها
 الحزب الاتحادي الديمقراطي بل في الواقع يعني الاستناد عليها وعلي ما سبقها بيد ان هناك
 نقاطا تتطلب البحث والايضاح من اللجنة المشركة وهي مسائل ينبغي التشاور حولها مع

الحركة الشعبية للاتفاق بشأنها وفي هذا السياق ساقوم فوراً باستكمال الاجراءات الضرورية لعقد المؤتمر الدستوري وأناشد الاحزاب والقوي السياسية والرأي العام السوداني مناصرة قضية السلام. ولنذكر جميعاً أننا نمر بمنعطف تاريخي هام يتطلب منا توحيد الكلمة وحشد الطاقات من أجل السلام والله ولي التوفيق.)
ولكن استجابة الصادق المهدي لم تكن كافية أن تضعفه الظاهر قد اغري خصومه بالضغط عليه حتى النهاية.

وفي مساء الأربعاء ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ اصدر الاتحاد الديمقراطي بياناً انسحب فيه من الحكومة ودعا اتحاد نقابات عمال السودان الى اضراب مفتوح واتحاد الموظفين ونقابات المهنيين والفنيين والكتبة وامناء المخازن وموظفي البنوك.
وتم تنفيذ الاضراب في صباح الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٨٨م وبدأ واضحاً أن اقلية المقاعد في البرلمان التي تشكّل حكومة حزب الأمة وحزب الجبهة الإسلامية هذه الاقلية غير قادرة على ضبط الشارع.

ان انسحاب الاتحاديين من الحكم واضراب النقابات عن العمل كان يهدف الى تغيير التركيبة الحاكمة حتى يتم فرض مبادرة السلام السودانية.

وجاء بيان الاتحاد الديمقراطي الذي اعلن فيه الانسحاب من حكومة الوفاق مطالبا بالغاء الزيادات التي طرأت على اسعار السكر والضرائب الجديدة التي فرضتها الحكومة في ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨ ومعالجة ضائقة المعيشة ومعاناة الجماهير واتخاذ التدابير اللازمة لتمليك الجماهير السلطة باجراء الانتخابات للمجالس المحلية والاقليمية.
ونادي البيان بتشكيل حكومة مصالحة وطنية تعمل على تحقيق السلام وتنفيذ مبادرة السلام السودانية والاعداد للانتخابات العامة.

وهكذا أصبحت مبادرة السلام السودانية هي الحدث الضخم الذي اثر في تاريخ السودان وتسبب في انهيار عهد التعددية الثالث.

ان الحكومة التي نادي الاتحاديون بتكوينها بعد انسحابهم من الحكم وبعد اضراب النقابات قد دعم تكوينها قادة القوات المسلحة في مذكرتهم المشهورة.. انهم نفس القادة الذين اطلق قرنق عليهم الصاروخ في واو.

آدم السوداني كيف يعود إلى الجنة

بمذكرة قيادة القوات المسلحة بدأ وكأن الطريق قد أصبح مفتوحاً لتنفيذ مبادرة السلام السودانية و بالفعل فقد سارع الصادق المهدي إلى حل حكومة الائتلافية مع الجبهة الإسلامية وكون حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي شملت بالإضافة إلى حزب الأمة الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وأحزاب الكتلة الأفريقية الموالية لقرنق ونقابات التجمع .

ولكن تدخل قيادة الجيش بتلك الصورة الواضحة في السياسة السودانية كان له ما بعده. لقد أصبح البرلمان العوبة في يد الجيش ولكن من الذي قال أن الجيش يشكل تياراً فكرياً وسياسياً واحداً. إن قيادة الجيش التي صاغت مذكرة جعلتها أقرب إلى السلام مع قرنق قد إنقلب عليها ضباط آخرون في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بحجة أن ذلك السلام قد كان استسلاماً.

ودخلنا في عهد الإنقاذ الوطني ومازال السؤال مطروحاً بعد نهاية التعددية الحزبية الثالثة : كيف

يعود آدم السوداني إلى الجنة ؟؟

إن المواطن في هذا البلد قد عانى لما شقاء ... سال عرقه تدفق دمه أزهقت روحه بين فوضى الأحزاب واستبداد النظم الشمولية. وما زال آدم السوداني يحلم بدولة حرة كريمة لاتضعفها الفوضى الحزبية ولا يقعدها استبداد الحكم الشمولي .

إننا نحتاج إلى دولة توفق بين الحرية وهيبة السلطة. هذه الدولة لن تصنعها عقلية شيوخ القبائل لقد تحولت أحزاب السودان كلها إلى قبائل وتحول الزعماء إلى فراعين إلى قياصرة وأكاسرة ... لكل منهم مثل شاه إيران يكشف الحقيقة المرة بعد فوات الأوان وحينما تشتد ثورة الجماهير ضده يخلق فوق طهران بطائرة خاصة ويقول مذهولاً (هل كل هؤلاء الناس يهتفون ضدي ؟؟)

إن الفردية في هذا البلد قد تسببت في كل الكوارث وسمعنا الجماهير المضللة تهتف (عاش أبوهاشم) (عاش الصادق أمل الأمة) وآمال الأمم ينبغي ألايرتبط بتحقيقها بفرد مهما كانت قداسته ومحبته.

إن آمال الأمم وانتصاراتها لو كانت رهينة بالأفراد لنال الانبياء: الخلود !!

ويعود آدم السوداني إلى الجنة حينما يتم بفضل التوعية اليومية الكثيفة تكسير الأصنام البشرية

بفأس إبراهيم

لقد حول زعماء السودان ثمرات التعددية الحلوة الى حنظل يكموي حلقونا حينما أصبحت الأحزاب صاحبة ضيقة للنقوذ الفردي الأسري والعشائري وفي حنظل هذه الساحة لابد أن تفر القيم العليا فرار السليم من الأجر .. إن شجرة الخلد التي حلم بها آدم الفرد قد أخرجته من الجنة وكل زعماء السودان فقدوا سلطانهم حينما أرادها كل منهم كاملة لنفسه لا يشاركة فيها ذكسي أو مخلص أو تقي نقي . إن من يحلم بالخلود في السلطة لن يجد إلا مقبرة المنفى الضيقة . إن الجماهير في السودان قد أعطت قيادتها وأحزابها إخلاصاً بلا حدود ولكنها لم تكسب إلا الضياع

نعم فحينما تحترف الجماهير بنيران الحكم الشمولي تسارع إلى رمضاء الأحزاب وهكذا يبدد العمر من (كي لي كي) من كي النيران الى كي الرمضاء !!

ولذلك فإن السودان يحتاج الى قيادات تسير على طريق محمد عليه الصلاة والسلام رفض أن يقال له يا سيدنا بن سيدنا وقال (لا تعظموني كنا تعظم الأعاجم ملوكها .. إنما أنا عبد . يجلس كفا يجلس العبد ويأكل كما يأكل العبد) كان صارماً وهو الرسول الحاكم حتى أخرج بلحة من بلح حفيدة الحسن التقطها الصغير من بلح الصدقة وقال (كخ كخ انها لا تجوز لمحمد ولا لآل محمد) إنه الحفاظ على المال العام .

كان صارماً في تطبيق القوانين وقال (إنما اهلك من كان قبلكم من الأمم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد.. والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت محمد يدها)

كان لا يأكل حتى يجوع وإذا أكل لا يشبع وعرضي الشهر والشهران ولا توقد في بيته نار يعيش أهله على الأسودين الماء والتمر .

وهذا هو طريق العودة عودة آدم السوداني إلى الجنة.

السودان اليوم وفي كل يوم يحتاج إلى حكم يتفعل بقيم الدين الحقيقية فيطعم أهله من الجوع ويحميهم من الخوف ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت ﴾ الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴿ . السودان يحتاج إلى حكم يكفل الحد الأدنى من العيش الكريم للطبقات الضعيفة من شعبه إذ لا تكفي الشعارات المرفوعة وحدها بل لا تكفي حتى الشعائر إذا فشل الحكم في توفير ماعون الطعام، ماعون الشراب، ماعون الدواء وفي سورة الماعون يربط القرآن التكذيب بالدين بسلب لحقوق الإنسان حقوق الضعفاء ﴿ أرأيت الذي يكذب بالدين ﴾ فذلك الذي يدع اليتيم * ولا يحض على طعام المسكين * فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون * الذين هم يراءون * ومنعون الماعون ﴿

ويحتاج آدم السوداني إلى قيادة زاهدة قدوة متجردة ونموذجية كذلك التي تحدثت عنها سورة الإنسان ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حِبِّ مُسْكِنًا وَيَتِمُّونَ أَسْرًا﴾ * إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا ﴿

إنه طريق واضح ولكنه شاق . والصبر والزمن كفيلا من بصنع المعجزات حينما نقول ان آدم السوداني يعود الى الجنة بطريق واضح لا تعرقه الاشواك وذلك هو طريق رسول الرسالة الخاتمة فان هذا القول لا يدخل في باب البحث عن المثال الذي لا يتحقق وانما هو الوعد الالهي بان يرث الصالحون الارض (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون) ..

والصلاح في السياسة السودانية سهل ان تمسكت الطليعة المسلمة في هذا الوطن بما ظلت تدعو اليه لما يقارب النصف قرن من الزمان .. (تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا ابداً كتاب الله وسنة رسوله عضو عليهما بالنواجز) ..

وهذا هو الطريق الذي افنت فيه الطليعة المسلمة زهرات شبابها واعمار كهولها ويمثل هذا البذل يترسخ نهج الطليعة وتقال الاحترام حينما يبسیر الاحياء علي درب الشهداء ونرفع ونعيش (فلنكن اول من يضحي وآخر من يستفيد) حينما نرفض عقلية الغنائم لان مثل هذه العقلية هي التي حولت النصر الي هزيمة يوم احد.. حينما نرفض غرور الكثرة لان مثل هذا الغرور قد جعل المسلمين يفرون من العدو يوم حنين وبقي الرسول القائد وحده وحوله قلة قليلة ينادي (انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب) ..

وترث الطليعة المسلمة الارض حينما تكون رحيمة بالناس ترفض النار والانتقام تقتبس من انوار المصطفى الحبيب الذي سمع احد اصحابه يقول يوم فتح مكة (اليوم يوم الملحمة) فقال لا يا سعد (بل اليوم يوم المحرمة) ..

ان الشعب السوداني وخاصة في قطاعاته المستنيرة قد اعطي الاسلاميين اكثر من ذاك الذي طلبوه.. دفع بقلذات اكباده في المدارس والمعاهد والجامعات كي يؤيدوا ويدعموا البرنامج الاسلامي وحتى حينما كانت الجبهة الاسلامية القومية خائفة من فقدان دوائر الخريجين في آخر انتخابات برلمانية او خائفة من ان انقاسمها فيها تنظيمات واحزاب اليسار فان الطليعة المثقفة اعطت ثقتها لمرشحي الطليعة المسلمة في الجنوب والشمال في الشرق والغرب ..

ان الجبهة الاسلامية قد رفضت في «ذكرتها للمجلس العسكري الانتقالي تخصيص دوائر للخريجين لانها كانت تخاف من ان تكون مشاركتها في نظام مايو الاستبدادي دافعا للقطاعات المستنيرة لمحاسبتها عبر صناديق دوائر الخريجين.. ولكن المجلس العسكري بافقه الواسع خصص دوائر للخريجين واكتسحتها الجبهة الاسلامية بفضل تفهم القطاعات المستنيرة الم اقل لكم ان الشعب يعطي الطليعة المسلمة اكثر مما تتوقعه هي !!!

اذا فمن حق شعبنا ان نرد له الجميل ان نكون اول من يضحي وآخر من يستفيد وان نتعلم من تجارب الحكومات التي اسقطتها المكائيد لبعضها البعض وعقلية الغنائم ونهب المال العام والتعدي علي الحريات والاستسلام للأجنبي وللقمر والرهان علي الامية والجهل والمرض ..

نعم نريد ان نكون اول من يضحي وآخر من يستفيد وهذا لا يكون واضحا الا اذا عاش الاحياء بنفس عطاء الشهداء.. ان الازهار البرية الان تتفتح فوق قبر الدكتور محمد احمد عمر والشيخ العبيد ختم والمهندس صبيحة والدكتور عوض عمر وغيرهم جاهدوا مقبلين غير مدبرين

ولذلك فنحن نريد ان يكون عطاء الاحياء مساوياً لعطاء الشهداء..
نعم لابد ان يكون عطاء الاحياء مساوياً لعطاء الشهداء وبعد ذلك فان روح الطليعة سوف
تسري في كل الجماهير وتقم هزيمة القوي القديمة..
ان الاحزاب التقليدية الطائفية والقوي العنصرية قد فقدت بريقها وكل احزاب السودان ما
زادت اصواتها عن الاربعة مليون صوتاً في آخر انتخابات اذا فاین بقية الملايين في بلد يقترب
عدد سكانه من الثلاثين مليوناً؟
ان الملايين الصامنة سوف تدعم البرنامج الاساسي لو كان الاحياء في عطاء الشهداء..
ان الشعب السوداني يقدر العطاء وكلما اقتربنا منه شبراً اقترب منا ذراعاً وعلينا ان نتذكر ان
هذا الشعب هو الذي بذل حبه لآل المهدي و آل المهدي و آل اسماعيل الولي لان الآباء الاوائل
كانوا اول من اعطي وآخر من استفاد..
منهم من بذل العرق وجاهد في الصحاري والجبال والغابات لنشر الاسلام ومنهم من رفع
رايات الكفاح ضد استبداد الاجنبي حتي حرر الوطن..
ولكن حينما حذل الابطاء مسيرة الآباء والاجداد انفض الناس وما عادوا يخضعون لوعود
بجنة غير مضمونة!!!!

انها جنة السياسيين التي كانوا يوزعونها لآدم السوداني بالامتار ويحلم هو بها في الآخرة
والسادة يعيشون بعرقه في جنات الدنيا.. القصور علي النيل والمزارع والحقول بلا حدود..
والدعائم في اوزبكا..
ويبقى آدم متخلفاً يغطي جسده المنهك في مزارع القطن بقماش الدمور ويقتات علي كسرة
الذرة المرة ويحلم بالجنة..
ان اهل السودانين اصحاب وعد قرآني بجنة عرضها السماوات والارض كما بشرتهم بذلك
سورة الواقعة...

فقد روي من حديث جابر بن عبد الله عن الرسول صلي الله عليه وسلم لما نزلت اذا وقعت
الواقعة ذكر فيها ثلة من الاولين وقليل من الآخرين قال عمر يا رسول الله ثلة من الاولين وقليل
مننا؟ قال فاسك آخر السورة سنة ثم نزل (ثلة من الاولين وثلة من الآخرين) فقال رسول الله
صلي الله عليه وسلم (يا عمر تعال فاسمع ما قد انزل الله ثلة من الاولين وثلة من الآخرين. الا
وان من آدم الي ثلة ولن تستكمل ثلثنا حتي نستعين بالسودان من رعاة الابل ممن شهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له) ..

اذا فعلي الطليعة المسلمة ان تسوق نفسها وتسوق الشعب كله الي نعيم سورة الواقعة
بالقيادة القدوة بالطليعة الزاهدة بدولة المؤسسات بتحكيم الشوري بالرأي والرأي الآخر
والرأي المعارض بالعدل الاجتماعي الذي يراعي الاولويات فلا تكون الأبار معطلة والقصور
مشيدة بالتواصي بالحق والصبر..

بسم الله الرحمن الرحيم

(والعصبر) ان الانسان لفي خسر* الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات* وتواصوا بالحق
وتواصوا بالصبر) .. صدق الله العظيم

محمد طه محمد احمد